النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 11 محرم 1431هـ الموافق 28 ديسمبر 2009 العدد (217) Mon. 11/1/1431 - 28 December 2009 **70 ريالاً 16 صفحة**

المحامي أحمد الوادعي يكتب:

القضاء الإداري! خطوة إلى الخلف

"القاعدة" يتوعد بالإنتقام لقتلى عملية أبين، وامريكا تطالب اليمن بتسليمها ملف النيجيري الذي حاول تفجير طائرة الركاب

اليمن يعود إلى الواجهة عبر تنظيم القاعدة

اعادت المحاولة الفاشلة لتفجير طائرة الركاب الأمريكية الجمعة الماضية تنظيم القاعدة في اليمن الى واجهة المشهد الدولي بعد أن اعترف النيجيري عمر فاروق طالب الذي تعود أصول والدته إلى اليمن أنه حصل على المتفجرات التي اراد أن يفجر بها الطائرة من خبير متفجرات مرتبط بتنظيم القاعدة في اليمن فضلا عن تلقيه تدريبات على كيفية استخدامها.

وأفادت الشرطة الفدرالية الامريكية في تصريحات صحفية أن عمر اعترف في التحقيقات أنه مرتبط بعناصر القاعدة التي تنشط في اليمن والسعودية.

ونشرت وسائل إعلامية عن مصادر أمنية امريكية حضروا التحقيق مع النيجيري معلومات تفيد أن عناصر القاعدة في اليمن قاموا بوضع عناصر قنبلة صغيرة تحتوي على 80 جراماً من مادة «النبتريت» وهي مادة شديدة الحساسية في ملابسه الداخلية.

وقال والد عمر لوسائل إعلامية أن ابنه هجر العائلة منذ سنوات، وتوقع أن يكون قد ذهب إلى اليمن.

ونقل عن نواب في الكونغرس الامريكي إشارتهم

التتمة في الصفحة 4

السلطة تدعو الحوثيين إلى تسليم أنفسهم بعد مقتل رؤوسهم والرئيس يطلب من وسيط رسالة بخط عبدالملك الحوثي

دعت اللجنة الأمنية العليا أمس الحوثيين إلى تسليم أنفسهم للقوات المسلحة والسلطة المحلية.

وقالت اللجنة في نداء وجهته إلى من وصفتهم بـ«المغرر بهم» إلى اغتنام الفرصة والتخلي عن العنف والقتال في صعدة وحرف سفيان، ونصحتهم بأن يرحموا أطفالهم وزوجاتهم وأسرهم، وأن يعودوا إلى بيوتهم للعيش في أمان.

وفي إشارة إلى مقتل زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي، أكدت اللجنة أن رؤوس الفتنة ومديريها قد لقوا مصيرهم المحتوم، وأن من تبقى منهم يفرون الآن من ميادين المواجهة كالفئران المذعورة.

ويلف الغموض مصير عبدالملك الحوثي قائد الجماعة الذي خلف شقيقه الأكبر حسين الذي قتل في سبتمبر 2004.

وسبق للسلطات الرسمية أن سربت قبل شهرين نبأ مقتل الحوثي الذي ظهر لاحقاً في تسجيل مصور بثته فضائيات عربية ومواقع على الانترنت.

ولم يصدر عن الحوثيين نفيٌ لخبر مقتل الحوثي الذي تتداوله وسائل الإعلام منذ أيام.

لكن مصدراً خاصاً أبلغ «النداء» أن مقربين من الحوثي بينهم الناطق باسم الجماعة محمد عبدالسلام أكدوا عدم صحة الخبر.

وعمد الحوثيون في مناسبات سابقة إلى تجنب الرد على شائعات مماثلة.

لكن مسؤولين حكوميين وأمنيين

التتمة في الصفحة 4

نقابة الصحفيين تطالب بمحاسبة المسؤولين عن العملية

اعتقال الزميل شفيع العبد في دار سعد

اعتقلت السلطات ليل السبت الزميل شفيع العبد المحرر في صحيفة «النداء»، وذلك أثناء توجهه إلى عدن.

ويعمل شفيع العبد محرراً رياضياً في الصحيفة، كما يعمل مراسلا لها في شبوة ومحافظات جنوبية وشرقية أخرى.

وانقطع الاتصال بشفيع العبد في العاشرة من ليل السبت، وذلك بعدما تم اعتقاله في نقطة أمنية بدار سعد -عدن، أثناء توجهه إلى عدن وأبين لإعداد تحقيق حول تطورات المواجهة بين السلطة وتنظيم القاعدة، وأثر

التتمة في الصفحة 4

● شفيع العبد

السلطة تعترف بإخفاء المقالح قسرياً، و"الشقائق" يطالب بالتحقيق في الجريمة

أفصحت السلطة مساء الخميس الماضي عن مصير الصحفي محمد المقالح الذي اختطف مساء 17 سبتمبر الماضي من مجهولين أثناء مغادرته منزل أحد أصدقائه بشارع تعز بالعاصمة صنعاء.

الرئيس علي عبدالله صالح التقى قياديين في أحزاب اللقاء المشترك لبحث إمكانية مشاركتهم في الحوار الذي دعا اليه قبل 3 أسابيع، وقد تطرق اللقاء الى قضية الصحفي محمد المقالح، فأوضح الرئيس صالح لضيوفه بأن المقالح معتقل لدى

التتمة في الصفحة 4

● محمد المقالح

عام «المريض اليماني»

■ سامي غالب

يودع اليمنيون عام 2009 ويستقبلهم المجهول داخل بيت يكاد أن ينقض.

في عام 2009 تصدعت جدران وتهاوت سقوف ودُمرت مآذن. وبنار القصف احترقت وشائج وترمدت تواريخ وتبخرت حيوات ووعود ومواعيد!

وفيه نزف اليمنيون دما كما لم ينزفوا من قبل، حتى يصدق وصفه بأنه العام اليمني الأكثر دموية منذ عقود.

عام الدم اليمني المسفوك، هو.

وعام الأشلاء المتطايرة في غير مكان، و«البراءة» التي تصيرت هدفاً للقاذفات من كل جنس وجنسية.

إنه عام «المريض اليماني»، المريض المستباح لصُنَّاع السلاح ومستخدميه، وفيه تصدرت أشلاء أطفال ونساء اليمن الأبرياء شاشات الفضائيات، مثلما تصدرت اليمن قائمة أولويات منظمات الإغاثة والعون الطبي في العالم.

هو عام النزوح. النزوح القسري جراء الحرب في صعدة ضد الحوثيين. والنزوح الرحيم في الجنوب والشرق بفعل الحرب المستجدة ضد «القاعدة»، حسب آخر «صرعات» القادة الأمنيين الذين وزعوا بيانات تنصح سكان القرى بالابتعاد عن أماكن تواجد عناصر القاعدة. (متى كانت «القاعدة» مرئية؟!). والنزوح الاضطراري بفعل حماقات بعض الطارئين على الحراك الجنوبي، الذين يريدون حرف وجهة الحراك باتجاه الأبرياء من أبناء المحافظات الشمالية.

عام الصحافة الحزينة. وفيه قرَّر حماة «الوحدة الوطنية» البدء بالصحفيين في مسلسل فظاعاتهم الوحدوية. وفي مواجهة الحراك وجهت الضربة الأولى للصحافة المستقلة، بدءاً بالصحيفة اليومية المستقلة الأولى في اليمن (الأيام)، قلعة الصحافة اليمنية المحاصرة منذ 8 أشهر بالمدرعات والملاحقات القضائية. وشملت الضربة المزدوجة، الأمنية -الإعلامية، صحفاً أسبوعية ومواقع إخبارية وصحفيين محليين ومدونين. وإزاء هذه الفظاعات غير المسبوقة، اضطرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إلى تحرير محور خاص بـ«الصحافة المقموعة باسم الوحدة»، في تقريرها عن أوضاع حقوق الإنسان في جنوب اليمن.

لا غرابة فباسم الوحدة أغلقت الصحف بالجملة، وسبق الصحفيون زرافات إلى المحاكم الجزائية والمتخصصة، وتحول الصحفي إلى هدف متحرك عرضة للضرب في الطرقات، والخطف من الشوارع، والاعتقال من غرف النوم.

وزير المالية يوجه بإيقاف حساب 10 مديريات في صعدة وزابية يعتبر القرار خدمة للحوثيين

■ هلال الجمرة

في تطور خطير لأحداث صعدة، وجه وزير المالية محافظ البنك المركزي اليمني بإيقاف سحب أي مبلغ من ميزانية 10 مديريات من محافظة صعدة. وشمل التوجيه جميع أبواب الموازنة ومخصصات صندوق الضمان الاجتماعي.

ومن أصل 15 مديرية سمّى الوزير المديريات التي يجب إيقاف حساباتها، وهي: حيدان، ساقين، مجز، قطابر، منبّه، غمر، شدا، باقم، رازح، والظاهر. واستثنى 5 مديريات هي: سحار، صعدة المدينة، الصفراء، الحشوة، وكتاف. ونبّه الوزير محافظ البنك إلى "عدم قبول أي توقيعات إلا بعد اعتمادها وبموجب مذكرة من لدينا بهذا الشأن، وحتى إشعار آخر من بذلك".

وبحسب التوجيه الذي حصلت "النداء" على نسخة منه، فقد أمضى عليه نعمان الصهيبي في 9 سبتمبر وتم تأخير إرساله إلى محافظ البنك حتى منتصف الشهر الجاري.

البرلماني عبدالسلام زابية، النائب عن مديريات (باقم، مجز، وغمر)، اعتبر توجيه وزير المالية "قراراً غير قانوني وسيفقد الدولة مشروعيتها في المحافظة، لأن شرعية المحافظة والمجلس المحلي تعتمد على 15 مديرية لا على 5 مديريات، ويعد اعترافاً بأن هذه المديريات لم تعد تابعة للمحافظة".

وقال لـ"النداء": إن هذا القرار يحرض على تحويث الناس (أي جعلهم حوثيين) ويجرهم إلى خيارات أخرى لاسيما بعد أن يتم مصادرة أرزاقهم ورواتبهم. وزاد: لا نعرف ما هو الغرض من اتخاذ مثل هذا القرار؟ ولماذا تم إخفاء هذه الورقة من شهر سبتمبر إلى الآن.

وإذ استغرب من استثناء الوزير لما وصفها بـ"مديريات المحافظ والأمين العام للمجلس المحلي؛ ويحسب الأول على مديريتي سحار ومدينة صعدة،

التتمة في الصفحة 4

سنان أبو لحوم يجمع البيض وعلي ناصر على مائدة غداء في بيروت

• علي البيض

• سنان أبو لحوم

• علي ناصر

التقى الرئيسان اليمنيان الجنوبيان السابقان علي ناصر محمد وعلي سالم البيض في بيروت على مائدة غداء نهار الأحد 20 ديسمبر.

الشيخ سنان أبو لحوم يتواجد في بيروت منذ أسابيع لغرض العلاج في مستشفى الجامعة الأميركية، وقد تعاقب على زيارته البيض وعلي ناصر، فقرر جمعهما على مائدة غداء في مكان إقامته.

ويتمتع أبو لحوم بعلاقات وثيقة بالرئيس الأسبق علي ناصر محمد منذ مطلع السبعينيات، كما تجمعه بنائب الرئيس السابق علي سالم البيض علاقة طيبة رغم انتقاده له في الجزء الرابع من مذكراته الذي صدر قبل عام.

ويعد اللقاء الأول منذ أحداث 13 يناير 1986. وكان الرجلان تواجدا معاً في عمان أثناء مراسيم توقيع وثيقة العهد والاتفاق (فبراير 1994).

وحسب مصدر حضر اللقاء فإن الشخصيات الثلاثة تبادلوا حديثاً حول التطورات في اليمن، وبخاصة تلك المتصلة بالحراك الجنوبي والحوار الوطني واللقاء المشترك، كما تطرقوا إلى التداعيات الخطيرة لعملية المحفد التي راح ضحيتها مدنيون.

إلى ذلك، قال عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، إن الوحدة اليمنية خط أحمر. وبحسب تصريحات أدلى بها لجريدة "الشرق الأوسط" فإنه أبلغ أطراف الأزمة في اليمن، وبينهم البيض الذي اتصل به من بيروت، أن الحوار ينبغي أن يكون تحت سقف الوحدة اليمنية.

لجان الحوار الوطني تباشر أعمالها وتحدد برامجها وأولوياتها

المخلافي رئيساً للحقوق والحريات، والعولقي للاقتصادية والخدمات

عقدت لجنتا "الحقوق والحريات"، و"الاقتصادية والخدمات" اجتماعيهما في مقر اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.

وقد انتخبت لجنة الحقوق والحريات د. محمد أحمد المخلافي رئيسا لها، محمد ناجي علاو نائبا، ونبيل عبدالحفيظ مقرراً.

فيما انتخبت لجنة الاقتصاد والخدمات د. ناصر العولقي رئيسا، د. محمد الأفندي نائبا، والمحامي شايف علي النعيمي مقررا.

وفي أول تصريح له قال رئيس لجنة الحقوق والحريات د. محمد المخلافي إن مهام اللجنة التي يرأسها ترجمة القضايا الواردة في وثيقة الإنقاذ المتمثلة بما تتعرض له الحقوق والحريات في اليمن، وكذلك بالتغييرات الدستورية التي تضمنتها الوثيقة.

وكانت اللجان التحضيرية توزعت إلى 5 لجان حوارية خاصة بأهم مظاهر الأزمة، وهي القضية الجنوبية وقضية صعدة والقضية السياسية والقضية الاقتصادية والقضية الحقوقية. وقد باشرت اللجان أعمالها مؤخرا في الحوار مع كل الأطراف.

وقال أمين عام اللجنة التحضيرية الشيخ حميد الأحمر في اجتماع سابق إن اللجنة التحضيرية تسعى من البداية لأن تكون إطارا يستوعب أي مطالب حقة ومشروعة، بعيدة عن المطالب الشخصية والضيقة.

وأوضح أن مهمة لجان الفئات المجتمعية ككيان نضالي مفتوح أمام الجميع ويتسع لكل مؤمن بالشراكة الوطنية وفقا لآلية مضبوطة ومتفق عليها، أن تسعى للحوار مع القيادات المجتمعية سواء على الصعيد المركزي أو على مستوى المحافظات، ودعوتهم للانضمام إلى قافلة الحوار الوطني، وإيصال الرؤية ودعوة الحوار إليهم، والاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم، بهدف توسيع دائرة الحوار والتفاهم والشراكة مع كل مكونات المجتمع وقواه الحية.

• المخلافي

• الاحمر

وتابع بقوله "يضاف إلى ذلك المساهمة في تشكيل اللجان الحوارية في المحافظات والتنسيق معها في إيصال الرؤية إلى أبناء المحافظات وإقامة الفعاليات الجماهيرية ومساندة عمل اللجان الحوارية الخاصة، واختيار ممثلي الفئات في المحافظات إلى مؤتمر الحوار الوطني.

وأجمعت الآراء في اللقاء على أهمية الشروع في إجراء الحوار المجتمعي وإقامة الحجة على كل الأطراف، وتوسيع قاعدة الحوار، وإيصال رسالة الحوار ومشروع الرؤية الوطنية للإنقاذ إلى كافة فئات المجتمع، في مواجهة المشاريع الصغيرة.

الجدير ذكره أن لجان الفئات المجتمعية كانت اجتمعت في وقت سابق وانتخبت من بين أعضائها هيئاتها القيادية، وذلك على النحو التالي:

1 – لجنة فئة العلماء:
– الشيخ عبدالله صعتر رئيسا
– أ. يحيى الديلمي نائبا
– أ. عبدالله عيدروس مقررا
2 – لجنة فئة المشائخ:
– الشيخ علي عبدالله النسي رئيسا
– الشيخ مذحج بن عبدالله الأحمر نائبا
– الشيخ عائض الشائف مقررا
3 – لجنة فئة منظمات المجتمع المدني:
– أحمد ناصر الرباحي رئيسا
– سامية عبدالرحمن الأغبري نائبا
– محمد المقرمي مقررا
4 – لجنة فئة المناضلين:
– يحيى الشامي رئيسا
– حاتم أبو حاتم نائبا
– عبدالله بشر مقررا
5 – لجنة فئة رجال الأعمال:
– حسن الكبوس رئيسا
– سلمان الأرضي نائبا
– عبدالله الأكوع مقررا
6 – لجنة الشباب:
– الشيخ قحطان عبدالله الأحمر رئيسا
– عثمان السقاف نائبا
– ميزار بجاش الجنيد مقررا
7 – لجنة فئة المرأة:
– أمة السلام الحاج رئيسا
– أروى الهيال نائبا
– انتصار سنان مقررا
8 – لجنة فئة الأكاديميين:
– د. عبدالله الفقيه رئيسا
– د. أحمد سعيد الدهي نائبا
– د. عبدالجليل الصوفي مقررا

تحليق للطيران بأبين والضالع

تجاوب واسع مع دعوة الفضلي لعصيان مدني ومقتل شخص وإصابة 4 أطفال بانفجار قنبلة بالضالع و3 آخرين بينهم جندي بلحج

■ "نيوزيمن":

لقيت دعوة طارق الفضلي لعصيان مدني في المحافظات الجنوبية تجاوبا واسعا في عدد من مديريات محافظات أبين ولحج والضالع.

وحسب مراسلي "نيوزيمن" فإن دعوة الفضلي لقيت تجاوبا كبيرا في مدينة زنجبار، والضالع ولحج، حيث أغلقت المحلات التجارية والمرافق العامة بأبين، عقب توزيع منشورات تدعو وتطالب المواطنين بالعصيان المدني.

وحسب المراسلين فإن الشوارع خلت من حركة السير، فيما التزم أصحاب المحلات منازلهم، تخوفا من اعتداءات أتباع الفضلي في ظل غياب الأمن، فيما لم تلق أي تجاوب في مدينة جعار.

وأشار مراسل "نيوزيمن" إلى أن طائرات حربية تحلق منذ صباح أمس في مدينتي زنجبار وجعار مما أثار الرعب في أوساط المواطنين تخوفا من ضربه للمنطقة.

وفي محافظة لحج أقدمت عناصر الحراك على قطع الشارع الرئيسي بمدينة الحوطة وإحراق الإطارات وإطلاق الأعيرة النارية بشكل عشوائي، مما أدى إلى إصابة 3 أشخاص بينهم جندي.

وفي محافظة الضالع ذكر مراسل "نيوزيمن" أن توفيق ناجي قتل متأثر بإصابته بطلقة نارية أثناء مواجهات الأمن والحراك.

ووفقا للمراسل فإن عناصر مسلحة تابعة للحراك قامت بإجبار أصحاب المحال التجارية على إغلاق أبوابها بالقوة، ومن يرفض يطلقون النار في الهواء لإخافتهم، ما اضطر أصحاب تلك المحلات للرضوخ وإغلاقها.

كما أغلقت الطريق الرئيسي المؤدية إلى محافظة عدن، وأحرقت الإطارات في الشارع العام.

وحسب المراسل فإن مسلحين جابوا شوارع المدينة حاملين الأسلحة، مطالبين المواطنين بإغلاق متاجرهم، ولقي ذلك تجاوبا كبيرا لدى أصحاب المحلات، ما عدا المحلات القريبة من قيادة اللواء 35 مدرع.

وقال المراسل إن طائرات منذ صباح الأحد وحتى كتابة الخبر تحوم في سماء المحافظة وقامت بفتح كاتم الصوت.

وعلى خلفية تلك الأحداث اعتقلت قوات الأمن مراسل الصحوة نت خالد الجحافي أثناء ما كان يؤدي عمله الصحفي بتصوير اشتباكات بين الأمن وعناصر من الحراك.

وحسب مراسل "نيوزيمن" الذي زاره في مقر البحث الجنائي قال إن الجحافي تعرض للاعتداء والضرب والركل من قبل أفراد الأمن.

وأوضح المراسل أن مدير الأمن بالمحافظة قال له إن الجحافي مطلوب أمنيا.

وفي ذات الصعيد، أصيب 4 أطفال بقنبلة رمى بها مجهول بالقرب من مبنى الأمن السياسي بمحافظة الضالع.

وكان جاسر الحدي ومحمد عبدالله اليمني وأحمد عبدالله هادي والرابع لم يعرف اسمه يلعبون بالقرب من المبنى حيث قام أحدهم برمي قنبلة أصابت الأطفال الأربعة.

وكان اللواء الركن صالح حسين الزوعري نائب وزير الداخلية، دعا أمس أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية إلى عدم الالتفات لدعوات الإضراب المشبوهة التي يقف خلفها ما يسمى بالحراك الجنوبي ومن لف لفهم، من الملطخة أيديهم بدماء الضحايا الأبرياء على طرقات الحبيلين وردفان والضالع وزنجبار حسب قوله.

وقال نائب وزير الداخلية في تصريح لمركز الإعلام الأمني، إن دعوات الإضراب التي تروج لها من وصفها القوى الحاقدة على الوطن هي امتداد لمشاريعهم الصغيرة التي تحاول العودة بالوطن إلى عهود التشطير والظلام، لتحيي نظام حكم الحزب الواحد، من خلال إشاعة الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار، ونشر ثقافة الكراهية والبغضاء بين أبناء الشعب، موضحا أن هذه الدعوات المشبوهة لم تعد تنطلي على جماهير شعبنا المؤمن بالوحدة وأهدافها العظيمة، مهما تسترت بشعارات براقة، وحاولت المتاجرة بمشاعر المواطنين.

وأعرب الزوعري عن ثقته في أن أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية قد خرجوا عن طوق الوصاية الحزبية القديمة، وأصبحوا يميزون الحق من الباطل، ويدركون أن مصلحتهم الحقيقية ليس في الركض وراء دعوات الفوضى والإضرابات التي لا معنى لها، ولا طائل من ورائها سوى إشاعة الفوضى، وإقلاق السلم الأهلي، وإنما في الالتزام بالقانون، والتمسك بالدستور الذي يجب أن تناقش في إطاره أي مطالب، مؤكدا أن دعوات الإضراب التي وجهتها تلك القوى الحاقدة على الوطن لن تلقى آذانا صاغية من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، كونها لا تستهدف إلا زعزعة الأمن والاستقرار، وتحقيق مكاسب رخيصة من وراء هذه الدعوات المشبوهة.

الإسهال يحصد حياة 13 طفلاً في رازح و4 نساء يتوفين أثناء المخاض، والملاريا تفتك بنازحي الجوف

في صعدة.. المدنيون صاروا أهدافاً عسكرية

فجر الأربعاء الماضي قصف الطيران الحربي «مشرقة» إحدى قرى النظير بمديرية رازح، لكن الهدف لم يكن عسكرياً.

وحين انقشع الظلام تعرف الناجون من أبناء مشرقة على جثث الضحايا، كان عددها 26 جثة، لكنهم لم يجدوا بينها جثة لشخص ينتمي لجماعة الحوثي.

بعد مضي قرابة ساعة من عملية دفن ضحايا مشرقة، عصر الأربعاء، نفذ الطيران الحربي 3 غارات أخرى على قرية "عرابة" القريبة من «مشرقة». ومجدداً كان الهدف العسكري للطيران 3 منازل قاطنوها ليس لهم أية صلة بالحوثي، وفق تأكيدات أبناء المنطقة.

هرع عشرات إلى موقع الحدث، وحين شرعوا بانتشال الجثث من تحت ركام المنازل سارعت طائرة حربية لطمس الفضيحة، وقصفت الهدف ذاته، مخلفة 27 قتيلاً، هم قاطنو المنازل الـ3، ومن هب لانتشال جثثهم.

وفي عصر اليوم ذاته الأربعاء، وفي محافظة الجوف، قصف الطيران قرية "المطمة" في مديرية المطمة، وقتل طفلاً في السابعة، وأصيب 4 آخرون وامرأة، فضلاً عن مقتل 20 ماشية أبقار وأغنام. لقد بات سلاح المقاتلين فرامة بشرية شرهة لدماء المدنيين.

5 سنوات مضت على الحرب المسعورة في صعدة دون أن يلتفت أحد إلى الكلفة الإنسانية الباهظة التي يدفعها المدنيون.

في صعدة المشهد الإنساني قاتم. والأسبوع الماضي علمت «النداء» من مصادر متطابقة أن 13 طفلا من أبناء رازح راحوا ضحية إسهال حاد، ولم تتمكن أسرهم من إنقاذهم.

وقالت المصادر إن الحصار المطبق على مديرية رازح وشذا والملاحيظ، وعدم وجود أدوية أو مركز صحي قضى على أي أمل لأسرهم في إنقاذ أطفالهم المصابين بالإسهال.

وقال مصدر موثوق في رازح إن عشرات الأطفال يعانون من إسهال حاد، مؤكداً أن 4 نساء من رازح توفين خلال الشهر الماضي أثناء المخاض. وقال: كانت حالتهن تستدعي إجراء عملية قيصرية، لكن بسبب الحصار بقين داخل منازلهن حتى توفين.

وتشهد مديريات رازح وشذا وغمر والظاهر والملاحيظ منذ شهرين حصاراً مطبقاً أعاق وصول المواد الغذائية والأدوية إليها. وبحسب مصادر فإن السلطات السعودية قبل أن تدخل في الحرب كطرف ثالث سمحت لأبناء هذه المديريات بالتسلل إلى أراضيها عن طريق منفذي الهجرة والمشنق، للتزود بالمواد الأساسية التي تنقصهم، وحين دخلت الحرب منعت دخولهم.

إلى ذلك، علمت «النداء» أن مئات الأسر نزحت خلال الأسبوع الماضي من مديريات رازح والملاحيظ وغمر والظاهر.

وقالت مصادر محلية إن الأسر النازحة بعضها استقر في حرض، وبعضها قصد محافظة عمران، وقلة منهم استقروا في أمانة العاصمة.

وحصلت الصحيفة على معلومات لم يتسنَّ لها التأكد منها، تفيد بأن عشرات الأسر من مديرية رازح حاولت مغادرة المديرية الجمعة الماضية، إلا أن نقاطاً تابعة للحوثي في منطقة السهلة ومنطقة بسباس أجبرتها على العودة إلى منازلها.

وعلى صعيد متصل، قال مصدر في محافظة الجوف إن أبناء قرية حصون آل شنان في مديرية المطمة نزحوا إلى منطقة العولة بسبب جراء القصف الجوي.

وأضاف أن أغلب نازحي الجوف يتجهون لدى أقرباء لهم، وأشار إلى أن منظمة «أدرا» للإغاثة أقامت مخيمين في الجوف؛ أحدهما في منطقة المبدعة في مديرية المطمة، وجهز ليستوعب 200 أسرة، والآخر في مديرية الحزم الذي افتتح بعد عيد الأضحى.

المصدر الذي يعمل في أحد الفرق الطبية داخل مخيم "المبدعة"، قال إن أبرز الأمراض المنتشرة بين النازحين هي الملاريا والتيفوئيد والإسهال، فضلاً عن أعراض جانبية كالغثيان والأنفلونزا. لافتاً إلى أن منظمة «أدرا» قامت بتوزيع كروت على معظم الأسر النازحة حتى التي تقيم لدى أقربائها، حتى يتسنى لهم استلام المساعدات الخاصة بهم.

خالد المولد: قسمنا كيس الدقيق إلى نصفين حتى لا نحرم أي أسرة من حصتها لكن النازحين اعتبروا الأمر احتيالاً

الأمن يعتقل 15 نازحاً على خلفية الاحتجاجات التي شهدها المزرق 1

اعتقلت أجهزة الأمن في مديرية حرض بحجة 15 نازحاً في مخيم المزرق 1، السبت الماضي، بتهمة تحريض النازحين على الفوضى ونهب المواد الغذائية من مخازن المخيم.

وكان المخيم شهد منذ صباح السبت مظاهرة من قبل نازحين في المزرق 1 احتجاجاً على "عدم توفر الغذاء الأساسي للسكان داخل المخيم".

خالد المولد رئيس منظمة الإغاثة الإسلامية في اليمن، قال في تصريح لـ"النداء" إن المشكلة نجمت عن سوء تقدير النازحين. موضحاً أن كمية القمح التي تلقاها فريق منظمة الإغاثة الذي يشرف على المزرق 1، من المجلس المحلي لمديرية حرض، لم تكن بحجم عدد الأسر الموجودة في المزرق.

وأفاد بأن سعة كيس الدقيق المقدم 20 كيلوجراماً، واكتشفنا حين وصلت الكمية إلى داخل المخيم أن الكمية ستغطي نصف الأسر، فاضطر فريق منظمة الإغاثة إلى أن يقسم كيس الدقيق إلى نصفين بعبوة 10 كيلوجرامات أمام النازحين، لكنهم اعتبروا العملية كنوع من النهب والاحتيال على حصصهم، ما دفع بالعديد منهم إلى الدعوة للتظاهر والاحتجاج.

وإذ أشار إلى أن حالة الفوضى التي شهدها المخيم أدت إلى تضرر عدد من الخيام وتوقف عملية توزيع الدقيق في المراكز الثلاثة داخل المخيم: مركز النساء ومركز الإغاثة ومركز أوكسفام، أكد أن أعمال الفوضى انتهت وعادت الأوضاع إلى حالها بعد أن تدخلت قوات الأمن.

ولفت المولد إلى أن عدد النازحين في مخيم المزرق 1 تجاوز 3 أضعاف العدد الذي جهز من أجله. وقال: يوجد في المخيم حالياً 2523 أسرة، وفي مركز الاستقبال داخل المخيم 175 أسرة، وهذا يمثل ضغطا كبيراً على إدارة المخيم.

وسلطت "النداء" في عددها الماضي الضوء على الأوضاع الإنسانية للنازحين في مديرية حرض، كشفت فيه عن تضاعف عدد النازحين في مخيم المزرق 1 شمال حرض، خلال الشهر الماضي وحده، وفق المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي قالت في تقرير حديث لها إن المخيم الذي كان مصمماً لـ10 آلاف شخص، يعيش فيه حالياً 21 ألف نازح.

وقال مصدر يعمل في الغوث الإنساني في المخيم: تم توسعة المزرق 1، 3 مرات خلال الشهرين الماضيين، بسبب تزايد عدد النازحين.

وأفاد بأن اكتظاظ المزرق 1 بالنازحين غدا مشكلة حقيقية، إذ يتعذر على فرق الإغاثة إيصال الإمدادات إلى داخل المخيم.

قالت إن آلاف المدنيين محاصرون جراء المعارك

أطباء بلا حدود: الحرب السادسة هي الأعنف منذ اندلاع القتال في 2004

قالت منظمة أطباء بلا حدود إن الحرب السادسة في صعدة تعد الأكثر عنفاً مقارنة بالحروب الخمس السابقة.

وأوضحت في بيان لها أن الجيش اليمني صعّد هجماته ضد مجموعة من المتمردين "مما أدى إلى تداعيات إنسانية لم يسبق لها مثيل".

وأضافت أن المدنيين تضرروا بشكل كبير، فضلاً عن أن المعارك طالت أهدافاً غير عسكرية، كالمستشفيات.

وإذ أشارت إلى نزوح مئات الآلاف من المشردين، وتوقفت المساعدات الإنسانية بشكل فعلي، أكدت اكتشاف حالات حادة من سوء التغذية في صفوف الأطفال الذين هجروا من ديارهم. وقالت "أدى تدخل المملكة العربية السعودية في الصراع، لأول مرة، إلى مزيد من التعقيد في محنة المدنيين".

واعتبرت منظمة أطباء بلا حدود أن التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني دفع أتباع حركة الحوثي لخوض العديد من الحروب ضد الدولة في صعدة منذ عام 2004.

وقالت إن فرقها الموجودة في مستشفى رازح عملت على علاج الرجال والنساء والأطفال، ولم يكن مبنى المستشفى وموظفو أطباء بلا حدود في مأمن من العنف، مذكرة أن مبنى المستشفى تعرض لإصابة برصاصات طائشة وسقوط قذائف بالقرب منه. لافتة إلى أن القتال تسبب في منع وصول المرضى إلى المستشفى، وأبطأ خدمات المنشأة المتعلقة بحالات الطوارئ اليومية والعمليات الجراحية، وخدمات التغذية.

وقالت: لقد تصاعدت وتيرة العنف بشكل حاد منذ أغسطس الماضي، كما بدأت قوات الجيش اليمني في شن غارات جوية وهجمات بالمدفعية ضد المتمردين الحوثيين، وأن احتدام القتال في 13 مديرية من مديريات صعدة الـ15، أثر على جميع السكان تقريبا.

وأضافت في بيانها أنه وكنتيجة أخرى للعنف، فر الآلاف من المدنيين داخل صعدة، كما فر عشرات الآلاف إلى مديريات الجوار: حجة وعمران والجوف، وكلها مناطق لا تشمل خدمات رعاية صحية تذكر. وقد تم تسجيل 35 ألف مشرد في المديريات المجاورة، و45 ألفاً داخل صعدة. ويذكر أن مجموع أعداد ومواقع تجمع المشردين لم يتم التأكد منه بالضبط، وذلك لأن العنف قيد تحركات وكالات الإغاثة في تلك المناطق. هناك أيضا إفادات أن كثيرا من النازحين يقيمون مع عائلات مضيفة.

ونفذت أطباء بلا حدود منذ اندلاع الحرب السادسة في صعدة في 11 أغسطس الماضي، قرابة 195 عملية جراحية في مدينة الطلح، من بينها 135 عملية لأشخاص يعانون من إصابات متعلقة بالحرب. مشيرة إلى أن فرق المنظمة اضطرت في نهاية المطاف لوقف عملها في مستشفى المدينة بسبب العنف المتزايد.

وفي منتصف أكتوبر، ضربت صواريخ مستشفى رازح مما أدى إلى إغلاقه ووقف أنشطة أطباء بلا حدود وإجلاء الموظفين هناك. وقد كان ذلك آخر مرفق صحي يعمل خارج مدينة صعدة. والجدير بالذكر أن الآلاف من الناس يتم علاجهم في هذين المرفقين كل شهر، أما الآن فإن الغالبية العظمى من السكان لا يستطيعون الحصول على أية خدمات ورعاية صحية.

كما تدخلت أطباء بلا حدود منذ منتصف أغسطس لتقديم خدمات الرعاية الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب للآلاف من النازحين في منطقة مندبة، بمديرية باقم على الحدود السعودية. وفي منتصف نوفمبر كانت أطباء بلا حدود قادرة على إنشاء مستشفى في البلدة لخدمة كل من السكان المقيمين والنازحين.

وقالت إنها استجابت في نوفمبر لارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال المشردين في مخيم المزراق في محافظة حجة، ونفذت فرقها مسحا ميدانيا للوضع في المنطقة، أوضح أن هناك ازدياداً في معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 8 في المائة، مما أدى إلى فتح باب التدخل الغذائي في المنطقة.

نائبة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن:

رغم أن الهدف الرئيسي للنازحين هو البقاء على قيد الحياة لكن الفرار أصبح أمراً شديد الخطورة

مرت 5 أشهر منذ اندلاع الجولة السادسة من القتال في محافظة صعدة. وفي ظل الأوضاع المتردية، تتزايد صعوبات الوصول للضحايا الذين هم في حاجة إلى المساعدة. ومع ذلك، تستمر اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر اليمني في تكثيف أنشطتهما الإنسانية.

وقد شهدت الأوضاع تدهوراً وصل إلى درجة أن الهدف الرئيسي للكثير من المدنيين هو مجرد السعي إلى البقاء على قيد الحياة في خضم النزاع الدائر. وفي حين أمكن للناس الذين يعيشون في مناطق عدة من البلاد الاحتفال مؤخراً بعيد الأضحى، لم يكن لعشرات الآلاف من سكان محافظتي صعدة وعمران ومناطق أخرى، من خيار، سوى قضاء أيام العيد في مواجهة دوي الحرب المروع والظروف القاسية لشتاء قارس.

وتقول السيدة آنابيل بوتشر، نائبة رئيس بعثة اللجنة الدولية في اليمن: "يضطر العديد من الناس إلى مغادرة منازلهم وترك كل ما يملكونه أو كل ما يملكونه تقريباً في محاولة يائسة للبحث عن السلامة"، وتضيف قائلة: "يجد بعض الناس، بل في الواقع، عدد كبير منهم، أن حتى الفرار أصبح أمراً شديد الخطورة. ونحن نعتقد أن هناك الكثير من الناس لا يزالون يتعرضون للخطر".

وأفادت التقارير بأن العشرات من المدنيين قتلوا أو جرحوا في الهجمات التي شنت في عدة أجزاء من محافظة صعدة. ولم تتمكن اللجنة الدولية حتى الآن من التحقق في هذه المعلومات بسبب عدم القدرة على الوصول إلى المناطق المعنية، ولكنها تجدد دعوتها إلى جميع الأطراف المعنية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وتحثها خصوصاً على تجنيب المدنيين وممتلكاتهم آثار القتال والسماح بمرور المساعدات الإنسانية دون عوائق. أما الأشخاص المحتجزون في علاقة بالنزاع فيجب معاملتهم جميعاً معاملة إنسانية. وتبقى اللجنة الدولية على أهبة الاستعداد لزيارة أي شخص من هؤلاء المحتجزين وتقديم خدمات أخرى بصفتها منظمة إنسانية محايدة وغير متحيزة.

وأفادت التقارير بأن الآلاف من الناس فروا خلال الأسابيع الأخيرة من مديريات الطلح ومران ورازح في محافظة صعدة للجوء إما إلى مدينة صعدة أو إلى مخيم مندبة (شمال غرب محافظة صعدة، بالقرب من الحدود السعودية)، مما يزيد من الضغوط التي تعانيها تلك المناطق ذات القدرة المحدودة أصلاً في استيعاب القادمين الجدد. ويوجد حالياً في مخيم الجبانة الذي أقيم مؤخراً في مدينة صعدة أكثر من 650 نازحاً من أصل 13.000 شخص تقريباً يعيشون الآن في 5 مخيمات في محافظة صعدة.

وتقول السيدة بوتشر: "إن اللجنة الدولية والهلال الأحمر اليمني يبذلان قصارى ما في وسعهما لتقديم المساعدات إلى السكان المتضررين من القتال، ومن الصعب جداً تقييم احتياجاتهم، وأصعب من ذلك مقابلتهم، بسبب القتال الدائر الذي أدى إلى حركات نزوح متكررة، وتعطل الاتصالات وغياب الأمن عموماً. ونحن لا نستطيع أن نذهب حيثما نريد ومتى نريد في محافظتي صعدة وعمران".

ولا يزال من المستحيل الوصول إلى بعض المناطق المتضررة من النزاع داخل محافظة صعدة مثل بعض القطاعات على الحدود السعودية فحسب، وإنما في محافظة عمران في أقصى الجنوب كذلك. ومع ذلك، نجحت اللجنة الدولية والهلال الأحمر اليمني بعد أسابيع من المحاولات في توزيع مساعدات حيوية على حوالي 1300 نازح في منطقة البقع النائية، شمال محافظة صعدة. ولكن لم يكن من الممكن الوصول إلى حوالي 700 شخص آخر نزحوا من قرية النشور (شمال محافظة صعدة أيضاً) بسبب الوضع الأمني، وتوجب عليهم الانتقال إلى مدينة صعدة للحصول على المساعدة.

وبلغ عدد المتضررين بشكل أو بآخر من النزاع المسلح منذ منتصف أغسطس ما لا يقل عن 150.000 شخص في محافظتي صعدة وعمران. وزودت اللجنة الدولية والهلال الأحمر اليمني حتى الآن حوالي 73.000 نازح في المحافظتين بالمياه والغذاء والمواد الأساسية الأخرى.

مجزرة جديدة بحق من تبقى من الموظفين... (بقية)

والحال كذلك، وبفعل هاتين المجزرتين (حرمانهم من حقهم الأساسي وعدم إعطائهم بدل سكن مناسباً) والمجازر الأخرى، الأربع، وتجاهل الجهات المعنية لمأساتهم ومعاناتهم، لم يكن أمامهم إلا أن يعودوا من حيث جاؤوا، وكانت أكبر موجة تصفية وعودة خلال السنوات 1994 – 1996، أما من تبقى منهم، وهؤلاء يشكلون حتى عام 1997، 11٪ من إجمالي عددهم عند الانتقال (1990 – 1992)، وجلهم من المبعدين والمقصيين من وظائفهم المعينين عليها عند قيام الوحدة، قرروا مراراً العودة، ولنفس الأسباب والمجازر التي حملت زملاءهم على العودة، لكنهم لم يعودوا، ولا نستبعد أن يكون قد عاد معظمهم خلال الـ11 عاماً المنصرمة (1997 – 2008). والسبب الأساسي والمباشر لعدم عودتهم، وجلهم من المنقولين من (عدن) إلى (صنعاء)، نفس أحد الأسباب الأساسية التي دفعتهم لقبول الانتقال، فهؤلاء كان بعضهم يعيشون في بيوت أسرهم، والبعض الآخر كان يأوي إلى بيوت أصدقاء أو أقارب أو أماكن أخرى لا تتصورونها، ومعظمهم ممن سجلوا في المشاريع السكنية التي بنتها الدولة قبل الوحدة (1975 – 1989)، ولم يحصلوا فيها على سكن، فوجدوا في انتقالهم حلاً لمشكلتهم السكنية، ظناً منهم أن انتقالهم سيحلها فعلاً، حيث قيل لهم كما قيل لزملائهم، عشية أو غداة صدور قرارات تعيينهم ونقلهم، إن الدولة ملزمة بتدبير المسألة السكنية للمنقولين لمقتضيات تحقيق الوحدة، وإن مجلس الوزراء سيصدر قراراً في وقت لاحق، يؤكد هذا الالتزام (الذي هو قرار 231 لسنة 1992). وكثير من هؤلاء، تحديداً من المنقولين من (عدن) إلى (صنعاء) والمحافظات الشمالية الأخرى، وعددهم 300، كانوا أيضاً مسجلين في مشاريع سكنية قيد الإنشاء آنذاك (1990 – 1991)، وهي المشاريع المشار إليها في مكان سابق من المقال، وهؤلاء من ضحايا فضيحة ومجزرة أكتوبر 1992.

هوامش وإيضاحات:

1 – أي لا تتناسب مع الإيجارات السائدة في السوق، بل لن تتناسب قيم البدل مع الإيجارات حتى لو زيدت أضعافاً مضاعفة عما هو محدد في المادة 4، وجرت الزيادة شهرياً وليس سنوياً (ما بال أن تأتي الزيادة بعد 16 عاماً)، ما لم تكن الإيجارات وزياداتها تحت سيطرة الدولة، تحدد وترفع قيمها وفق أسس ومعايير عادلة وواقعية ومبررة ومعلومة، ينص عليها القانون، وأن ترفع قيم البدل، تلقائياً، كلما تقرر رفع الإيجارات (طالع إن شئت، مقالنا الموسوم بعنوان: الإيجارات وبدل السكن للموظفين المنقولين واللائحة الفضيحة، المنشور في صحيفة "الوسط" العدد 197 بتاريخ 25 يونيو 2008).

2 – في هذه الحالة على المجلس أن يخفض إيجارات المساكن، ويجمدها عند مستوى ومقدار قيم البدل الحالي ودخول المستأجرين إلى أن تفرج الأزمة، وهذا ما يجب أن يكون عليه الحال، أصلاً، حتى إذا لم تكن هناك (أزمة!) مالية أو موظفون منقولون، فعندما تبلغ إيجارات المساكن حداً غير واقعي، مبالغاً فيه، (وهو صورة من صور النهب والسرقة والإثراء غير المشروع) يعجز حيالها محدودو ومتوسطو الدخل عن الحصول على سكن يتناسب مع مداخيلهم، من اللازم على الدولة أن تتدخل وتعيد الأمور إلى مسارها الحقيقي والطبيعي، وهذا من أجل وأهم واجباتها ومسؤولياتها ووظائفها، إذا أخلت به أو تخلت عنها، لا مبرر ولا قيمة لوجودها.

3– يُقصد بالمجازر الست (كناية أو مجازاً) الأساليب الستة المستخدمة لتصفيتهم، منذ عام 1990، وهي بإيجاز ما يلي:

– عدم إعطائهم مساكن /أرض.

– اتباع إزاءهم سياسة "خذوا منهم ولا تمكنوهم" في مجال العمل والوظيفة.

– عدم إعطائهم بدل سكن يتناسب مع الإيجارات السائدة في السوق.

– إسقاط بدل السكن عن أحد الزوجين.

– إقصاؤهم /إبعادهم من الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة والإدارات التي يتولون مسؤوليتها قسراً، وجعلهم بدون وظائف ومسؤوليات.

– اعتبار المقصيين المبعدين (قوى فائضة) أو تحويلهم إلى وظائف أخرى.

4 – المشروع مقدم من وزير الخدمة المدنية، أعدته الدائرة الفنية الرئيسية في الوزارة، بالتعاون مع وزارة المالية. ومن المؤكد أن المشروع مر على وزارة الشؤون القانونية والدائرة القانونية في وزارتي الخدمة والمالية، وفي سكرتارية مجلس الوزراء لمراجعته وتمحيصه!

5 –.....

6 – إعمالاً لحق السكن، المنصوص عليه في دستور تلك الدولة، وفي إطار خططها بشأن معالجة مشكلة السكن، كانت الدولة تلك تبني مشاريع سكنية وتقدم شققها للمواطنين ويحصلون عليها وفقاً لشروط محددة ومعلنة، مسبقاً، يجب توفرها في طالب السكن، سواء كان فرداً أو أسرة، بعضها عامة تسري على كل المشاريع، والبعض الآخر خاصة بكل مشروع على حدة، ويدفعون قيمتها بالتقسيط، ومن تلك الشروط: أن من يتقدم بطلب للحصول على سكن، يكون من سكان المحافظة ويعمل فيها موظفاً لدى الدولة، ولا يوجد لديه سكن أو سكنه غير صالح (مهدد بالانهيار، مثلاً)، وأن طلبه مشفوع ببحث اجتماعي وتقارير ومذكرات من الجهات المعنية (لجان الدفاع، مرفق العمل...)، تؤكد توفر الشروط لديه، وأن يكون طالب السكن مسجلاً في المشروع، وإذا لم يوفق في الحصول على شقة في المشروع أو في بناية تابعة للدولة، ولأي سبب كان، يسجل في المشروع القادم، وتكون له الأولوية على المسجلين فيه لأول مرة.

7 – لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، طالع إن شئت مقال "هكذا تنهب أراضي الجنوب.. والناهبون ليس استباحاً!" في صحيفة «النداء» العدد 138 بتاريخ 2008/2/13، ومقال "نتحدى السلطة أن تسترد أراضي وعقارات عدن المنهوبة أو حتى تنشر تقرير د. باصرة!" في صحيفة "الثوري" بتاريخ 2008/1/10.

8 – الكاتب حصل، عام 1996، على توصية من نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الأستاذ عبدالقادر باجمال، إلى الجهة التي تولت توزيع وحدات المشروع في المرة الثانية لإعطائه شقة من الاحتياط، وظل 3 أشهر يتردد عليها لاستلام ردها أو تعليقها على التوصية أو أمر بصرف شقه له، دون طائل، وبعد وساطات قيل له، لم تعد هناك وحدات خالية احتياطية، وإنه وزملاءه المنقولين مثله لمقتضيات تحقيق الوحدة، ستعطى لهم مساكن / بيوت في المجمع السكني للخبراء الروس، التابع لوزارة الدفاع، والكائن في منطقة "شيراتون"، فور مغادرة الخبراء الروس المجمع، فبشر زملاءه بذلك، وظلوا أشهراً يترقبون مغادرة الخبراء، ويستفسرون عن وضع المجمع، إن كان خالياً أو مسكوناً، فاكتشفوا بالصدفة أن المجمع بكل مكوناته قد حول (شاليهات!) بعد شهر من مغادرة الخبراء، تديره (تستثمره!) المؤسسة الاقتصادية العسكرية!

9 – الوحدات أعطيت لقيادات من حزبي الائتلاف (مؤتمر –اشتراكي 1990 – 1993) و(مؤتمر – إصلاح 1994 – 1997) ومن أحزاب أخرى، ولمحافظي ووكلاء محافظات ومشائخ قبائل ومديري مديريات وأمن محافظات وقادة ألوية ومحاور عسكرية وعمليات القوات المسلحة والوزراء ونواب وزراء ومستشارين سابقين وعاملين ورؤساء فروع للمؤتمر والإصلاح ولسفراء سابقين وعاملين ولأمراء وسلاطين ولملاكمين ولأشخاص أخذت منازلهم في (عدن) في أحداث 13 يناير 1986 (علماً أن هؤلاء حصلوا على تعويض في عدن، أرض وشقق وفلل)، وجميع هؤلاء، وإن بنسب متفاوتة، يمتلكون قصوراً وفللاً وأراضي وشركات ومزارع وتجارة في أماكن متفرقة من هذا (الوطن!) وخارجه، وأرصدة مالية متورمة في بنوك محلية وخارجية، وقادرون على شراء واقتناء أي شيء في هذا (الوطن!)، أو على الأقل لا يعانون من مشكلة سكن أو حرمان سكني، بل إن كثيراً منهم يحصلون على بدل سكن مع أنهم يملكون مساكن في (صنعاء) أو في المحافظات التي يعملون فيها. ومن المناسب التنويه بأن كثيراً من فلل وشقق المشروع أجرها أصحابها مساكن أو مكاتب لشركات أو لوزارات آخرها وزارة الشؤون القانونية، استأجرت 4 مبان لديوانها!). لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، طالع إن شئت المقالات الموسومة بالعناوين التالية؛ الأول في "صوت العمال" بتاريخ 1992/3/26، والثاني في "صوت العمال" بتاريخ 1992/4/2، والثالث في "الثوري" بتاريخ 1996/1/21:

– تمليك وحدات مشروع الوحدة السكنية، قرار يتعارض مع المصلحة العامة.

– هل يجرؤ النائب العام على التصدي لقرار مجلس الرئاسة!

– الوحدة.. لمن؟! ولمن الوطن؟!

10 – بدل السكن، حق للموظف المنقول، متزوجاً كان أم عازباً، وليس هبة أو عطية من أحد، ولا يجوز لأحد إسقاطه عنه إلا وفقاً للشروط والأسس التي يحددها القانون، وإيقافه يتعارض مع قانون الخدمة المدنية (المادة 65) وقراري مجلس الوزراء في 231 و232 لسنة 1992.

اليمن...

لليمن وعلاقتها بالحادث.وقالت جين هارمان النائبة عن ولاية كاليفورنيا: إن الحقائق التي تتكشف تقترح بقوة نوايا قاعدة اليمن لتفجير طائرات في سماء الولايات المتحدة.

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن رئيس لجنة الأمن الداخلي في الكونجرس أن الكونجرس سيعقد جلسة استماع بعد عودة النواب من عطلة أعياد الميلاد للتأكد من انه لم يحدث فشل أمني.

وكشفت مصادر خاصة لـ«النداء» أن السفارة الامريكية طالبت الحكومة اليمنية تزويدها بملف يحتوي تفاصيل وصول النيجيري إلى اليمن المدة التي قضاها والمدن التي زارها.

ولم يصدر من الجانب اليمني حتى مساء أمس الأحد أى تعليق على ورود اسم اليمن في حادثة محاولة تفجير الطائرة

وقال مراقبون إن الحكومة اليمنية لم تنعم بثقة الحكومة الامريكية التي كانت قد اكتسبتها مؤخراً بعد العمليات العسكرية الاخيرة التي استهدفت عناصر القاعدة في محافظات ابين وشبوه وصنعاء، إن محاولة تفجير طائرة الركاب الامريكية عكست بظلالها على العلاقات بين البلدين.

وعلى صعيد متصل توعد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بالانتقام للضحايا الذين سقطوا في عملية أبين وقال التنظيم في بيان نشرته مواقع إخبارية أمس "لن تترك دماء نساء واطفال المسلمين تمر دون أن أخذ بثأرهم بإذن الله".

وجاء في البيان:«العملية التي استهدفت قبائل باكازم في أبين تمت بإتفاق وتنسيق يمني امريكي مصري سعودي، وبتعاون من دول الجوار"

وبحسب موقع المصدر اولاين الذي نشر البيان فإن بيان تنظيم القاعدة في جزيرة الحرب صدر الاثنين الماضي أي بعد عملية أبين بـ4 أيام.

على صعيد آخر كشفت مصادر خاصة في محافظة شبوة لـ«النداء» أن قوات الأمن لم تتمكن من الوصول الى موقع الحادثة التي استهدفها الطيران الخميس الماضي باعتبارها موقعاً لتجمع القاعدة.

ونفىمصدر مقرب من أنور العولقي الشيخ الذي تتهمه واشنطن بالتحريض على قتل الامريكيين، مقتله. وقال في تصريح لـ«النداء» أن أنور لم يكن موجوداً في منطقة الفرض بصعيد شبوة حين استهدفها الطيران الحربي.

وخلافاً لبيان وزارة الداخلية الذي قال إن العملية التي ستشنها الطائرات الحربية على صعيد شبوة أسفرت عن مقتل 34 شخصاً بينهم ناصر الوحيشي وسعيد الشعري سعودي الجنسية وانور العولقي، قالت مصادر محلية إن عدد القتلى لم يتجاوز 7 أشخاص وليس بينهم أي من الاسماء التي اعلنت السلطة مقتلهم.

وبشان ضحايا عملية المحفد قالت مصادر محلية في أبين شاركت في دفن القتلى جراء القصف الجوي الخميس قبل الماضي فإن عدد القتلى وصل إلى 64 شخص منهم23 طفل و13 امرأه.

وقالت إن المنطقة التي استهدفتها الطائرات عبارة عن منازل في قرية صغيرة تبعد عن الخط العام 200 متر تقريباً ونحو كيلو ونصف عن معسكر تابع لوزارة الدفاع.

وكانت وزارة الداخلية قالت في بيان لها عقب تنفيذ عملية أبين إنها استهدفت معسكراً تدريبياً للقاعدة في منطقة المعجلة بمديرية المحفد يضم مجموعة من العناصر اليمنية والاجنبية ويستخدم للتدريب وإيواء العناصر الإرهابية أبرزهم محمد صالح الكازمي.

وكشف مصدر خاص لـ"النداء" أن الكازمي هو أحد افراد الجماعات الجهادية في أبين الذين سبق وأن حاورتهم السلطات وسوت أوضاعهم واعتمدت لهم رواتب شهرية.

الكازمي هو من مواليد السعودية وعاد من افغانستان إلى السعودية بعد أحداث الـ11 من سبتمر 2001، وسلمته السلطات السعودية لاحقاً إلى اليمن حيث حوكم في المحكمة الجزائية وأفرج عنه اواخر 2005 بعد انقضاء فترة العقوبة التي حددت بسنتين.

السلطة...

يبدون قدراً من الثقة بصحة نبأ مقتل الحوثي. ويعزون عدم إعلان وفاته من قبل معاونيه إلى مخاوف لديهم من انهيار خطوط الجماعة في ميادين القتال.

وتابع المكتب الإعلامي لعبدالملك الحوثي يومي السبت والأحد إرسال تقاريره عن مجريات الأحداث في جبهات القتال.

إلى ذلك، كشف مصدر رفيع في المشترك في تصريح لـ«النداء» أن الرئيس علي عبدالله صالح تلقى رداً من عبدالملك الحوثي بشأن شروط إنهاء القتال نهاية الأسبوع الماضي.

وحسب المصدر فإن الرئيس طلب من حامل الرد أن يطلب من عبدالملك الحوثي رسالة خطية بيده للتعامل مع مضمون الرد.

وقال المصدر إن الرئيس يريد التأكد ما إذا كان الحوثي ما يزال حياً أم أنه قد قتل فعلاً حسب ما تفيد التقارير الأمنية.

وقلّل المصدر من أهمية الأنباء المتواترة عن مقتل الحوثي، وقال إنه إذا صح ذلك فإن الحرب لن تنتهي، خصوصاً وأن الحوثيين استعدوا مبكراً لهذا الاحتمال.

اعتقال...

هذه المواجهة على الحراك الجنوبي.

ويعمل شفيع العبد في «النداء» منذ 2008، وفي مايو الماضي تم استدعاؤه من نيابة الصحافة للتحقيق معه بشأن مقال نشرته «النداء» في أبريل ينتقد فيه سلوك السلطة تجاه الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية والشرقية.

وفي 14 ديسمبر الجاري مثل أمام محكمة الصحافة، إلى جانب رئيس التحرير وآخرين، بتهمة المساس بالوحدة اليمنية.

وإلى عمله الصحفي يشارك شفيع العبد في فعاليات الحراك الجنوبي، وكان انتخب كمرشح مستقل إلى عضوية المجلس المحلي لمحافظة شبوة عن مديرية العبد.

وأدانت نقابة الصحفيين أمس عملية الاعتقال، ودعت السلطات إلى الإفراج الفوري عن شفيع، ومحاسبة المتورطين في الانتهاك الذي استهدفه.

وحسب مصادر في عدن، فإن شفيع العبد اقتيد إلى أحد معتقلات الأمن السياسي في عدن.

السلطة تعترف...

الأجهزة ووعد بالإفراج عنه أو إحالته إلى القضاء.

وبعد يومين من «الوعد الرئاسي» زار وفد من نقابة الصحفيين برئاسة النقيب ياسين المسعودي رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن الذي اكتفى بتقديم تطمينات لمجلس النقابة عن مصير المقالح، مشفوعة بوعد عن قرب حل قضيته خلال أيام.

وحسبما قال مصدر حضر اللقاء لـ«النداء» فإن العليمي حاول نزع صفة الصحفي عن المقالح لأنه ليس عضواً في النقابة. لكن النقيب وأعضاء المجلس الذين حضروا اللقاء أكدوا أن المقالح عضو في النقابة.

وتم إخفاء المقالح قسرياً في 17 سبتمبر الماضي بعد نشر موقع «الاشتراكي نت» الذي يرأس تحريره، تفاصيل عن غارة للطيران الحربي اليمني على سوق الطلح أدت إلى مقتل العشرات من المدنيين.

وأنكرت السلطات اليمنية علاقتها باختطافه، كما أكد جهاز الأمن السياسي في مذكرة إلى النائب العام عدم علمه بمصير المقالح، وأنكر أن يكون موجوداً في معتقلاته.

ومساء أمس الأحد كشف أحمد بن دغر الأمين المساعد للمؤتمر الشعبي العام في تصريحات لقناة الجزيرة أن المقالح معتقل بأمر من النيابة، وستتم محاكمته قريباً في عدة قضايا.

وسبق للمقالح أن تعرض في السنوات الماضية للاعتقال، وقبل اختطافه في سبتمبر الماضي كان تلقى تهديدات عبر الهاتف من مجهولين، كما وصفه مصدر مسؤول في وزارة الدفاع بأنه متآمر على البلد، وأن موقع «الاشتراكي نت» تحول إلى منبر للحوثيين.

ويُعد المقالح من أبرز الصحفيين والكتاب المعارضين للحرب في صعدة، وقد اشتهر برفضه للعنف، كما عبَّر مراراً خلال السنوات الماضية عن رفض حمل السلاح في مواجهة السلطة، وكتب مقالات تنتقد لجوء الحوثيين إلى السلاح.

وتعمد السلطات منذ عامين إلى سوق الصحفيين إلى ساحات القضاء بتهم خطيرة تتعلق بالوحدة اليمنية أو بالإرهاب، وذلك بعد فبركة دعاوى قضائية ضدهم تحرص فيها على نزع الهوية المهنية عنهم من خلال ربط نشاطهم الصحفي بنشاط جماعات معارضة، مثلما حصل مع عبدالكريم الخيواني في 2008، الذي تم ربطه بخلية حوثية، وفؤاد راشد وصلاح السقلدي اللذين يحاكمان حالياً في المحكمة الجزائية الخاصة المتخصصة في قضايا أمن الدولة بتهمة التآمر ضد الوحدة.

كما تعمد السلطات منذ أبريل 2008 عندما شنت حملة اعتقالات ضد ناشطين في الحراك السلمي الجنوبي، إلى رهن مصير المعتقلين والمخفيين قسرياً بصفقات واتفاقات سياسية مع المعارضين. وقد ألحق هذا النهج ضرراً شديداً بسمعة الحكومة اليمنية في الخارج، وأدى ذلك إلى قيام منظمات صحفية وحقوقية دولية بتصنيف الحكومة اليمنية ضمن الحكومات الأكثر انتهاكاً لحرية الصحافة.

إلى ذلك، طالب منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان بتحقيق عاجل في جريمة إخفاء المقالح قسرياً، وقال في بيان صدر أمس إن هذه الجريمة لا تسقط بالتقادم.

وزير...

والثاني على مديريات الصفراء، الحشوة، وكتاف"، لفت إلى أن أشدّ المعارك "دارت في هذه المديريات الخمس، لكن لأنها مديريات المحافظ والأمين العام". مشيراً إلى أن "مدراء النواحي وقيادات السلطة المحلية يرفعون شهرياً بأسماء كبيرة بأنهم حوثيون، ويتم توريد رواتبهم شهرياً"، متسائلاً عن ذنب الأبرياء حتى يصدر في حقهم مثل هذا القرار.

ولفت عبدالسلام زابية إلى أن وزير المالية ورئيس مجلس النواب والمحافظ وعدوه أمس بإعادة النظر في التوجيه خلال اليومين القادمين. محذراً من حدوث كارثة لا تحمد عقباها في حال استمر الضيم على الذين لا دخل لهم في الفتنة.

وخلال تصويت نواب كتلة المؤتمر على الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2010 في جلسة السبت، انسحب النائب عبدالسلام زابية من القاعة احتجاجاً على عدم السماح له بالحديث وإثارة الموضوع بحضور وزير المالية. ولحق به النائبان فيصل عريج وعبدالكريم جدبان، معلنين احتجاجهما على التوجيه الذي اعتبروه مخالفة صريحة للقانون.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

يتعذر علينا أن نفسر ظاهرة الوحدة والتجزئة في التاريخ اليمني القديم والوسيط والحديث ما لم نميز تحت مسمى اليمن بين «اليمن الحضاري والثقافي» و«اليمن السياسي». فاليمن الحضاري الثقافي هو نتاج التاريخ المشترك لكل اليمنيين، وهو الذي شكل هويتهم ووجدانهم الوطني عبر آلاف السنين. واليمن بهذا المعنى واحد موحد غير قابل للتجزئة.

فاليمنيون جميعاً من أقصى شمال البلاد إلى أقصى جنوبها ومن آخر قرية في شرقها إلى آخر قرية في غربها، يقفون على مسافة واحدة من الملكة بلقيس وسيف بن ذي يزن وامرئ القيس ومعد بن كرب الزبيدي والسيدة بنت أحمد الصليحي... الخ. فهؤلاء وأمثالهم ليسوا مجرد أسماء عابرة في تاريخهم، وانما رموز استقرت مع مرور الزمن في الذاكرة الجمعية لليمنيين مثلما استقرت معين وسبأ وحمير وحضرموت... الخ. بهذا المعنى سنطلق على اليمن الحضاري الثقافي في هذا المقال مسمى «الكيان» بما هو مستودع المقدس الوطني «المشترك» لكل اليمنيين الذي أبقى على الهوية اليمنية الجامعة حية تقاوم التجزئة وتؤكد على الوحدة.. وعندما نضع كلمة المشترك بين مزدوجين فإننا نشير مبكراً إلى خطورة احتكار «الوطنية اليمنية» من قبل طرف أو أطراف ضد طرف أو أطراف أخرى في الصراعات الداخلية على السلطة، وتحويلها إلى سلاح سياسي يسوغ استخدام القوة العسكرية أو قوة النفوذ والسيطرة لقهر الخصوم واقصائهم مادياً ومعنوياً.

أما اليمن السياسي فلم يكن واحداً دائماً. فواحدية الكيان الحضاري الثقافي كانت تفتقر في كثير من الأحيان إلى واحدية التعبير السياسي المهيكل في دولة واحدة.. ففي الأزمنة القديمة كانت الدولة تنشأ عن اتحاد مجموعة من القبائل إذا اختلف أصحاب النفوذ فيها تفككت الدولة وتعددت بالتالي التعبيرات السياسية عن الكيان الحضاري الثقافي الواحد، وبسبب هذا التعدد نشأت ظاهرة عدم الاستقرار داخل هذا الكيان فتراجع اقتصاده واضمحلت حضارته.

الحراك الجنوبي بين الشكل الانفصالي والمضمون الوحدوي

■ إلى منصور راجح المنفي قسراً عن وطنه

طاهر شمسان
tahershamsan901@hotmail.com

عندما قويت شوكة الإسلام بعد فتح مكة لم يكن اليمن مستقراً سياسياً في ظل تعبير سياسي واحد، وكان في معظمه يعيش حالة فراغ سياسي، ولهذا تعددت وفوده إلى يثرب لتصل إلى أكثر من 30 وفداً قاسمهم المشترك الأعظم اليمن الحضاري الثقافي. فهم «أهل اليمن» رغم تعدد مسمياتهم وعصبياتهم القبلية من كندة إلى مذحج إلى همدان... الخ. وقد وجدوا في الفتوحات الإسلامية فضاء جديدا اندمجوا في تياره العام وصاروا جزءاً من نسيجه.

وفي ظل دولة الخلافة الراشدة كان اليمن عبارة عن مخاليف على رأس كل منها «عامل» معين من قبل أمير المؤمنين في المدينة المنورة. وقد استمر الحال على ما هو عليه في زمن الأمويين. وبسبب الصراعات والتحديات التي واجهت دولة الخلافة الإسلامية، شكلت جغرافية اليمن الصعبة عامل إغراء للراغبين في الخروج على بغداد زمن العباسيين، ومن حينها عاش اليمن عصره الوسيط المعروف بعصر الدويلات الذي لم يخل من ظهور تعبيرات سياسية جديرة بمسمى الدولة سواء من حيث الامتداد المكاني والزمني أو من حيث الإنجازات المتحققة على الأرض كما هو الحال مع دولة الرسوليين.

غير أن أهم ملمح ميز العصر الوسيط هو الصراع بين الدويلات التي حكمت اليمن متزامنة أو متعاقبة.. وفي أتون هذا الصراع كانت القوة وليس الجغرافيا هي التي تحدد حدود الدول المتزامنة داخل اليمن الحضاري الثقافي.. فقدرة الدولة على التعبئة والحشد والقتال وكسب الأنصار والتمدد على حساب غيرها هي التي تعين حدودها، وكلما اتسعت مساحة الدولة أي مساحة التعبير السياسي عن الكيان الحضاري الثقافي، ارتفع رصيدها المعنوي في الوجدان الوطني لليمنيين المعاصرين كما هو الحال بالنسبة للدولة الرسولية، ولكن هذا لا يعني أن اليمنيين الذين عاشوا في ظل تلك الدولة وخضعوا لسلطتها كانوا ينظرون إليها مثلما ننظر نحن إليها اليوم. فنحن نراها بعيون اليمن الحضاري الثقافي، ونتعامل معها كماض لم تعد له علاقة بالصراع المادي على السلطة والثروة في حاضرنا، ولهذا نقف حكاماً ومحكومين على مسافة واحدة منها، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لمعاصريها الذين لا يمكن أن ينظروا إليها إلا بعيون اليمن السياسي باعتبارها حاضراً له تأثير مباشر على حياتهم اليومية.

نحن إذن نحكم على الدولة الرسولية من خلال مقولتي الوحدة والتجزئة، وأداة قياسنا قدرتها على التمدد داخل اليمن الحضاري الثقافي أي داخل «الكيان». ومن هذه الناحية هي محل إجماعنا كدولة «أنموذجية».. بينما حكم عليها معاصروها من خلال مقولتي العدل والظلم، وكان نصيبهم من السلطة والثروة والكرامة والاستقرار المادي والمعنوي هو أداة القياس، ومن المستحيل أن يحصل عندهم إجماع عليها. فهذا الشيخ الصوفي الشهير أحمد بن علوان المتوفى سنة 665 هجرية، يصدع –بحق أو بغير حق– في وجه السلطان يوسف بن عمر الرسولي، ويطالبه بالعدل بين الناس على غرار العمرين ابن الخطاب وابن عبدالعزيز.

يا ثالث العمرين افعل كفعلهما
وليتفق فيه منك السر والعلن
واستبق ملكا يقول الناظرون له
نعم المليك ونعم البلدة اليمن
عار عليك عمارات تشيدها
وللرعية دور كلها دمن

في عصر الدويلات كانت التعبيرات السياسية تنشأ وتتطور وتتوسع على قدر حظها من عوامل القوة، ثم يأتي زمن تبدأ فيه عوامل الضعف والإضمحلال التدريجي إلى أن يتلاشى التعبير السياسي نهائياً، ويقوم على أنقاضه تعبير آخر كان هو نفسه أحد عوامل ضعف واضمحلال الأول إن لم يكن أهمها.. ويستثنى من هذه القاعدة «الدولة الزيدية» التي كانت تتوسع على حساب غيرها وعندما يظهر منافس قوي لها تضمحل وتتلاشى ويتراجع حاملها الاجتماعي إلى جبال شمال الشمال حيث كان يجد موطئ قدم دائم يتربص داخله إلى أن تأتي فرصة مواتية فينقض، ولهذا قدر لهذه «الدولة» أن تراوح بين الظهور والضمور حتى عام 1962. ولعل ظاهرة الشباب المؤمن والحوثية التي أخذت منحى عسكرياً في صعدة لها علاقة بهذه المراوحة كدليل على أن النظام الجمهوري أخفق في إحداث قطيعة ثقافية وسياسية مع «الدولة الزيدية» التي يفترض أنه ثار على تقاليدها وقام على أنقاضها. فالنظام الجمهوري في اليمن الشمالي آل إلى صيغة محسنة للإمامة الزيدية من حيث الشكل، أما من حيث المضمون فهو نسخة منه مع إسقاط حق «البطنين» من شروط الإمامة، وهو الشرط الذي يرفض بدر الدين الحوثي التفريط به باعتباره سلاحاً لا يستطيع أحد في القبيلة أن ينافسه على احتكاره. أما بالنسبة لشرط «العلم» فكثير من أئمة «الدولة الزيدية» كانوا جهلة.

آخر تعبير سياسي استطاع أن يتسيد اليمن الحضاري كله هو «الدولة الزيدية» في عهد المتوكل على الله إسماعيل، ولكن لمدة 42 عاماً فقط (1644 – 1686). وبعدها تفككت اليمن إلى مشيخات وإمارات وسلطنات في الجنوب وإمامات متصارعة في شمال الشمال، بينما استقرت مناطق الوسط تحت نفوذ الوجهاء المحليين الذين لم تتوفر لأي منهم في ما يبدو إمكانيات تأسيس دويلة باستثناء إمارة آل الرصاص في البيضاء التي مثل ظهورها أول خروج على دولة المتوكل على الله إسماعيل في عهد خلفه.

يلاحظ على المشهد السياسي اليمني عبر التاريخ أن التعبيرات السياسية التي قدر لها أن تملأ كامل فضاء اليمن الحضاري الثقافي كانت تعود فتتفكك لصالح تعبيرات أقل شأناً تتزامن وتتصارع داخل هذا الفضاء.. ومن أبرز أسباب هذا التفكك أن هذه التعبيرات كانت تقوم على مبدأ الغلبة والقوة لا على التوافق.. فكل تعبير سياسي كان تعبيراً مهيمناً على الفضاء الحضاري الثقافي لا مجانساً له ولا متوافقاً معه.

ولا شك أن هناك فرقاً كبيراً بين الهيمنة والتوافق. ففي حالة التوافق تتقاطع الجغرافيا مع التاريخ وتتسق الوحدة مع التعدد في عملية تكاملية، ويكون التعبير السياسي محل إجماع نسبي يساعده على الاستقرار ومن ثم الاستمرار.. أما في حالة الهيمنة تشتغل الجغرافيا ضدا على التاريخ ويميل التعدد إلى مقاومة الوحدة فتنهار الدولة.. وهذا ما لم يحدث في بلد مثل مصر التي حكمت دائماً بدولة مركزية واحدة آلاف السنين رغم الطابع الاستبدادي لهذه الدولة التي لم تتأثر واحديتها بتنوع أهل السلطة والنفوذ الذين توارثوا الهيمنة عليها عبر القرون.. ففي مصر كانت الجغرافيا ساندة للتاريخ ونشأ عن هذا التساند أمة متجانسة نسبياً تعيش على ضفاف النيل وبفضله، ولهذا قيل «مصر هبة النيل». أما في اليمن فالجغرافيا كانت دائماً عامل إعاقة للتاريخ، ونشأ عن ذلك مجتمع تعددي رغم واحديته.

الملاحظ في التاريخ اليمني إذن أن «التعبير السياسي عن «الكيان» الواحد لم يكن دائماً واحداً، وآخر تعبيرين سياسيين تزامنا داخل هذا الكيان هما دولة «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» ودولة «الجمهورية العربية اليمنية». مع فارق أن الجغرافيا وليست القوة هي التي رسمت لأول مرة في التاريخ حدود هذين التعبيرين، وهذا عائد إلى عوامل غير يمنية في المبتدأ، ثم كرسته طبيعة النظام الدولي المعاصر القائم على مبدأ «سيادة الدول» كشخوص اعتباريين وأعضاء في هذا النظام، وأي اعتداء على حدود أي دولة من قبل دولة أخرى هو اعتداء على النظام الدولي برمته.. لهذا لم تكن الوحدة اليمنية ممكنة بواسطة القوة وإنما على أساس طوعي وبالإرادة الحرة لكل من التعبيرين السياسيين اللذين تزامنا داخل الكيان الواحد ضداً على واحديته وذهبا إلى الوحدة للتوافق معها.

ومعنى ذلك أن وحدة 22 مايو 1990 قامت من حيث «المبدأ» و«الاتفاق» على التراضي والقبول المتبادل، وعلى الإدانة «الضمنية» للتعبيرين السياسيين الشطرين «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» و«الجمهورية العربية اليمنية»، وعلى أنقاضهما لصالح تعبير سياسي ثالث هو دولة «الجمهورية اليمنية» التي أعطاها اتفاق الوحدة وحدها ودون غيرها حق التمدد داخل الكيان وحق السيادة عليه، وهذا يختلف عن الوحدة الألمانية التي قامت على الإدانة «الصريحة» للتعبير السياسي المهيمن على الجزء الشرقي لصالح التعبير السياسي المتوافق مع الجزء الغربي من البلاد. فسكان ألمانيا الشرقية –وليس جيش ألمانيا الغربية– هم الذين حطموا سور برلين وانتصروا لواحدية الكيان الحضاري الثقافي الألماني، ومنحوا التعبير السياسي في الغرب حق التمدد إلى الشرق باسم الأمة الألمانية.. أما في الحالة اليمنية فالشعب كان مغيباً في الشمال والجنوب، وإنما جرى استدعاؤه للخروج إلى الشارع وإظهار التأييد للقيادة السياسية في أجواء احتفالية تسيدتها العاطفية وغابت عنها العقلانية، وكان للقيادة فيها حق الخطابة التعبوية المسطحة، وعلى الشعب واجب التصفيق للقيادة «الملهمة».

لم تقم الجمهورية اليمنية منذ البداية على الاندماج والتلاحم، وإنما نشأت بموجب اتفاق سياسي جمع بشكل ميكانيكي بين حقائق دولتين مختطفتين لكل منهما سلطة غير ديمقراطية.. وطبقاً لاتفاق الوحدة كان على هاتين السلطتين أن تعملا خلال الفترة الانتقالية على نقل حقائق الدولتين من حالة الجمع والتجاور إلى حالة الاندماج والتلاحم. غير أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، والذي حدث أن حقائق الدولتين انتقلتا من حالة التجاور إلى المواجهة العسكرية في حرب صيف 1994، التي اتضح أنها لم تكن ضد الحزب الاشتراكي كسلطة فحسب، وإنما ضده كحزب سياسي وضد الجنوب برمته كدولة لها حقائق جرى التنازل عنها طوعاً لصالح دولة الوحدة التي يجب بمقتضى الاتفاق الوحدوي أن تجانس «الكيان» وتتوافق معه مقابل أن تتنازل دولة المشال عن حقائقها هي الأخرى لصالح دولة الوحدة.

وإذا كانت الأمور في السياسة تقاس بالنتائج لا بالمقدمات، فإن نتائج حرب 1994 أفضت عملياً إلى تدمير كل حقائق دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفرض الحقائق العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والتربوية والرمزية... الخ لدولة الجمهورية العربية اليمنية على «الكيان»، أي على اليمن الحضاري الثقافي، فصار رمز دولة الشمال «صانعاً للوحدة وحامياً لها»، بينما وضع رمز دولة الجنوب في مربع «الانفصال والخيانة!». وبمقتضى هذه القسمة يكون الشمال أصل الوحدة ومركزها وحاملها الطبيعي وصانعها وحاميها. أما الجنوب فدخيل طارئ عليها ليس بينه وبينها مودة تؤهله للشراكة. فهو يرتمي في حضنها إذا ضاق به الحال ويتمرد عليها إذا اتسع، ولابد من اقتلاع شأفة التمرد بوضعه كلياً تحت وصاية الجمهورية العربية اليمنية مثله مثل محافظات الشمال المضبوطة وفقاً لعقارب ساعة صنعاء.

لقد فرضت الجمهورية العربية اليمنية نفسها بالقوة على «الكيان» ضداً على اتفاقية الوحدة التي أدانت ضمنياً الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولم تعترف لأي منهما بحق التمدد داخل «الكيان»، ولا بحق انتحال مسمى الجمهورية اليمنية وتسويق نفسها على أنها هي دولة الوحدة.

نحن هنا إذن أمام تعبير سياسي واحد يتسيد داخل «الكيان». ولأن هذا التعبير السياسي قام على الغلبة والقوة لا على التوافق، فهو تعبير مهين على الكيان لا مجانس له ولا متوافق معه.. فنتائج حرب 1994 على مستوى الجنوب تبدو للمراقب المنصف كما لو كانت حرباً مضمرة منذ ما قبل 22 مايو 1990، وإنما جرى تأجيلها إلى ما بعد إعلان الوحدة تحايلاً على النظام الدولي للتغطية على حقيقتها كحرب بين دولتين وتمريرها دولياً كحرب داخلية بين شرعية وحدوية ومتمردين انفصاليين، والمنتصر يكتب التاريخ على حساب الحقيقة، واليمن تفيض بعقول أنتجها تعليم معاق تصدق مجاناً، وبضمئر ميتة تناصر بمقابل.. وهنا بالتحديد تكمن أزمة الوحدة المهددة بالتفكك بما هي أزمة تعبير سياسي مهيمن على الكيان لا متوافق معه ولا مجانس له.. فإذا اتفقنا على أن «الكيان» هو مستودع المقدس الوطني المشترك، فإن التعبير السياسي الملائم له لابد أن يكون من جنسه، وأن يقوم على الشراكة لا على الإقصاء والإبعاد، وهذا ما لا يتوفر في التعبير السياسي الراهن الذي سبق أن هيمن منذ أغسطس 1968 على ما يعرف باليمن الشمالي، ولم يكن متوافقاً معه ولا مجانساً له. وهو بالأحرى غريب عن اليمن الجنوبي ودخيل عليه حتى وإن انتحل مسمى «الجمهورية اليمنية» وسوق نفسه باسم الوحدة.. وهذا ما يفسر ظاهرة «الحراك الجنوبي» الذي أخذت بعض تجلياته منحى انفصالياً هو في شكله ضد «الكيان» وفي جوهره ضد التعبير السياسي المهيمن على الكيان باسم الكيان.

إن حرب 1994 لم تكن من أجل الوحدة –الكيان، وإنما من أجل فرض حقائق الجمهورية العربية اليمنية كتعبير سياسي مهيمن على الكيان.. لكن الذين خططوا لهذه الحرب وخاضوها انتجوا خطاباً إعلامياً وسياسياً تضليلياً لشرعنتها. وأخطر ما في هذا الخطاب أنه قام على احتكار المقدس الوطني والديني المشترك، واستخدامه سلاحاً معنوياً فتاكاً للتهيئة للحرب وتكريس نتائجها وخلق رأي عام يقبل بهذه النتائج. ويبدو أن هذا الخطاب حقق نجاحاً ملموساً على مستوى الشمال حيث الأغلبية لا تزال تعتقد أن حرب 1994 كانت مبررة.. والأنكأ من ذلك أن أكبر أحزاب المعارضة الآن لا يزال يكرس هذا الاعتقاد للتغطية على اشتراكه القوي في حرب 1994 تهيئة وتنفيذاً، رغم علمه أن الحاكم الذي يعارضه الآن يستمد معظم شرعيته من اعتقاد أغلبية سكان الشمال بأنه فعلاً صانع الوحدة وقاهر الانفصال. مع أن حربه دمرت ثقافة الوحدة –التي أيقظتها الحركة الوطنية اليمنية وظلت تراكمها وترعاها منذ ثلاثينيات القرن الماضي– وأنتجت ثقافة مضادة لها في الجنوب على الأقل، حيث أصبحت المجاهرة بحب الوحدة والاستعداد للدفاع عنها ضرباً من ضروب المزاودة السياسية المدفوعة الأجر. إذ لا يوجد اليوم جنوبي واحد سليم العقل والحواس يدافع عن وحدة 1994 المعمدة بالدم بلا مقابل.

إن التمجيد الرسمي لحرب 1994 ومجاراة معظم أهل الشمال على مستوى الشارع والنخب لهذا التمجيد ولأكثر من 15 عاماً، ورفعها إلى مستوى «فتح مكة» خلق حالة إحباط عند أهل الجنوب افتقروا معه إلى الشعور بالتضامن والتعاطف من قبل أهلهم في الشمال. وضاعف من هذا الإحباط أن معظم الكتابات والتنظيرات التي تصدت لتفسير نتائج الحرب وانعكاساتها على حياة السكان في الجنوب كانت تنافق المنتصر وتبرر سياساته وتصرفاته في المحافظات الجنوبية، وتلقي باللائمة على المهزوم في حرب 1994، وفي أحسن الأحوال تسميها مجرد «أخطاء» –مع أنها نهج مقصود ومخطط له– وتستكثر على الجنوبيين التعبير عن أوجاعهم بحجة أن المعاناة واحدة والظلم الواقع على المحافظات الشمالية هو نفسه الواقع على المحافظات الجنوبية، وكأن الوحدة لا تستقيم إلا إذا تماثل السكان في الشمال والجنوب مثلما يتماثل الموتى في المقابر!

إن غياب التعاطف الشمالي مع أهل الجنوب أو ضعفه في أحسن الأحوال، وتواطؤ المعارضة مع المنتصر خلق مع الوقت حالة انسداد عند بعض تجنحات الحراك الجنوبي تجلى من خلال التمحور حول الذات الجنوبية والحديث عن جنوب عربي وعن فك الارتباط... الخ. فبدا الحراك كما لو كان موجهاً ضد «الكيان» لا ضد التعبير السياسي المهيمن بالقوة على «الكيان»، وهذا رد فعل طبيعي، لأن العصبية التي تحتكر المشترك الوطني تنتج عصبيات مضادة متمردة على هذا المشترك. ومثل هذا ينطبق على المشترك العقدي، فاحتكار الدين لاستخدامه في الصراع السياسي يؤدي إلى خلق اتجاهات مناوئة للدين، وقل مثل ذلك بالنسبة للدولة التي هي قاسم مشترك بين كل مواطنيها. فعندما يتسيد الحاكم فضاءات الدولة ويخطف الجيش والأمن والمال العام والوظيفة العام، ويكرس كل ذلك لتأبيد سلطته وتجويع خصومه وإثراء حاشيته وإغناء أزلامه على حساب التنمية، ويستقوي على المجتمع وقواه السياسية يتحول العداء للحاكم إلى عداء للدولة يؤدي في بعض حالاته إلى الاستعانة بالأجنبي أو استقدامه أو تمني قدومه. فلكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومضاد في الاتجاه.

إن جوهر المشكلة يكمن في تدمير دولة الجنوب المختطفة لا لصالح دولة الوحدة وإنما لصالح دولة مختطفة أخرى هي دولة الشمال التي جرى بعد حرب 1994 إعادة صياغة كل بنيانها لخدمة حقائق التفوق السياسي للحاكم الفرد الذي صنعته ملابسات الصراع السياسي على السلطة في الجمهورية العربية اليمنية منذ ما بعد أغسطس 1968، وساهمت معظم قوى الشمال الفاعلة والمؤثرة في صناعته، ثم تحالفت معه للتنكيل بالحزب الاشتراكي وتدمير دولة الجنوب باسم الوحدة، ومن أجل تعميم ثقافة اللادولة على كل اليمن. وعندما خلت له الساحة أدار ظهره لحلفائه وانصرف نحو مشاريعه الخاصة! وهذا درس بليغ ما لم نتعلمه نحن اليمنيين سنظل ندور في حلقة مفرغة نكرر أزماتنا وحروبنا الداخلية القذرة إلى ما شاء الله.

وأول درس يجب أن نتعلمه أن نسلم بوجود مشتركات لا يحق لأي طرف كان أن يحتكرها لنفسه أو يختطفها لاستخدامها كسلاح سياسي ضد خصومه ومنافسيه في الصراع السياسي. إنها: الدين والدولة والوطنية اليمنية.. فاختطاف الدين معناه تكفير الخصوم السياسيين. واختطاف الوطنية اليمنية يؤدي تلقائياً إلى تخوين الآخر. أما اختطاف الدولة فهو أم الكبائر لأنه اختطاف لكل المشتركات والمقدسات والممتلكات والحقوق والحريات، وتحويل الوطن إلى زنزانة والحاكم إلى سجان مريض نفسياً وعقلياً يتلذذ بعذابات شعبه.

الدرس الثاني الذي يجب علينا تعلمه أن نعيد صياغة بنيان الدولة على نحو نتخلص معه من كل أمراضنا ومشاكلنا التي نصنعها بأيدينا ونبدافع من مصالحنا الضيقة الحقيقية أو المتوهمة.. دولة تجتث جذور حروبنا السابقة والحالية والمحتملة.. دولة تقف على مسافة واحدة من كل اليمنيين، وتساعدهم على الاندماج الوطني الحقيقي في عملية التنمية الشاملة، وتمكنهم من العيش كأمة متمتعة بصحة مستدامة.. دولة تنتصر لقيم العدل والتكافل الاجتماعي والحرية والعقلانية والسلام والخير والجمال والكسب الشريف والترقي الشخصي المتسق مع حاجات التنمية.. دولة تحمينا من الغنى الفاحش السفيه ومن الفقر المهين ومن التهميش المذل ومن تسلط بعضنا على بعض أحزاباً ومناطق وقبائل، وتحمينا قبل كل شيء من حماتنا.. وإذا كان في اليمن من يعتقد أن هذه الدولة يمكن أن تكون غير فيدرالية فعليه أن يسلك إلى عقولنا كل طرق الإقناع وسنكون إلى جانبه لأننا لا نريد الفيدرالية لذاتها، وكل ما نستطيع أن نقوله أن الفيدرالية تقطع الطريق على اختطاف المشتركات لتوظيفها في الصراع السياسي.

بقي درس ثالث لا يحتاج كي نفهمه إلى ذكاء خاص، وهو أن الشعوب لا تنهض من أجل التغيير ومن أجل القضايا الكبرى إلا بنخب ناهضة تقودها.. وفي حدود ما نرى وما نعلم أن النخب التي يعول عليها من أجل التغيير منتظمة في إطار اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية للحوار الوطني.. لكنا نأخذ على هذه النخب أنها تتسول التغيير المستحيل من الحاكم ولا تريد أن تدفع فاتورة التغيير الممكن بالنزول إلى الشارع.. وهي تتوجس خيفة من شعارات الحراك الجنوبي المطالبة بفك الارتباط، وليس لديها استعداد لصناعة حراك شمالي يلتحم مع الحراك الجنوبي في حراك يمني واحد يُشعر الجنوبيين أنهم ليسوا وحيدين، ويزيل بالتالي الشرخ السياسي القائم بين الشارع الشمالي المستسلم والشارع الجنوبي الرافض، ويعيد الاعتبار للتاريخ النضالي المشترك لكل اليمنيين، الذي هو أساس وحدتهم وأهم مكون في يمنهم الحضاري الثقافي.. وإذا كانت وحدة 22 مايو 1990 قد نُكبت لأنها تأسست من أعلى، فإن الحراك اليمني سيعيد تأسيسها انطلاقاً من القاعدة الشعبية ومن أجلها. وفي الوقت نفسه سيكشف عن ألغام كثيرة مزروعة الآن داخل الحراك الجنوبي، وسيبطل مفعولها.

الدولة كخاطف.. من ينتصر للقانون والمقالح؟

وضاح الجليل
Waddah803@hotmail.com

عندما تتجرد السلطة من التزاماتها الوظيفية، وتتحول إلى ممارسة الفعل الخارج عن القانون، تصبح العدالة في خبر كان، ويسود فقط منطق القوة، وهو منطق السلطة التي تملك كل أدوات الهيمنة والقهر، لتغدو عصابة تمارس الإرهاب المنظم.

مائة يوم مرت ثم اعترف رئيس الجمهورية أن الصحفي محمد المقالح المختفي قسراً موجود لدى الأجهزة الأمنية التابعة لنظامه.

جاء اعتراف رئيس الجمهورية عادياً تماماً، ونقله إلينا أمناء عموم 3 من أحزاب اللقاء المشترك، وكأن الرئيس كان يحدثهم عن أمر عادي جداً، كشأن من شؤون العلاقة بينه وإياهم، وزاد على ذلك أن أخبرهم أن المقالح جزء من قضية صعدة، وسيتم تسوية الأمر ضمن تسوية القضية ذاتها.

وجاء في الأخبار أيضاً أنه يتم التحقيق مع المقالح حالياً لإحالته إلى المحاكمة أو إطلاقه، الأمر الذي يتناقض مع إمكانية التسوية، وإضافة إلى ذلك كشفت قيادة نقابة الصحفيين أن قضية المقالح المختطف منذ 4 أشهر في رمضان الماضي، في طريقها إلى الحل، مشيرة إلى أن نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن الدكتور رشاد العليمي أكد لها أن قضية المقالح في طريقها إلى الحل، لكن الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام أحمد عبيد بن دغر جاء بخلاصة كل ذلك، وطلع علينا بإفادة رسمية على قناة الجزيرة، حيث أكد أن المقالح مقبوض عليه بأمر من النيابة العامة وأنه سيحال للمحاكمة.

هكذا إذن تسير الأمور في اليمن، وهكذا تمرُّ قضايا الانتهاكات ببساطة، فبعد مائة يوم يعترف رئيس الجمهورية وسلطات أمن نظامه السياسي بوجود مواطن مختطف لديها، وأن قضيته في طريقها إلى الحل، ويعود إلينا الفائزون بسبق الحصول على معلومات بمصير المقالح فرحين بهذا السبق، ثم يتقمص مساعد أمين عام الحزب الحاكم صفة رسمية قضائية لا ندري كيف حصل عليها ليقرر أن المقالح مقبوض عليه بأمر من النيابة العامة.

من المؤكد أن معرفة وجود المقالح لدى أجهزة الأمن أفضل من استمرار اختفائه، ولكن ماذا عن جريمة اختطافه وإخفائه؟ ومن يحاسب القائمين عليها؟

وكيف يمكن تفسير اعتراف كبار مسؤولي البلد بدءاً من رئيس الجمهورية باختطاف مواطن وإخفائه، وهي الحالة التي وصفها أحد رجال القانون في اليمن، ورئيس منظمة حقوقية، بأنها جريمة توازي جرائم الإبادة الجماعية؟

الآن، من يقدم للقانون اعتذاراً، أو يعيد له اعتباره؟ ومن يحقق للمقالح وأسرته العدالة والإنصاف، ويعيد الاعتبار لإنسانيتهم؟ ومن يحقق لهم تعويضاً كافياً عما لحق بهم طوال مائة يوم قابلة للزيادة طالما أن المقالح سيخضع للمحاكمة؟

ليست المرة الأولى التي يتم فيها اعتقال المقالح، فقبل عام ونصف اعتقل وعوقب بتهمة الضحك، والآن ستوجه له تهمة أخرى تتعلق بجرأته وشجاعته، وفي كلا الحالتين كان المقالح بريئاً، وتهمته في الحالتين هي براءته تماماً.

لم يكن المقالح الأول في قائمة المتهمين ببراءتهم، ولن يكون الأخير، لكنه أقلهم حذراً، وأكثرهم تلقائية وبساطة وعفوية، وتلك تضاف إلى قائمة الاتهامات التي سيلحقها به النظام السياسي وأيضاً أصدقائه وأقاربه، فهو يقترب مما يظنه الحقيقة إلى درجة ينسى معها كل المخاطر، ويبتهج أنه فعل ذلك، وأنه قال كل ما لديه، وانتصر لنفسه وللضحايا.

سيحال المقالح بالتأكيد إلى إحدى المحاكم الاستثنائية، وستوجه له الكثير من التهم، وستبقى تهمته الحقيقية براءته، ولكن من ينتصر لبراءته تلك؟ ومن يعيد قليلاً من الاعتبار للقانون في اليمن؟

أكد أن إخفاءه جريمة جسيمة لا تسقط بالتقادم

"الشقائق" يدعو الرئيس للتحقيق مع الأجهزة الأمنية حول إخفاء المقالح لديها

دعا منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان رئيس الجمهورية إلى استخدام صلاحياته الدستورية لمنع خرق الدستور وانتهاك التشريع الوطني، وأمر من يلزم من الأجهزة الأمنية والقضائية التي اتهمتها بالتقاعس في أداء مهامها في حماية أمن وسلامة المقالح والكشف عن مصيره.

وأكد المنتدى في رسالة لرئيس الجمهورية أن إخفاء الصحفي المقالح منذ 17 سبتمبر 2009، جريمة جسيمة لا تسقط بالتقادم، ملفتا "أن الإخفاء القسري فعل يجرمه التشريع الوطني والقانون الدولي على حد سواء".

وأضافت الرسالة أن جريمة الإخفاء القسري جريمة بشعة، واستمرار الجهات الأمنية بممارستها يعد انتهاكاً خطيراً للغاية يجب وقفه ومُساءلة القائمين عليها وتقديمهم للعدالة سريعاً.

وانتظر المنتدى من الرئيس التحقيق السريع مع الأجهزة الأمنية وكشف ملابسات اختطاف المقالح وإخفائه وإعادة الاعتبار له ولكافة ضحايا هذه الجريمة، ودعته إلى كشف مصير من لازال مخفياً وجبر ضرره، والتحقيق وإقالة واتخاذ كل الإجراءات اللازمة الرادعة مع أي طرف كان مشاركاً في ارتكاب هذه الجريمة الآن أو في أي فترة سابقاً لمنع تكرارها الآن ومستقبلاً.

وكانت صحف ومواقع إخبارية الكترونية تحدثت عن وجود إقرار بالتحفظ على المقالح لدى الأجهزة الأمنية، وذلك أثناء اللقاء بقيادات سياسية من اللقاء المشترك يوم الخميس الموافق 24 ديسمبر.

بعد رفضه قرار تعيينه مستشاراً لمكتب التربية قام بخصم جزء من مرتباته

الأديب محمد ناجي أحمد يهدد بمقاضاة مدير تربية القاهرة

■ تعز - أحمد عبدالرحمن:

لم يقتصر الأذى الذي يكافح مدير مكتب تربية مديرية القاهرة بتعز لإلحاقه بالناقد والأديب محمد ناجي أحمد، على رفض قرار محافظ المحافظة بتعيينه مستشاراً لمكتب التربية، بل توغلت أدواته العدوانية ليفاجئ ناجي بخصم جزء من مرتبه بداعي تغيبه عن الحضور إلى المدرسة خلال الفترة التي كان يواظب خلالها في مكتب التربية بالمديرية كمستشار.

وعلمت "النداء" أن الناقد الكبير والمفكر اللامع محمد ناجي يعتزم مقاضاة مدير مكتب تربية القاهرة على فرضية وجود دولة النظام والقانون حسب قوله، معتبراً رفض قرار المحافظ رقم 375 ناجماً عن موقف ناجي في مؤتمر أدباء تعز الأخير الذي اعترض على الإجراءات التي أراد بعضهم تمريرها خلافاً للنظام الداخلي للاتحاد.

ووصف ما تعرض له بعبثية مقصودة تجاه الفاعلين في الحقل التربوي والفكري، واستكمالاً لتدمير ما تبقى من أمل للارتقاء بالعملية التربوية وإمكانية التغيير في بنية الثقافة المجتمعية.

ويمتلك الكاتب محمد ناجي أحمد عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، رؤية مبنية على تشخيصه الدقيق لما يعيشه البلد من أزمات متتالية، وهي الأزمات التي تأتي امتداداً لأزمة التعليم الحقيقية كما يقول في مقالاته المنشورة التي كان آخرها المنشور في مجلة "أبواب" التي أرجع فيها تخلف التعليم في البلاد إلى تخلف الإدارة التربوية وما أنتجته من اختلالات واضحة في ما تنتجه.

أدانت أعمال القتل والتدمير من قبل الطيران العسكري اليمني والسعودي

"سياج" تطالب بفتح تحقيق عاجل في العمليات العسكرية التي تسببت بسقوط عشرات الأطفال والنساء

أدانت منظمة سياج لحماية الطفولة كافة أعمال القتل والتدمير والتشريد التي تمارس من قبل الطيران العسكري اليمني والسعودي ضد المدنيين في محافظة صعدة.

وأعربت سياج عن قلقها البالغ تجاه تزايد تلك الانتهاكات التي لا يوجد مبرر لاستمرار أعمال القتل البشعة ضد المدنيين وخاصة الأطفال والنساء.

ودعت سياج في بيان لها الرئيس اليمني والملك السعودي بصفة كل منهما القائد الأعلى للقوات المسلحة في بلده، إلى الوقف الفوري لاستخدام الطيران في المعارك وفتح تحقيق عاجل في العمليات العسكرية التي تسببت بسقوط عشرات الأطفال والنساء قتلى وجرحى، وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة وتعويض أسر الشهداء والقتلى تعويضاً عادلاً، وتحديد مناطق آمنة لعبور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحاصرين في مناطق القتال.

كما دعت عبدالملك الحوثي بصفته قائد جماعة الحوثي إلى الالتزام بدستور وقوانين الجمهورية اليمنية وإلزام أتباعه بعدم القتال في القرى والبلدات السكنية وعدم استخدام المدنيين دروعاً بشرية وتعريض حياتهم وأمنهم وسلامتهم للخطر.

وقالت سياج إنه وحسب المعلومات المتوافرة فإن عشرات اليمنيين بينهم أطفال ونساء سقطوا في ضربتين جويتين متتاليتين نفذتا مساء الأربعاء الماضي على منازل مواطنين بمدينة النضير مديرية رازح، ولا يزال الضحايا تحت الأنقاض حتى اللحظة.

وأضافت أن متطوعي سياج في المنطقة أفادوا أن طائرتين حربيتين يشتبه أنهما سعوديتان قصفتا أحد المنازل في المرة الأولى ثم عاودتا قصف المنزل ومنازل مجاورة له أثناء محاولات مدنيين انتشال الضحايا، ما أدى إلى ارتفاع حصيلة الضحايا، الذي لا تزال التفاصيل حول عدد ونوعية الإصابات مجهولة، وذلك لاستحالة الوصول إليهم بسبب حظر التجوال الذي يفرضه الحوثيون على المنطقة ليلا، والخوف من معاودة القصف للموقع مرة ثالثة.

وأشارت سياج إلى أن هذه المجزرة تأتي بعد المجزرة التي أودت بما لا يقل عن 15 طفلاً في مديرية رازح فجر الأربعاء الماضي، بغارة جوية أيضاً. كما أنها تعد الثالثة بعد القصف الذي أودى بالعشرات بينهم نحو 22 طفلا وطفلة في محافظة أبين الأسبوع الماضي.

افتتاح مشروع سلسلة مطاعم الطازج السعودية في اليمن خلال الأيام القادمة

من المقرر أن يتم خلال الأيام القادمة القريبة افتتاح مشروع سلسلة مطاعم "الطازج" السعودية في اليمن.

وأوضح رئيس مجلس الإدارة نبيل محمد علي الخامري "أنه تم استكمال التجهيزات لافتتاح مطاعم الطازج خلال الأسبوع القادم". مبيناً "أنه سيتم افتتاح الفرع الرئيس بالعاصمة صنعاء كمرحلة أولى على أن يتم افتتاح فرع عدن بعدها بثلاثة أشهر، ثم تأتي بعد ذلك مراحل افتتاح فروع أخرى بالمحافظات اليمنية الرئيسة".

وأكد على أن "الأيادي العاملة في المطاعم سيكون غالبيتهم من اليمنيين، حيث سيتم استيعاب 300 شخص يمني كمرحلة أولى و75 أجنبياً كخبراء ومدربين". مشيراً إلى "أنه تم إقامة تدريب متكامل لـ100 شخص ما بين دبي وجدة خلال الثلاثة الأشهر الماضية، فيما بقية الكادر يتم تدريبهم حالياً عبر كوادر "فلبينية" مدربة استقدمتهم الشركة لذات الغرض".

ولفت الخامري "إلى أن المشروع سيكون متكاملاً يشمل الجانب الخدمي والترفيهي بنفس الوقت".

الجدير ذكره أن شركة سلسلة مطاعم الطازج سعودية لها فروع في دول الخليج والدول العربية وبعض دول شرق آسيا، وهي تابعة لشركة "فقيه للفروج المشوي" السعودية.

لسيطرتها التامة على الإنزيمات والأغبرة

السمن والصابون تحصل على تقدير ممتاز من يونيليفر العالمية

أشاد نالبو تشارلز مندوب شركة يونيليفر بالمستوى المتقدم الذي وصلت إليه الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون -إحدى شركات مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه- في مجال السيطرة والتحكم بمستويات الأغبرة والتداول الآمن للإنزيمات.

جاء ذلك خلال زيارته للشركة الأسبوع الجاري عقب انتهائه من إجراء التفتيش السنوي لنظامي التداول الآمن والرقابة والسيطرة والتحكم بالإنزيمات، والذي تجريه شركة يونيليفر لكافة الشركات والمصانع التي تنتج منتجاتها من مساحيق الغسيل.

وفي نهاية عملية التفتيش التي استمرت يومين حصلت السمن والصابون على تقدير 99% في مجال التداول الآمن للإنزيمات، و100% في مجال الرقابة والسيطرة والقياس للأنزيمات، محققة بذلك المرتبة الأولى للعام 2009 من بين 12 شركة تابعة ومتعاقدة مع يونيليفر العالمية لدول أفريقيا والشرق الأوسط.

وثمن مندوب يونيليفر المستوى العالي والجاد في إجراءات الشركة والتزامها بتطبيق النظامين، والعمل على التحسين المستمر لآليات السيطرة وطرق الفحص والتدريب، مبدياً إعجابه بحرص الشركة على توفير بيئة عمل صحية وآمنه للعاملين التي قال إنها شهدت نقلة نوعية مقارنة مع واقع العمل في السنوات السابقة.

من جانبه، ثمن هشام علي محمد سعيد -مدير عام الشركة- جهود العاملين بالشركة على تحقيق هذا النجاح الذي قال إنه يؤكد حرص فريق العمل بالشركة على العمل في بيئة عمل آمنة، كما يؤكد جدارة الشركة في نيل عديد استحقاقات عالمية في هذا المجال، كما أنه يعكس مدى التحسين المستمر في منظومة العمل الداخلية، متمنياً على الجميع مواصلة الحفاظ على المستوى المتقدم الذي وصلت إليه الشركة.

يا دولة رئيس الوزراء الغوا المادة 9 من اللائحة ونفذوا القرار 213 لسنة 1992

مجزرة جديدة بحق من تبقى من الموظفين المنقولين من المحافظات الجنوبية لمقتضيات تحقيق (الوحدة!) (1-2)

ياسين علي

لائحة استحقاق بدل السكن للموظفين المنقولين، سيئة الصيت (صادرة بقرار رئيس الوزراء رقم 355 لسنة 2008، تاريخه 7 أكتوبر) تؤسس لارتكاب مجزرة جديدة بحق من تبقي من الموظفين المنقولين من المحافظات الجنوبية إلى المحافظات الشمالية، لمقتضيات تحقيق الوحدة، سلاحها أحكام المادة 9، بدلاً من أن تتضمن ما يقضي بتمكينهم وزملائهم (سواء الذين عادوا إلى محافظاتهم أو الذين تقاعدوا أو توفوا) من الحصول على مساكن أو أراض لبناء بيوت لهم، وهو حقهم الأساسي، والتزام الدولة الأساسي تجاههم، في مجال السكن، تقرر لهم بموجب اتفاقية الوحدة ومحاضر لجانها وقرارات تعيينهم ونقلهم وقرار مجلس الوزراء الشهير، رقم 231 لعام 1992، وليس هبة أو مكرمة من أحد أو مسألة فيها نظر، يفترض أن يكونوا قد حصلوا عليه خلال النصف الأول من العقد العاشر من القرن الماضي (تحديداً خلال الفترة مايو 1990 –مايو 1991، ومع ذلك لم يحصلوا عليه حتى الآن، ولا على حقوق ومطالب أخرى، مهدرة أيضاً، يقررها لهم القانون والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وهي ما يلي:

– تعويضهم عن الأضرار الصحية والنفسية والمادية التي أصابتهم والخسائر المالية التي تكبدوها، طيلة السنين الماضية، جراء حرمانهم من حقهم في الحصول على مساكن /أرض.

– أن تسترد لهم فوارق المبالغ بين قيم بدل السكن المعطى لهم وقيم مبالغ الإيجارات الفعلية التي دفعوها طيلة السنين الماضية.

– أن يلغى قرار إسقاط بدل السكن عن أحد المزوجين (صدر عام 1995)، وأن تعاد قيمه /مبالغه بأثر رجعي لمن أسقط عنهم البدل.

اللائحة لم يُعمل بها حتى الآن بالرغم من أن المادة 13 تقضي بالعمل بها اعتباراً من يناير 2009. اللائحة رفعت قيم بدل السكن لهؤلاء والمنقولين العاديين، أيضاً، كما هو محدد في المادة 4، وهي على أية حال زيادة اسمية(1)، وأرجأت المادة 13 بدء استحقاقهم للبدل بقيمه الجديدة إلى يناير عام 2009، فحل العام وانقضت شهوره دون أن يصرف لهم البدل بقيمه الجديدة، فلا زالوا يستلمون البدل بالقيم المحددة منذ عام 1992، إذ قيل لهم إن قرار مجلس الوزراء القاضي بتخفيض النفقات في ميزانية 2009 لمواجهة آثار وتأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاد البلد وميزانية الدولة، يشمل بدل السكن(2) (هكذا!). مع أن بدل السكن كالراتب إنفاق ضروري وليس شيئاً ترفياً أو استهلاكياً يمكن الاستغناء عنه.

دعكم من هذا، الآن ليس موضوعنا، موضوعنا المجزرة الجديدة، إذا قدر لها أن تحدث /تُرتكب، ستكون السابعة في سلسلة مجازر ترتكب بحق الموظفين الجنوبيين المنقولين لمقتضيات تحقيق الوحدة منذ انتقالهم (مايو 1990 – 1992). بعضها في مجال السكن، والبعض الآخر في مجال الوظيفة وغيرهما، دافعها خلق بيئة وظيفية وعملية طاردة لهؤلاء، وجعلهم في ظروف سكنية ومعيشية ونفسية تنعدم فيها أبسط مقومات وشروط الاستقرار السكني والوظيفي والمعيشي، وهدفها تصفيتهم ليس فقط من الوظائف التي عينوا فيها ونقلوا على أساسها، بعيد الإعلان عن قيام دولة الوحدة (اختصاراً سيشار إليها في ما بعد، بالوظائف المعينين فيها أو عليها عند قيام الوحدة)، بل ومن الأجهزة والمرافق والمحافظات التي يعملون ويقيمون فيها، ودفعهم للعودة من حيث جاؤوا، وكانت حصيلة المجازر الست(3) خلال السنوات المنصرمة، تحديداً حتى عام 1997 فقط، أن 89٪ منهم –أي من إجمالي عددهم عند الانتقال– عادوا من حيث جاؤوا. كل هذا والمجازر الست سنعرضه ونبينه باستفاضة في مقال آخر، يروي حكاية وماساة هؤلاء وما جرى لهم جميعاً منذ عام 1990، وما يجري لزملائهم حالياً، سننشره خلال الأسبوعين القادمين في «النداء» أو "التجمع". أما هذا المقال فمكرس للمجزرة السابعة.

يبدو جلياً وواضحاً من أحكام المادة 9 أن المجازر أو الأساليب الستة التصفوية تلك في نظر مجلس الوزراء و(الخبراء!) القانونيين والفنيين الذين أعدوا مشروع اللائحة(4)، غير كافية لتصفية من تبقى من هؤلاء، فقد طال بقاؤهم أكثر من اللازم (سنبين في ما بعد، لماذا بقوا)، ولابد من التفكير في مجزرة جديدة وسهلة الارتكاب وسريعة المفعول، تقتلهم نهائياً، فتفتقد أذهان وإبداعات الوزراء وخبراء وزارتي الخدمة والمالية عن تصميم مجزرة جديدة، مجال إعمالها بدل السكن، وستكون الثالثة في هذا المجال، تتمثل في إيقاف صرف بدل السكن نهائياً، ولما كان إعمالها يتطلب بالضرورة مسوغاً أو سبباً، ابتكروا واختلقوا حالة في مجال الوظيفة، عند قيامها، يوقف صرف البدل، سجلوها في اللائحة تحت اسم (انتهاء الصفة الوظيفية!) المنقول (على أساسها!) الموظف المنقول لمقتضيات تحقيق الوحدة (طبعاً، المنقول من الجنوب)، وانتهاء الصفة الوظيفية، يقصد به أن المنقول لم يعد يشغل الوظيفة المعين عليها /فيها عند قيام الوحدة.

فأحكام المادة تشترط لاستحقاقهم بدل السكن، أن يكونوا شاغلين الوظائف المعنيين فيها عند قيام الوحدة، وترهن استمرار صرفه لهم باستمرار شغلهم تلك الوظائف، فمن لا يشغل وظيفته تلك، فلا بدل سكن له! يوقف عنه البدل نهائياً. هذه الأحكام شكلاً ومضموناً وموضوعاً وما تقضي به، غير قانونية، غير مشروعة، باطلة، وأول ضحايا هذه المجزرة، أي الجاهزين من هؤلاء حالياً، للجزر /التصفية، بالأسلوب التصفوي الجديد، هم أصلاً ضحايا من ضحايا المجزرتين المرتكبتين خلال السنوات الماضية، في مجال الوظيفة، فهؤلاء وآخرون كثر جرى إبعادهم وإقصاؤهم من وظائفهم المعينين فيها /عليها عند قيام الوحدة، وبدلاً من الاعتذار لهم وإعادتهم إليها حوّل بعضهم إلى وظائف أخرى أدنى من مستواها، ولا تتناسب أيضاً مع مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية (والبعض الآخر لم تعط لهم وظائف، وفي وقت لاحق اعتبروا قوى فائضة عقب صدور قانون صندوق الخدمة المدنية عام 2004/1999).

هؤلاء سيوقف عنهم بدل السكن نهائياً، فور إعمال اللائحة، فلن يحصلوا على بدل سكن، لا بالقيم الحالية التي يستلمونها وزملاؤهم منذ عام 1992، ولا الجديدة، المحددة للوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة. لماذا؟ لأنهم لم يعودوا يشغلون تلك الوظائف (هكذا!)، ولا أيضاً، بالقيم الحالية ولا الجديدة، المحددة للوظائف التي يشغلونها، أي التي حولوا إليها. لماذا؟ لأن الوظائف تلك ليست الوظائف المعينين فيها عند قيام الوحدة (هكذا!).

لنفترض (على سبيل الافتراض، ليس إلا) أن رهن استمرار استحقاقهم البدل باستمرار شغلهم الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة، إجراء وتدبير قانوني ومشروع، فهؤلاء لا يد لهم في أنهم لم يعودوا يشغلون وظائفهم تلك، إذ أبعدوا وأقصوا منها، وبصورة قسرية وغير قانونية، وحولوا إلى الوظائف التي يشغلونها حالياً بدون إرادتهم ورغبتهم، ولنفترض، أيضاً، أن تحويلهم كان إجراءً قانونياً ومشروعاً (بطبيعة الحال هو ليس كذلك، إطلاقا)، ففي الحالتين والافتراضين وعكسهما، أليس هؤلاء وزملاؤهم مواطنين في دولة الجمهورية اليمنية وموظفين لديها ومنقولين بقرارات رسمية، ومركزهم القانوني لازال قائماً؛ موظفين وموظفين منقولين، حتى لو لم يعودوا يشغلون الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة؟ ثم؛ أليست الوظائف التي حولوا إليها تتبع الجهاز الحكومي للدولة اليمنية، ولازالوا يشغلونها؟

الإجابة، بالإيجاب، ولا نظن أحداً يجادل أو يحاجج في ذلك. فبأي قانون ومنطق وضمير، إذن، يحرم هؤلاء من بدل السكن وهم موظفون منقولون ويشغلون وظائف رسمية ومستمرون في شغلها، لا بل ومفروض عليهم شغلها، أيضاً؟

لن نقول كما يقول بعض الخبثاء لمجلس الوزراء: أن يعيد المجلس هؤلاء إلى وضعهم (الطبيعي!) إلى وظائفهم المعينين عليها عند قيام الوحدة، حتى يكون تطبيق الأحكام (قانونياً ومشروعاً ومنطقياً وعادلاً!) ما دامت الأحكام تشترط لاستحقاقهم البدل استمرار شغلهم وظائفهم تلك، ذلك أن إعادتهم إليها أمر يتعذر تحقيقه بالنظر لما هو قائم في الواقع(5) –ولسنا هنا بصدد الحديث عنه– ناهيك عن أن إعادتهم ستكون إدانة لمن أقصاهم وللمجلس ذاته. ومع ذلك حتى لو أعيدوا إليها سيظل شبح وإرهاب الأحكام يحوم فوق رؤوسهم (وزملائهم أيضاً)، يتوقعون حدوث المجزرة في أية لحظة، بمجرد إبعادهم وإقصائهم من وظائفهم، وبالأساليب التي اتبعت في إبعادهم سابقاً، أو بأخرى أكثر خسة، فالمطلوب ليس (مَنطقة) الأحكام أو تحسين شروط أو ضبط إيقاع تطبيقها، بل المطلوب إلغاؤها نهائياً، لأنها أصلاً وأساساً أحكام غير قانونية وفضيحة وبلطجة.

ليكن. لا تعيدوهم إلى وظائفهم تلك، ولا تبقوهم في الوظائف التي يشغلونها، ولا تلغوا أحكام المادة، يا دولة رئيس الوزراء، اعطوهم (وزملاءهم أيضاً) أرضاً أو مساكن، وبحسب ما يقرره القرار رقم 1992/231، وليذهبوا إلى الجحيم!

لا يفوتنا التنويه، هنا، بأن مصير زملائهم (أي الذين لازالوا يشغلون الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة) سيكون أسوأ من مصيرهم، فإذا كان هؤلاء ينطبق عليهم المثل أو القول "بين مشنقة ومشنقة فرج"، حيث حولوا إلى وظائف أخرى بعد إبعادهم من وظائفهم، واستمر منحهم بدل السكن، سنوات، فإن زملاءهم إذا أبعد أي منهم من الوظيفة المعين فيها عند قيام الوحدة، لن يحول إلى وظيفة أخرى، فتحويله ممنوع، وسيوقف عنه بدل السكن فور إبعاده من وظيفته المنقول على أساسها. لماذا؟ لأن صفته الوظيفية انتهت (هكذا!). فأحد بنود الأحكام يقول بالنص: يوقف بدل السكن، نهائياً، عن المنقول الذي انتهت الصفة الوظيفية المنقول على أساسها ولو استمر بقاؤه في المحافظة المنقول إليها عند قيام الوحدة (انتهى). وعبارة (ولو استمر... الخ) تعني هنا حظر تحويله إلى وظيفة أخرى.

قبل أن نتسرع في هتك أستار أحكام المادة ونكشف حقيقتها والعقلية التصفوية التي هندستها، ونبين عدم قانونيتها، لابد أن نعرّف القارئ والمهتم بالشأن (الوحدوي!) والمنظمات الحقوقية، ماذا يقول قرار مجلس الوزراء رقم 231 لسنة 1992، فأم وأساس وسيد كل المجازر عدم تنفيذ هذا القرار، فضلاً عن أن اللائحة تفتري وتفتئت عليه لتمرير إفك وشذوذ وبشاعة هذه الأحكام، ولنذكر أيضاً، مجلس الوزراء أن هناك قراراً يتعلق بحق مواطنين /موظفين، مهدر طيلة 19 عاماً، وعليه أن ينفذه بدلاً عن...!

القرار عنوانه: "قرار مجلس الوزراء رقم 231 لسنة 1992 بشأن بدل السكن للموظفين المنقولين من (صنعاء) و(عدن) والمحافظات الأخرى، لمقتضيات تحقيق الوحدة"، صدر بعد سنتين ونصف من انتقالهم، تحديداً في 12 ديسمبر 1992.

من المهم والضروري، أولاً، التنويه بأن القرار، وإن جاءت إشارته إلى المنقولين مطلقة، أي الموظفين المنقولين لمقتضيات تحقيق الوحدة من المحافظات الشمالية إلى المحافظات الجنوبية (اختصاراً سيشار إليهم في ما بعد بالمنقولين من الشمال) ومن المحافظات الجنوبية إلى المحافظات الشمالية (اختصاراً، سيشار إليهم في ما بعد بالمنقولين من الجنوب)، إلا أن المعنيين به، في حقيقة الأمر والواقع وعملياً، المنقولون من الجنوب، فالمنقولون من الشمال مُنحوا، بل ملكوا مساكن (فلاً، شقّقا... الخ) فور انتقالهم، منذ 18 أو 19 عاماً، وقبل أن يصدر القرار، وعلى وجه التحديد خلال الفترة (مايو 1990 –أكتوبر 1992)، فكل واحد منهم منح مسكناً وقطعة أرض، بل إن معظمهم حصل على أكثر من قطعة أرض، وبعضهم حصل على أكثر من مسكن، وعلى حساب مواطنين من أبناء وأسر وأهالي تلك المحافظات.

فالمساكن التي أعطيت لهم، ليست في مشاريع سكنية بنتها الدولة لهم، فالدولة، أصلاً وأساساً، لم تنشئ لهم مشاريع سكنية، فتلك المساكن بعضها مِلكية دولة /عامة، ومع ذلك لم تعط لهم على سبيل الانتفاع، بل أعطيت لهم على سبيل الملكية –التملك، والبعض الآخر لا يجوز، مطلقاً، إعطاؤها لهم ولا حتى على سبيل الانتفاع، ما بال أن تعطى لهم على سبيل الملكية؛ فهي شقق في مشاريع سكنية بنتها دولة ما قبل الوحدة، التي كانت هناك، لتقدمها لمواطني وأسر تلك المحافظات(6). ولم تنكشف هذه الفضيحة والمجزرة التي جرت بتكتم وسرية بالغين، إلا عندما انكشفت حلقتها الأخيرة في أكتوبر 1992 في (عدن) عند الإعلان عن توزيع شقق مشاريع (الرياض) و(عبدالعزيز) و(الأحمري –ساحل أبين)، و(السنافر) السكنية، وغيرها، أي قبل شهرين ونصف، تقريباً، من صدور القرار، فالمنقولون منهم إلى عدن (وهؤلاء يشكلون 70٪ من إجمالي عددهم) المساكن التي أعطيت لهم شقق في هذه المشاريع، وهذه الشقق وغيرها، كان مقرراً أن يحصل عليها مواطنون وأسر من أبناء وأهالي (عدن) ممن يعانون جوعاً وحرماناً وبؤساً سكنياً، وظلوا قرابة 20 عاماً معجونة بالمعاناة والحرمان والتعب النبيل، مسجلين في سجلات إدارة الإسكان وقوائم وطوابير المشاريع السكنية؛ ينتظرون الحصول على سكن، وحصولهم عليها حق تقرر لهم بموجب القانون ولوائح وأنظمة الإسكان والمشاريع السكنية، بينهم 300 من الموظفين المنقولين إلى الشمال لمقتضيات تحقيق الوحدة؛ 175 منهم من المنقولين إلى (صنعاء)، وجلهم ممن سقطت أسماؤهم من مشاريع سابقة، وفوق ذلك والأنكا منه أن حقهم في الحصول على تعويض عن اغتصاب حقهم هذا، هو الآخر مغتصب، حيث تقرر إعطاء كل واحد منهم قطعتي أرض تعويضاً عن حرمانهم من الشقق، ولم يحصلوا عليه حتى الآن، والكاتب واحد منهم.

دعكم من هذا على ما به /فيه من... (هنا كلام لو قلناه سنوضع تحت طائلة القانون الجنائي والقانون الوحدوي، أيضاً!)، ليس موضوعنا الآن، سنتناوله في المقال القادم. ماذا يقول القرار؟ وهل أعطيت للمنقولين من الجنوب أراض ومساكن؟ علماً أن المنقولين منهم إلى (صنعاء) أنشئ خصيصاً لهم، وعلى نفقة الجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى، مشروع سكني ضخم، يتألف من 240 وحدة سكنية (156 فلة و184 شقة موزعة على 143 عمارة) أسمي "مشروع الوحدة السكني"، قدمته الجماهيرية هدية لدولة الوحدة، للوفاء بالتزامات الأخيرة السكنية تجاه الموظفين المنقولين من الجنوب إلى (صنعاء) لمقتضيات تحقيق الوحدة، أنجز تشييده أواخر 1992، وبداية 1993.

القرار يقول بالنص ما يلي:

أولاً: 2 – يستمر صرف بدل السكن لمدة أقصاها مايو 1995.

4 – على وزارة الإسكان والتخطيط الحضري توفير وحدات سكنية ومنح المستفيدين من هذا البدل الأولوية أو منحهم قطع أرض مخططة مع قروض ميسرة مناسبة لبناء منازل لهم.

5 – يوقف صرف بدل السكن عند استلام المنقول سكناً شخصياً في أحد المشاريع السكنية للدولة أو بعد عامين من استلامه قطعة أرض مخططة مع قرض مناسب.

رابعاً: ينفذ القرار بالوسائل الإدارية (المنفذون: وزراء الخدمة المدنية والمالية والإسكان وكل الوزراء).

خامساً: يبدأ تنفيذ القرار من تاريخ 1992/12/12، وينتهي في 1995/5/22. انتهى.

ماذا يعني هذا القرار؟ ولمن يجب أن تذهب وحدات المشروع السكني؟

سواء أخذ /قُرئ القرار بمفرده أو مع اتفاقية الوحدة ومحاضر لجانها أو قرارات تعيينهم ونقلهم أو مع القانون المدني أو قانون الخدمة المدنية أو الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، فالقرار يعني في ما يعني؛ أن حصول هؤلاء –أي الموظفين المنقولين من الجنوب لمقتضيات تحقيق الوحدة– على أرض أو مساكن (سيشار إليها في ما بعد بحقهم الأساسي) حق لهم والتزام على الدولة تجاههم، يجب أن يجري تمكينهم منه في مدة زمنية لا تزيد عن سنتين ونصف (12 ديسمبر 1992 – 22 مايو 1995)، على أن يصرف لهم خلالها بدل سكن ولا يوقف صرفه عن أي منهم إلا عند إعطائه سكناً شخصياً في مشروع سكني للدولة أو بعد عامين من إعطائه قطعة أرض وقرضاً، وإذا ظلوا يسكنون بالإيجار بعد انقضاء هذه المدة دون حصولهم على حقهم هذا (مساكن أو أرض)، يستمر صرف البدل لهم حتى يحصلوا عليه، وفي الوقت ذاته يجب على الجهات المعنية أن تعيد النظر سنوياً في قيم بدل السكن وبما يتناسب مع قيم الإيجارات السائدة في (السوق!)، وحصولهم على البدل –وهو، أيضاً، حق لهم والتزام على الدولة تجاههم– لا يسقط حقهم الأساسي. وإذا أخلت الجهات المعنية بالتزامها هذا، عليها أن تدفع لهم فوارق المبالغ التي دفعوها /يدفعونها إيجارات سكن، وتعويضهم عن الأضرار التي تصيبهم جراء حرمانهم من حقهم الأساسي. والتعويض لا يسقط حقهم هذا.

أما المشروع السكني، سواء نظر إليه من زاوية القانون المدني أو قانون الخدمة المدنية أو اتفاقية الوحدة أو مبدأ الوفاء بالعهد /الاتفاق مع الجماهيرية أو المصلحة العامة، أو من الزاوية الأخلاقية أو (الوحدوية!)، أو من زاوية قرارات نقلهم وتعيينهم، فإن حق الحصول على وحدات المشروع وقف على من أنشئ من أجلهم المشروع، وحدهم، ولا يجوز إطلاقاً، أن تعطى لأحد غيرهم ولا حتى على سبيل الانتفاع، وإذا حرموا منها، لم تعط لهم، يحق لهم مقاضاة الجهات المعنية وملاحقتها قضائياً لتعيدها لهم.

غير أن ما جرى في الواقع، عكس ذلك تماماً، بلطجة وعدوان سافر وتمييز فاضح ضد هؤلاء جميعاً، واغتصاب لحقوقهم، وإهدار لكرامتهم، فلا أعطيت لهم مساكن ولا أراض لبناء بيوت لهم، ومما عمق ويعمق أخدود القهر والأسى في نفوسهم؛ أن أراضي الدولة في محافظاتهم، مسقط رؤوسهم ومراتع صباهم، تصرف وتملك، وبغير حساب، ودون وجه حق، وبملايين الأمتار وعشرات الهكتارات ومئات الأفدنة (بما في ذلك جبال وشواطئ وجزر... الخ)، ولناس من (صنعاء) والمحافظات الشمالية الأخرى، هبات وعطايا وإكراميات، أو ديات لجرائم قتل أو تعويضات عن أراض وعقارات تستملكها الدولة في (صنعاء) والمحافظات الشماليّة الأخرى(7)، وكل هذا بطبيعة الحال، نهب وتصرف غير مشروع وفساد. بينما هم أصحاب حق في الحصول على أرض في المحافظات الشمالية التي انتقلوا إليها ويعملون فيها، لا ليتاجروا أو يضاربوا بها، بل ليبنوا عليها بيوتا لهم؛ مضت عليهم حتى الآن 19 عاماً يراجعون الجهات المعنية ويدبجون المقالات والمذكرات، مطالبين بحقهم هذا، دون طائل، كأنهم شحاذون ومتسولون، وليسوا أصحاب حق.

انقضت 19 عاماً على قيام دولة الوحدة (1990 – 1992)، و17 عاماً على صدور القرار ومدة تنفيذه (1992 – 1995)، وهم يسكنون بالإيجار، بمن في ذلك المنقولون منهم إلى (صنعاء)، فهؤلاء حرموا من وحدات المشروع (عدا بعضهم، لا يشكلون سوى 3٪ منهم، وجميعهم من سُراة وعالية القوم، وزراء ونواب وزراء... الخ). ولا يفوتنا التنويه بأن 54 وحدة ظلت خالية –احتياط حتى عام 1996، ولم تعط حتى للذين حرموا من الشقق التي كانوا سيحصلون عليها في (عدن)(8)، وأعطيت للمنقولين من الشمال.

وحدات المشروع أعطيت، بل مُلكت، لناس 97٪ منهم لا يحق لهم الحصول عليها، بينما أصحاب الحق في الحصول عليها، لم تعط لهم ولا حتى للسكن فيها، على سبيل الانتفاع، ليقوا أنفسهم وأسرهم من كابوس الإيجارات وبلطجة المؤجرين، وفوق ذلك كله والآنكا والأفظع منه، بدل السكن المعطى لهم وزملائهم، قيمة ثابتة منذ عام 1990. فالواحد منهم يحصل على بدل قيمته تتراوح بين 2500 و4500 ريال، بينما إيجار غرفة في زقاق ولا تتوفر فيها أبسط شروط ومقومات المأوى الآدمي، لا يقل عن 25 ألف ريال (هذا حتى عام 1997، أما اليوم ومنذ 4 أعوام الإيجار أضعاف هذا المبلغ)، الأمر الذي يضطرهم إلى اقتطاع جزء كبير جداً من رواتبهم لتسديد الإيجار، يصل إلى 80٪ من الراتب (هذا حتى عام 1997)، وعلى حساب قوت ومتطلبات واحتياجات أسرهم وأطفالهم. وبدلاً من أن يرفع مجلس الوزراء قيم البدل، أسقط البدل عن أحد الزوجين، الأمر الذي ضاعف معاناتهم ومأساتهم، وبالرغم من عدم قانونية قرار الإسقاط، نُفذ فوراً وبحذافيره، بينما القرار رقم 231 لسنة 1991، لم ينفذ حتى الآن. خلال 6 سنوات فقط (1994 – 1999) رفعوا أكثر من 13 مذكرة إلى الرؤساء الثلاثة (الوزراء، الجمهورية، ومجلس النواب)، والوزراء المتعاقبين على كرسي مرافقهم، ونشروا أكثر من 21 مقالة؛ يعرضون فيها مأساتهم، ويندون بحرمانهم من الحصول على حقهم الأساسي، ويحتجون على اغتصاب وحدات المشروع، ويطالبون بتنفيذ القرار، ولا أحد منهم تجاوب معهم أو استجاب لهم، أو حتى رد على أي من مذكراتهم ومقالاتهم تلك، كأن الأمر لا يعنيهم، ولا يدخل في دائرة مسؤوليتهم واهتماماتهم.

■ (البقية صفحة 4)

المحرر: هلال الجمرة
halajamrh@yahoo.com

الاثنين 11 محرم 1431هـ الموافق 28 ديسمبر 2009 العدد (217)
Mon. 11/1/1431 - 28 December 2009

• نائب رئيس الوزراء يستدعي أسلوب ترهيب النواب الذين يطالبون المجلس بتشكيل لجنة برلمانية للنزول إلى أبين لتقصي الحقائق قائلاً: القاعدة فخّخت المعسكر استهدافاً للمحققين أو أي لجان تقصٍّ قد تنزل للموقع. ويضيف أن مجلس النواب إحدى المنشآت المستهدفة

• اعترف بأن العناصر التي استهدفت في عملية المحفد كانت في السجن وأطلق سراحها بضمانات. والوجيه يطالب بمحاسبة الحكومة على تلك الإجراءات المخالفة للدستور، وجباري يصفها باللغز

العليمي يحول طلب البرلمان من توضيح ملابسات سقوط أطفال ونساء في ضربة المحفد إلى تقرير عن نشأة القاعدة

■ هلال الجمرة

أتى الدكتور رشاد العليمي، نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن، إلى البرلمان ظهر الثلاثاء للتخفيف من حدة انتقادات النواب وسخطهم على الحكومة بسبب العملية العسكرية، التي استهدفت منطقة المعجلة -مديرية المحفد بمحافظة أبين، وراح ضحيتها أزيد من 40 شخصاً، غالبيتهم من النساء والأطفال.

يومئذٍ، لم يصطحب العليمي معه التقرير، واصطحب صوراً بثتها قناة الجزيرة لأحد عناصر القاعدة وهو يتوعد فيها السلطة بتنفيذ تفجيرات في أكثر من منشأة حكومية وأجنبية.

وقد حمل حضور العليمي دلالات عديدة، إذ عده البعض من النواب: بمثابة توطئة لما سيحتويه تقريره عن ضحايا أبين، والذي وعد النواب أن يأتيهم بتقرير شامل ومفصل في اليوم التالي. وأيضاً لاحتواء تذمر النائب سالم حيدرة الذي هدد في اليوم السابق بتعليق عضويته في المجلس واللحاق بنائب رئيس المجلس محمد الشدادي الذي علق عضويته في جلسة الاثنين احتجاجاً على عدم حضور العليمي للتوضيح، كما أن انسحابهم قد يثير تعاطف نواب آخرين. فضلاً عن هدف إلغاء قرار المجلس بتشكيل لجنة للنزول إلى المنطقة لتقصي الحقائق حول الحادثة.

بدا النائب عبده بشر شديد السخط مما اعتبره لامبالاة من نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن بمشاعر الناس، وبينما كان يقول: كان من الأولى بنائب رئيس الوزراء أن يأتي إلى هنا (البرلمان) بدلاً من أن يروح إلى نادي الفروسية يتفرج على الخيول. دخل رشاد العليمي قاعة البرلمان يوزع ابتساماته على النواب.

وبرغم إلحاح النواب على رئيس المجلس تشكيل لجنة للنزول لتقصي الحقائق كما أقر المجلس في جلسة الاثنين برئاسة نائب رئيس المجلس حمير الأحمر، إلا أن يحيى الراعي رد على النواب: نبدأ نسمع من الوزير مثلما قررنا في الجلسة قبل الماضية (جلسة الأحد)، وبعدا إذا ما اقتنعنا بكلامه شكلنا لجنة.. هذا من حقنا ولا أحد عيشله من أيدينا ولا نفلت حقنا.

لقد نجح الراعي في إقناع غالبية النواب بأن يأتي نائب رئيس الوزراء في اليوم التالي للتوضيح. فيما اعتذر العليمي للنواب قائلاً: عملنا تكاملي ومؤسسي. والسبب في عدم حضوري أمس لأني كنت قد اعتذرت من رئيس المجلس تلفونيا بأنا سنعد تقريراً كاملاً ومفصلاً عن العملية، وطلبنا منه التأجيل إلى الأربعاء.

في جلسة الأربعاء قدّم نائب رئيس الوزراء للنواب تفاصيل عن العملية العسكرية كما وعد؛ لكن تلك التفاصيل تناولت تاريخ القاعدة في اليمن النشأة والتطور، وتجاهلت ما تم استدعاء الحكومة بسببه. وأشارت على استحياء إلى حادثة المحفد بأبين من باب استعراض نجاحات القوات العسكرية في العملية التي استهدفت معسكراً لتنظيم القاعدة في منطقة المعجلة -مديرية المحفد بأبين، وهي منطقة جبلية نائية، وأسفرت عن قتل 23 عنصراً بينهم سعوديان ومصريون وباكستانيان، أثناء طابور الصباح داخل المعسكر.

وإذ أسف لاحتمال وقوع ضحايا مدنيين جراء الضربة، حمّل القاعدة مسؤولية ذلك، لأن "بعض عناصر التنظيم جلبوا أسرهم إلى المعسكر للطبخ وتوفير الطعام لأعضاء التنظيم مثل أسرة الكازمي وأسرة عبدالله شيخ وهم أعضاء في التنظيم"، حد قول العليمي. مبدياً استعداد الحكومة لتعويض أسر الضحايا من المدنيين بناءً على نتائج لجنة تقصٍّ مكلفة من رئيس الجمهورية، المكونة من محافظ أبين وأعضاء في مجلس الشورى ووكلاء المحافظة وعدد من مشائخ باكازم ومدير مديرية المحفد.

مبدياً أيضاً استعداد الحكومة لمعالجة أي خطأ قد يتضمنه "التقرير باستثناء أسر عناصر تنظيم القاعدة.

ولفت إلى أن الحكومة لم تصل إلى مكان الحادث ولم تعرف بعد نسبة الضحايا من الأبرياء "لأن القاعدة فخّخت المعسكر استهدافاً للمحققين أو أي لجان تقصٍّ تنزل للموقع"، هادفاً بذلك إلى ترهيب النواب الذين يصرون على تشكيل لجنة برلمانية للنزول إلى المكان لتقصي الحقائق.

وفي ما يتعلق بالجهة التي نفذت العملية العسكرية التي استهدفت عناصر من القاعدة في المحفد، والتي يعتقد نواب بأن طائرات حربية أمريكية نفذت الضربة، نفى العليمي مشاركة طيران أمريكي في العمليات. مؤكداً على أن العملية "كانت بقرار وطني وبإمكانيات يمنية". لكنه كشف عن "تعاون أمني واستخباراتي بيننا والدول المجاورة وعلى رأسها السعودية وبين دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية".

ووصف العملية العسكرية في مديرية المحفد بأنها مثلت "ضربة نوعية استهدفت معسكراً للتنظيم قتل فيها عدد من العناصر منهم: -1 المطلوب محمد صالح باكازم، كان سجيناً في الأمن السياسي وأطلق بضمانة مشائخ آل باكازم على أن يعود مواطناً صالحاً، لكنه عاد لمزاولة النشاط مع التنظيم. -2 ميثاق ناصر. -3 عباد مقبل سالم. -4 عبدالمنعم الفطحاني، فضلاً عن قتل سعوديين يدعيان الذرحان والنجدي، وباكستانيين، وعدد من المصريين، و5 أجانب مجهولي الهوية يعتقد أنهم سعوديون، إضافة إلى وجود عدد من المصابين من تلك العناصر.

واعتبر ما قامت به قوات الأمن والجيش من عمليات متفرقة نفذتها الخميس "عمليات استباقية في محافظة أبين وفي أرحب وأمانة العاصمة استهدفت عناصر كانت تحضر لاستهداف سفارة بريطانيا ومصالح حكومية وأجنبية عديدة، وفي أرحب حصلت الأجهزة الأمنية على معلومات تمكنت بواسطتها من إفشال عملية لـ8 انتحاريين كانوا في مراحل الإعداد الأخيرة للتنفيذ بالأحزمة الناسفة".

وبحسب العليمي فإن القاعدة قد أعلنت في 1992 عن تكوين ما يسمى بـ"تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب"، ما أدى إلى توافد عناصر إرهابية إلى بلادنا، وأنها سعت من خلالها إلى استقطاب عناصر إرهابية وأنشأت إمارات مزعومة في بعض المحافظات وفي مقدمتها محافظة أبين. وأضاف: وقد نفذت منذ العام 1992، إلى الآن، 61 عملية إرهابية استهدفت منشآت اقتصادية حيوية ونفطية في مأرب وحضرموت وسفارات أجنبية، فضلاً عن استهداف السياح وكذا الأطباء الألمان والبريطانيين الذين تم اختطافهم في صعدة بالتنسيق مع المتمردين الحوثيين. وكان لتلك العمليات تأثير سلبي على الأمن والتنمية والاستثمار في بلادنا". منبهاً إياهم إلى أن مجلس النواب هو إحدى المنشآت المستهدفة من هذا التنظيم.

واستغرب النائبان عبده محمد بشر ونبيل صادق باشا من وصف العليمي للعمليات بأنها ناجحة، وقالا كيف يصفها بالناجحة وقد راح ضحيتها أكثر من 51 طفلاً وامرأة؟". وقال الأول إن تقرير العليمي لم يأت بشيء، وأضاف أن "الحكومة تتعامل مع المجلس وكأنه مؤخرة لمباركة فسادها". وتساءل: أين القوات المسلحة ممن قتلوا القبيطة وقتلوا العنسي؟ أينها من ضمان حرية المواطن: اعتقالات باسم الحوثي، باسم القاعدة، باسم الحراك، السجون ممتلئة بالأبرياء. لماذا تغيب أجهزة الضبط عن هؤلاء؟ مؤكداً موقفه الرافض للقاعدة "فلتذهب إلى الجحيم". فيما اعتبرها الثاني فاشلة "لأن الحكومة عجزت عن الوصول إلى مكان الحادث بعد العملية حتى الآن، وظهرت عناصر القاعدة بشكل علني في اليوم التالي، تتوعد الحكومة بالرد عليها في عمليات متعددة". ودعا الباشا الحكومة إلى الاعتراف بالخطأ والاعتذار لأسر الضحايا من الأبرياء وتعويضهم.

النائب سنان العجي أبلغ الحكومة بأنه لا مجال للمساومة بحقوق الآخرين. وتساءل لماذا لا تعتذر الحكومة للأبرياء الذين راحوا ضحية في الضربة التي وصفها العليمي بالاستباقية؟ لماذا لا نعالج أوضاعهم ونعوض تلك الأسر؟ فيما شد على يد القوات المسلحة والأمن على تلك العملية. وطالب بإصلاح الأخطاء بالاعتذار والتعويض. وأكد الراعي ما قاله العجي: الخطأ لازم يعالج.

لم يقتنع النائب علي المعمري بنجاح العملية، وقال إن المسار العسكري ينبغي أن يراعي أمرين: تحقيق الأهداف بدقة، وأن تكون الحكومة حاضرة لكي تلغي تداعياتها. وزاد: ينبغي على الحكومة أن تحدث تنمية في كل المناطق، وأن تسارع إلى تطبيق حكم واسع الصلاحيات.

رئيس كتلة المستقلين علي عبد ربه القاضي خاطب العليمي قائلاً: لماذا لم يشتمل تقريرك أسماء وعدد الضحايا من الأبرياء، لأن الصدق هو من يعالج الأوضاع. وقال: لقد كان من الأولى على الأجهزة الأمنية أن تنفذ تلك العملية بقوات راجلة تفادياً للخسائر البشرية من الأبرياء. وشدد على ضرورة تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، لأن المجلس هو من يمثل الشعب.

النائب عبدالعزيز جباري قال: ينبغي على الحكومة أن تقول لنا لماذا أفرجت عن القتلة بدون أحكام. وأعتقد أنه لغز كبير. وتساءل من هي الجهة التي قامت بالضرب؟ هل هي أمريكا أم السعودية؟ لأن هناك تضارباً في تصريحات مسؤولين يمنيين أمنيين ومسؤولين أمريكيين. وأضاف: هل أصبح قرارنا في يد تلك الجهات؟

واستغرب النائب المستقل صخر الوجيه مما قاله العليمي بأن الأمن السياسي أفرج عن أحد عناصر تنظيم القاعدة بضمان: "لا يجوز الإفراج بالضمان عن شخص ارتكب جرائم جسيمة بدون حكم". وطالب بمحاسبة الحكومة على تلك النقطة.

وتساءل الوجيه عن الإجراءات التي قامت بها الحكومة عقب العملية: هل نزل فريق جنائي إلى الموقع؟ وهل تعرفون على الضحايا؟ هل يعتقد العليمي أن هذه المنطقة خالية من الضحايا، ويقول إن عدد الأبرياء لم يكن معروفاً؟ وتساءل عن ماهية المساعدات العسكرية الأمريكية: "هل نفذت العملية بطيران أمريكي، أم أن هناك اتفاقيات أمنية واستخباراتية معينة بين البلدين؟ فإن وجدت فتعتبر مخالفة دستورية كبيرة، إذ إن مثل تلك الاتفاقات لابد أن يصوت عليها مجلس النواب، وفقاً للدستور.

وإذ اعتبر ظهور القاعدة بشكل علني إخفاقاً للحكومة في عدم قبضها على أي قاتل أو خاطف، انتقد التقرير الذي قدمه العليمي لتجاهله عدد الضحايا من الأبرياء من النساء والأطفال. مجدداً مطالبته للمجلس بتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق.

وقال النائب علي العمراني: إنه لأمر مؤسف أن تصل الحال بنا إلى حد أن القاعدة تظهر بهذه القوة التي ظهرت فيها في قناة الجزيرة. وزاد: أين العملية الاستباقية وهي تعلن عن نفسها بكل قوة وعلنية؟ هل ما تم ضربه هو قرية أو معسكر أو تجمع بدوي؟ أين يسكن الكازمي وأسرته منذ زمن؟

والتزم العليمي أمام المجلس بتنفيذ النتائج والتوصيات التي سيأتي بها تقرير اللجنة الرئاسية.

• صخر الوجيه

• عبده بشر

• سنان العجي

• علي المعمري

بعد تهديدات أعضاء كتلة أبين بتعليق عضويتهم

البرلمان يشكل لجنتي تقصي حقائق الأولى إلى أبين وشبوة والثانية إلى صعدة

أثمر تصعيد عدد من البرلمانيين وتهديد أعضاء كتلة أبين البرلمانية بتعليق عضويتهم في المجلس في حال لم تشكل لجنة للتأكد من سقوط ضحايا بينهم أكثر من 41 من الأطفال والنساء. وأقر المجلس تشكيل لجنة تقصٍّ للحقائق للنزول إلى محافظات شبوة وأبين ولحج، ولجنة ثانية للنزول إلى محافظة صعدة. الأولى للتحقق من سقوط ضحايا مدنيين في العملية العسكرية التي استهدفت "معسكراً لتنظيم القاعدة في منطقة المعجلة" وفقاً للجانب الرسمي، وحادثة الحبيلين والعملية في شبوة. والثانية للتحقق من ضرب طائرات حربية منازل مواطنين أبرياء وسقوط عدد من الضحايا.

وتتألف اللجنة الأولى بحسب مقترح قدم من هيئة الرئاسة من 13 نائباً هم: محمد الحاوري، سالم منصور حيدرة، عبدالوهاب معوضة، ناصر باجيل، قاسم الكسادي، عبدالعزيز كرو، خالد شايف، علي العنسي، عبدالباري دغيش، عبدالله المقطري، أحمد الزهيري، عبدالعزيز جباري، وصادق البعداني، برئاسة نائب رئيس المجلس حمير الأحمر، الذي التزم بالإشراف على هذه اللجنة واللجنة الثانية بعدما كان مقترحا أن يترأسها نائب رئيس المجلس محمد الشدّادي الذي ما يزال معلقاً عضويته في المجلس، إذ تتألف لجنة صعدة من النواب: عيدروس النقيب، علي المخلافي، محمد البكري، عبدالكريم السنيني، صخر الوجيه، عبدالكريم جدبان، وعبدالسلام زابية.

والغريب في تلك اللجان احتواؤها على أسماء نواب من المشترك يقاطعون جلسات المجلس منذ بداية الدورة الحالية.

وكان النائب صخر الوجيه استغرب من هذا المقترح الذي صوت عليه غالبية نواب المؤتمر، وقال: أنا أستغرب من هيئة الرئاسة إدراج أسماء نواب من كتلة المشترك رغم مقاطعتهم للجلسات. فرد عليه الراعي: إحنا بنشوف إنه حضر علي عشال وطالب بتشكيل لجنة، والآن إحنا مش ملزمين إنهم حاضرين أو غيره، إحنا نشكل لجنة واللي ما يحضرش ما نفعل له.

مطلع الأسبوع الماضي، أي بعد يومين من وقوع الحادثة، طالب عدد من النواب على رأسهم النائب علي عشال الذي تخلف عن مقاطعة كتلة المشترك البرلمانية للمجلس، وحضر جلسة الأحد قبل الفائت للمطالبة بتشكيل لجنة برلمانية لمعرفة عدد الضحايا من المدنيين ومحاسبة المتسببين. وواجه مقترح تشكيل اللجنة الذي تبناه النواب علي عشال وعلي عبد ربه القاضي وسالم حيدرة وصخر الوجيه وعبدالعزيز جباري وعدد من نواب المؤتمر، عراقيل ورفضاً كبيراً بحجة البدء بالاستماع إلى الحكومة.

واستمرت المطالبة تتصاعد على مدى الأسبوع الماضي، لكنها لم تجد طريقها إلا في جلسة السبت بعد أن تقدم نحو 31 نائباً بعريضة إلى رئيس المجلس يطالبون فيها بتشكيل لجنة، وإليها تهديدات أعضاء كتلة أبين وعددهم 7 نواب.

• محمد الشدادي

• سالم حيدرة

• علي عشال

"بيان" مات مسموماً، و"أنتو" تبحث عن قاتله، و"جمال" يُختطف 20 يوماً، والمفوضية تغض الطرف

4 لاجئين إثيوبيين تحت الحصار والتهديد بالقتل على ذمة اغتيال سياسي

■ "النداء" - وضاح الجليل:

لا وقت يسعفهما للبحث عن شيء آخر بما في ذلك كسب الرزق، ويقضيان وقتهما بالتنقل بين مسكنهما ومقر منظمة حقوقية، وأحياناً بعض الصحف بحثاً عن حماية.

أنتو سعيد سليمان، وجمال محمد عبده يستجديان مساعدة عاجلة من أية جهة قادرة على حمايتهما أو توفير الأمان لهما، ويعتقدان أن منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام قد توفر لهما أي أمل بتلك الحماية، أو على الأقل إيصال صوتهما إلى الجهات المعنية التي عجزا عن الوصول إليها بعد أن صمّت آذانها عن قضيتهما، وربما تواطأت ضدهما، فأنتو وجمال إثيوبيان يقيمان في اليمن كلاجئين سياسيين بصحبة طفلتيهما، لكنهم خالين تماماً من الحماية.

في ليل الـ20 من نوفمبر الماضي فوجئ جمال محمد عبده بهجوم على منزله، وقبل أن يستوعب الأمر كان هو وابنته مختطفين.

وبحسب جمال، فقد أيقظتنه ابنته التي تنام جواره بعد أن سمعت اقتحام المنزل، في البدء ظنها فزعت من حلم مزعج أو شيء آخر، فاحتضنها، ولو لم يفعل لربما اختطف وحده، فقد وجد نفسه مرتدياً بيجامته، وهي في حضنه، بين أيدي 3 من الأشداء يلقونهما داخل سيارة هايلوكس اتجهت بهم باتجاه "مذبح"، قبل أن يتم عصب عينيه بحيث لم يعرف الوجهة الحقيقية للسيارة بعد ذلك، ثم يتم إلقاؤه مع ابنته في قبو شبه مظلم ظلا فيه ثلثي شهر بين الخوف والجوع، حيث تعرضا للإهانات والضرب، وأنعم عليهما الخاطفون بوجبات ضئيلة يومياً، قبل أن يفرج عنهما في الـ11 من ديسمبر الحالي بشرط واحد، سيتم بعدها معاودة اختطافه وإيذائه إن لم ينفذه.

يقول جمال إنه تعرض للضرب عدة مرات داخل القبو، وإن طفلته لم تنجُ من الإيذاء بدورها قبل أن يشترط الخاطفون عليه إقناع أنتو بالتنازل أمام النيابة عن قضية مقتل زوجها بيان أحمد حسين باتي، مقابل الإفراج عنه، ما لم سيتم إعادة اختطافه، بل وقتله مع أنتو بكل بساطة، ومن أجل ذلك يعيش جمال وأنتو في فزع مستمر، ولم يعدْ في أيديهما ما يفعلانه سوى البحث عن ملجأ من الخوف، بعد أن عجزا عن الحصول على دعم، ولو شكلي، من المفوضية السامية للاجئين، أو المكتب التابع لها في اليمن (مكتب التنمية اليمنية الصحية للاجئين) والمعروف اختصاراً بـ"IDF".

واشترط الخاطفون من جمال هذا الشرط، رافضين تحديد علاقتهم بالقضية المنظورة أمام نيابة جنوب غرب الأمانة منذ فبراير الماضي، وهي القضية التي يُتهم فيها إثيوبي آخر بقتل بيان أحمد حسين باتي زوج أنتو، بالسم.

بالكثير من الدموع، وبلكنة خائفة، ولغة إثيوبية -ترجمها جمال- حكت أنتو قصتها، وما حدث معها منذ تسميم زوجها، وحتى هذه الأيام، حيث تخضع مع طفلتها اليتيمة لرقابة شديدة، وتتعرضان لتهديدات كثيرة لإجبارهما على التنازل الذي يطلبه إثيوبيون، ويمنيون لم تعرف أنتو علاقتهم بالأمر أو مصلحتهم فيه.

تتهم أنتو أشخاصاً تابعين للدولة الإثيوبية بقتل زوجها بسبب خلفية نشاطه السياسي في إثيوبيا قبل اللجوء إلى اليمن، وتفيد بأن زوجها دُعي إلى منزل إثيوبي (تتحفظ الصحيفة عن ذكر اسمه)، وهناك دُس السم في المأكولات والمشروبات التي تناولها بيان، فعاد إلى المنزل وهو يتقيأ دماً عبر أنفه وشفتيه.

مباشرة اتجهت أنتو إلى قسم شرطة الوحدة القريب من المنزل، وعادت بصحبة عدد من أفراد الأمن الذين نقلوا زوجها على سيارتهم إلى قسم الطوارئ بمستشفى الثورة، وهناك لم يجد الأطباء سريراً فارغاً لبيان، فقاموا بإسعافاتهم الأولية له، وتركوه مرمياً على الأرض، ولم يكن أمام زوجته سوى إرجاعه إلى المنزل، وعادت به اليوم التالي إلى المستشفى، وظلت تتنقل به بين مستشفيي الثورة والمتوكل حتى فقد القدرة على الكلام، ثم وافته المنية في الـ28 من فبراير الماضي.

سمح مكتب IDF بدفن بيان باتي بدون علم زوجته. وتفيد شكوى من أنتو إلى مدير منطقة الوحدة بأنه تم أخذ إبهامها على ورقة أثناء إصابتها بغيبوبة في المستشفى عقب وفاة زوجها، ولم تعلم ماهية الورقة، إلا أنها عرفت أنهم دفنوا زوجها بدون إذن منها، ومنذ ذلك الحين وهي تتعرض للملاحقة والتهديد لإجبارها على التنازل عن القضية التي يتهم فيها إثيوبي وآخرون بدس السم لزوجها، وعدد ممن تواطؤوا معه أو ساعدوه في ذلك.

وتؤكد أنتو أن زوجها قبل وفاته اتهم الشخص ذاته بدس السم له في الشاي، فيما يفيد بيان صادر عن عدد من اللاجئين ممن لهم علاقة بالقتيل وزوجته وخصومه، بوجود 13 شاهداً يؤكدون أن بيان اتهم الشخص ذاته بقتله بالسم أثناء زيارتهم له في المستشفى قبل فقدانه القدرة على الكلام، ومن ثم وفاته.

طالبت أنتو عدة مرات بالتحقيق في مقتل زوجها، وإخراج جثته من القبر لإعادة تحليلها لدى الطب الجنائي لمعرفة سبب الوفاة. وكان تقرير صادر عن مستشفى المتوكل في الـ25 من فبراير بوجود تغييرات وذمية ذات كثافة قليلة لساق الدماغ، مسببة انضغاطاً للأحواض القاعدية للبطين الثالث، مع توسع خفيف للبطينات الجانبية المتعلقة بارتفاع الضغط، مع وجود آفة على الجزء الأيسر من العضلة القذالية، والمنطقة الأمامية الداخلية اليمنى القليلة الكثافة، وذلك حسب الفحص المقطعي للدماغ الذي تم في المستشفى.

وتقدمت أنتو لمكتب المفوضية السامية للاجئين بعدة شكاوى طالبة مساعدتها أثناء مرض زوجها، وبعد وفاته لحمايتها من التهديدات التي تتعرض لها، بيد أن مكتب المفوضية تعامل معها بغير اهتمام، وأحالها عدة مرات إلى مكتب IDF الذي لم يتجاوب معها بدوره.

قام المرصد اليمني لحقوق الإنسان بالتواصل مع الجهات الرسمية ممثلة بوزارة الداخلية ووزارة حقوق الإنسان، وقد كان لهذا التواصل والمتابعة الجادة من قبل اللاجئة أنتو الأثر في ضبط المتهم بقتل زوجها وأحد الأشخاص الآخرين الذين يقومون بتهديدها وملاحقتها، وإحالتهما إلى النيابة العامة للتحقيق، لكن وبعد توجه اللاجئة المذكورة للنيابة لمتابعة استكمال التحقيقات، طلب منها إحضار ما يثبت أنها زوجة اللاجئ المجني عليه. ولأهمية ذلك في إتمام النيابة العامة لمهامها القانونية أحال المرصد اليمني لحقوق الإنسان أنتو إلى الممثل المقيم للمفوضية السامية للاجئين، طالباً دعمها في متابعة إجراءات القضية ومساعدتها في إثبات علاقة الزوجية التي كانت تربطها باللاجئ القتيل وفقا لملفات اللجوء الخاصة بهما، والتحرك العاجل من أجل توفير الحماية لها وابنتها واللاجئ جمال محمد عبده الذين أصبحوا أكثر عرضة للخطر بسبب متابعتهم لهذه القضية.

وفي الـ30 من سبتمبر الماضي خاطب المرصد اليمني وزير الداخلية عن تعرض أنتو وجمال للاحتجاز من قبل مدير قسم شرطة الوحدة في محاولة منه للضغط عليها وإجبارها على التنازل في قضية مقتل زوجها. وكان المرصد سبق له أن حصل على توجيهات من وزير الداخلية بالتحقيق في القضية وفتحها حيث تقوم النيابة بالتحقيق فيها.

مفوضية اللاجئين تصم آذانها عن سماع شكاوى اللاجئين، بل ويقوم أفراد الأمن فيها بالاعتداء على اللاجئين المترددين على مكتبها، ويرفض مسؤولوها اللقاء بالعاملين في المنظمات الحقوقية، أو الإعلاميين مثلما يرفضون الاستجابة للمناشدات والمطالبات بالالتفات إلى أوضاعهم المهينة، وما يتعرضون له من انتهاكات.

وأكد مسؤولو المساعدة القانونية في المرصد اليمني لحقوق الإنسان لـ"النداء" أن مسؤولي وزارة حقوق الإنسان أفادوهم بعدم قدرة الوزارة على مساعدة جمال وأنتو لعدم استجابة الـ"IDF"، وتساهل المسؤولين هناك في الاستجابة لشكاوى اللاجئين أو الخطابات الأخرى من قبل المنظمات والوزارة بشأنهما.

تحتجز نيابة جنوب غرب الأمانة المتهم الرئيس بمقتل أنتو وأحد معاونيه، فيما لا يزال بقية المتهمين طلقاء، وبسبب ذلك تتعرض أنتو لضغوط وتهديدات بالتصفية الجسدية، وملاقاة نفس مصير زوجها إذا لم تتنازل عن القضية، وهو نفس ما يتعرض له اللاجئ جمال محمد عبده الذي قضى 20 يوماً رهينة الاختطاف، وأطلق مقابل إقناعها بالتنازل عن القضية، ومُنح مهلة 5 أيام لتنفيذ هذا الشرط، ومنذ أكثر من 10 أيام يعيش الاثنان حالة جديدة من القلق والرعب، ويقضيان وقتهما بالتنقل بين سكنهما والمرصد اليمني لحقوق الإنسان وبعض الصحف بحثاً عن حماية.

● بيان

● انتو

● جمال

● فضيلة (ابنة بيان)

الطبيب.. الشهيد

■ د. خالد القدسي (طبيب أطفال)

مر عام يا سادتي مر عام
والجراحات فوقنا التحام
مر عام كأنما مر عقد
ضنك مرعب وموت زؤام
مر عام على رحيل الشهيد
فالسماء كئيبة والحمام
إيه يا درهم الطبيب سلام
أنت حي اليك منا السلام
أنت حي في كل قلب أبي
ليس منا عند الخطوب نعام
يا رفيق الكفاح نم مطمئناً
فلقد حملت في الحياة الجسام
وترفقت بالمريض وكانت
حين رؤياك تفزع الآلام
لن يرى القاتلون فينا نكوصاً
لن يرى البغي بيننا استسلام
وسنمضي نطالب الحكم دوماً
المساواة والعدل ثم النظام

القراضي يتهم جنود الأمن المركزي بإب بتلفيق تهمة أنه تسبب بوفاة زميلهم في حادث صدام بين سيارة وطقم عسكري

■ إب - إبراهيم البعداني

لم يكن يعلم المواطن محمد عبدالله القراضي أنه سيكون ضحية لمسرحية أمنية لعب فيها دور الجاني، ومثل وأخرجها أفراد من الأمن المركزي بمحافظة إب. كانت الساعة تقترب من الواحدة ظهراً حيث توقف القراضي بسارته نوع (دينه) أمام إحدى الورش (بنشر) ليتفاقد إطاراتها وتزويدها بالهواء. كان حريصاً كعادته على تفحص السيارة مصدر رزقه الوحيد، وقبل ذلك كان حريصاً على الوقوف جانب الرصيف بعيداً عن الشارع.

صعد القراضي سيارته بعد تزويدها بالهواء ليستأنف السير باتجاه مدينة إب، وبعد لحظات فقط من صعوده السيارة وجد نفسه وقد أطيح به على الأرض مضرجاً بدمائه وفاقداً الوعي، ولم يفق من غيبوبته إلا في إحدى زنازن الأمن المركزي، وبدأ يتفحص المكان غير المألوف لديه متسائلاً.. ما الذي جاء به إلى هنا، وأثناء انشغاله واندهاشه بوجوده في تلك الغرفة المظلمة بدأ يتحسس جسمه حين شعر ساعتذاك أن جزءاً منه يكاد ينفصل منه ليكتشف أن ذراعه اليسرى قد كسرت.

من أنتم وليش أنا هنا وأيش فعلت وأين حقي السيارة..؟ أسئلة وجهها القراضي لمجموعة من الجنود عند دخولهم عليه. بدورهم رد الجنود: يا محترم أنت قتلت فرداً من أفراد الأمن المركزي، والآن أنت في معسكر المركزي لوما تجي النيابة وتحقق معاك.

وأثناء تبادل الحديث بين القراضي ورجال الأمن طلب منهم السماح له بالاتصال بأحد أقاربه الذي يعمل ضابطاً في نفس المعسكر، وبعد نصف ساعة وصل الضابط، وبعد وساطة سمح للقراضي بمغادرة المعسكر الى المستشفى بضمانة قريبه الضابط.

وحسب عديد مواطنين كانوا متواجدين ساعة الحادث الذي اتهم فيه القراضي بقتل أحد الجنود حيث أوضحوا أن أحد الأطقم العسكرية التابع للأمن المركزي كان يسير بسرعة جنونية وكان يقل قرابة 30 فرداً منهم حوالي 10 أفراد كانوا معلقين على الأبواب وبعضهم على غطاء المكينة، وعند وصوله إلى منطقة سائلة جبلة وهو بتلك السرعة اصطدم بسيارة القراضي، ما أسفر عن كسر يد القراضي وسقوط أحد أفراد الأمن من على الطقم ليفارق الحياة مباشرة بسبب سرعة الطقم وقوة الاصطدام.

وأضاف شهود أنه بعد الحادثة مباشرة قام أفراد الأمن بنقل القراضي إلى داخل باص وأخذوه معهم إلى مكان مجهول.

وقال القراضي إنه وبعد رجوعه إلى وعيه وجه له رجال الأمن تهمة التسبب في مقتل أحد أفراد الأمن، وقال إنهم كانوا يسبونه ويحقرونه ويستفزونه ويشهرون السلاح في وجهه، يريدون بذلك أن يرد عليهم حتى يتهجموا عليه، إلا أنه لم يرد عليهم.

وأضاف أن أفراد الأمن المركزي عادوا الى مكان الحادث وأرغموا أحد المواطنين (صاحب وايت) بأن يقوم بتشغيل سيارة القراضي ويحركها من مكانها الى وسط الشارع لتضليل شرطة المرور، الذي أتى وحجز سيارته في حوش المرور، وقام بوضع مخطط لمكان الحادث معتمداً على وجود السيارة وسط الشارع بعد تحريكها من الرصيف تحت تهديد السلاح.

وأضاف أن المرور رغم إشارته في ختام تقريره الذي قام برفعه عن الحادثة انه يقال إن السيارة حُركت من مكانها، ذكر فيه أن سيارته كانت واقفة وسط الشارع متسببة في وقوع الحادث.

وقال إن مواطنين كانوا متواجدين أثناء قيام رجال الأمن بإرغام صاحب الوايت بنقل سيارته من وضعها الصحيح، وعند محاولة بعضهم الإيضاح لرجال الأمن بأن الطقم هو المخطئ بسبب سرعته الجنونية وحمولته الكبيرة، فكان ردهم بأن انهالوا عليهم ضرباً وركلاً.

وأضاف أن تقرير المرور ذُيل بملاحظة أسفل التقرير جاء فيها "إن الطقم كانت حمولته غير قانونية وسرعته جنونية".

وأفاد القراضي بأن عدداً من أفراد الأمن المركزي جاؤوا إلى المستشفى في منتصف الليل بلباس مدني وحاولوا الدخول الى غرفته بحجة أنهم أقاربه جاؤوا لزيارته، إلا أن أحد مرافقيه تنبه الى لهجة الزوار التي تدل أنهم من محافظة أخرى، ليكتشف بعد ذلك أنهم أفراد من الأمن المركزي حاولوا الاعتداء عليه.

القراضي الذي يرقد في المستشفى، طالب النيابة بالتحقيق في الحادثة ومحاسبة الجناة الحقيقيين وأخذ أقوال الشهود حتى لا تضيع الحقيقة. وطالب قائد الأمن المركزي بتحمل المسؤولية وإصلاح سيارته وإخراجها من حوش المرور وتعويضه عما لحق به، مؤكداً أن إدارة المستشفى تطالبه بدفع مصاريف وصلت إلى أكثر من 150 ألف ريال.

● القراضي في المستشفى

● تخطيط المرور بعد إزاحة العربة

لا يخذلوك يا عمير

حسام عاشور

منذ أن تم تعيين الأستاذ عمير مبارك عمير وكيلاً لمحافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء، في شهر يوليو من العام الحالي، اختلفت رؤى الشارع في وادي حضرموت وانقسمت ما بين مؤيد ومستبشر بهذا القرار ويرى فيه الخير القادم للوادي، وما بين معارض متشاءم لا يرى في تعيين الرجل أن يحدث أي تغيير. بل ربما يعقد الأمور أكثر وينحاز إلى جهة دون أخرى، وأثيرت حينها الكثير من القصص والروايات عن أسباب تغييره من الوادي الذي كان وكيلاً له حتى العام 2001، وإعادته مرة أخرى.

وفي اعتقادي الشخصي أرى أن قرار إعادة تعيين عمير وكيلاً لوادي وصحراء حضرموت كان بمثابة عملية إنقاذ للوادي، لأنه جاء في مرحلة تعتبر حرجة جداً لم يشهد الوادي مثلها، إذ كان الفساد الإداري والمالي هو سيد الموقف، ووصل إلى حد ضاق فيه صبر كل المواطنين، الأمر الذي كان ينذر بانفجار كبير لدى الشارع نتيجة الإدارة والأوضاع السيئة المتراكمة.

وكانت توجهات الرجل للمرحلة المقبلة ورؤيته التي أعلنها بعد تعيينه واضحة ولا غبار عليها، والمنبثقة من معايشته ونزوله إلى أرض الواقع بعد جهد مضن وشاق طيلة أيام وليالي شهر رمضان الكريم، وما سبقه ولحقه، ليتأكد شخصياً -وليس عبر الوسطاء- من الأحداث التي تدور، وما هي أبرز الاحتياجات والمتطلبات العاجلة لمعالجة الواقع السيئ. وهي بلا شك كانت مفاجأة غير سعيدة وسارة له، إذ تلوح تلك المعطيات بفترة قادمة ملؤها الجهد والتعب والإرهاق للتغلب على التركة الكبيرة من المشاكل المعقدّة المتراكمة، والتي بحاجة ماسة إلى حلول عاجلة نظراً لتأخر معالجتها والاكتفاء بترحيلها، وبعضها عمد إلى تجاهلها وعدم معالجتها بسبب لوبي الفساد الذي ينخر في عدد من الإدارات والمؤسسات، المستفيد الأول منها والذي سعى إلى عدم معالجتها والالتفات إليها نظراً لما تشكله من تربة خصبة له لاستغلالها لتقوية نفوذه الخاصة.

● عمير

وحينما بدت توجهات الوكيل عمير ونواياه الصادقة في بدء تنفيذ إصلاحات ومعالجة لبعض هذه الاختلالات، وأبرزها وأعقدها ملف الأراضي والعقارات وميناء الوديعة وصندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من كارثة السيول، لم يلق ذلك رواجاً لدى مافيا الفساد وعناصره المتمركزة والمسيطرة على عدد من المراكز والمناصب الإدارية في وادي حضرموت، فراح بعضهم يتخفى خلف أقنعة الطيبة والمسكنة، وإظهار الحرص على مصلحة الوطن والمواطن، في محاولة منهم إلى إخفاء وجهه الحقيقي القبيح، في محاولة لخداع الوكيل نفسه والمجتمع الذي عرفهم وخبرهم جيداً. العجيب في هؤلاء الذين يحاول البعض منهم إظهار الولاء ومحاولة التقرب، في مساعي لحفظ ما تبقى من ماء أوجههم للحفاظ على مناصبهم، تبنيهم اختلاق وافتعال الكثير من المشاكل والأزمات في الخفاء عن طريق اللوبي الخاص بهم والسماسرة لإثارة البلابل والنزاعات لتشويه صورة الوكيل لدى عامة المواطنين من أجل تحقيق سخط وغضب عام بإطلاق بعض الفرقعات والإشاعات السخيفة من جهة، وزرع المطبات والعقبات أمامه من جهة أخرى، في محاولات منهم لإثنائه وخذلانه من المضي قدماً في إصلاح ما فسدوا لإشغاله بمعالجة ما يثار من الأزمات المفتعلة أصلاً .. وعدم الالتفات والانتباه لملفاتهم السوداء والاستمرار في نهب المال العام وابتزاز ومص دماء المواطنين الشرفاء وسلب أموالهم.. وهم يختبئون خلف تلك الأقنعة..

لست متزلفاً أو ملمعاً هنا -للوكيل عمير - ولست ممن يقومون بتلميع المسئولين والتسبيح بحمدهم لتحقيق مصالح وأغراض خاصة، ولكنها كلمة حق يجب أن تقال بكل صدق وأمانة في حق هذا الرجل الوفي، القريب من المجتمع والمندمج فيه والمستوعب والمتفهم لهمومه ومعاناته وسعيه لحلها والبت فيها والتي قوبلت بارتياح وتأييد شعبي كبير، بالإضافة إلى عمله بكل صدق وإخلاص ووفاء بعيداً عن الأضواء الإعلامية الصاخبة متحملاً كل يوم هماً فوق همه وإحمالاً ثقيلة فوق ما هو ملقى على عاتقه لمعالجة كل هذه الصعاب والعراقيل التي تعترض طريقة في صمت وسكون..

كان الله في عون وكيلنا ومساعده الأستاذ: فهد صلاح الأعجم وفي عون كل المخلصين في هذا الوطن وأعانهم على تنفيذ مهامهم النبيلة، وليتأكد وليعلم كل أولئك الفاسدون العابثون في الأرض فساداً أن كل المخلصين والشرفاء من المواطنين الذين ملوا من الوعود الكاذبة والتزوير والتسويف ونهب الأموال العامة وامتصاص دمائهم.. سيكونون خير عون وسند لكل مخلص وشريف يسعى لتحقيق المصلحة العامة للوطن والمواطن بعيداً عن أطماعه وأهدافه الخاصة ..

ومهما حاول أن يفعلون لا يخذلوك يا عمير.

الإرهاب.. البطالة.. مصير الشباب العربي

فارع محمود المسلمي
Fma38@aub.edu.lb

في مؤتمر مؤسسة الفكر العربي الثامن الذي انعقد برئاسة رئيسها سمو الأمير خالد الفيصل مؤخرا بدولة الكويت تحت عنوان "التكامل الاقتصادي العربي.. شركاء من أجل الرخاء"، بحضور أكثر من 1500 شخصية إقليمية وعالمية من الخبراء والمفكرين وصناع القرار، ناقش المؤتمرون فرص التكامل الاقتصادي العربي بشتى مجالاته وكافة إمكانيات قيامه بأطره المختلفة، عبر جلسات عديدة تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات، البنية التحتية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، النموذج المالي الإسلامي، الأمن الغذائي والزراعة العالمية... الخ. وركز على دور الشباب عبر اللقاء الشبابي التحضيري للمؤتمر الذي عقد في أكتوبر 2009. واختتم المؤتمر بجلسة حوار العرب الشبابية التي تبثها قناة العربية.

وقائع جلسة الشباب فجرت إحصائيات مخيفة ومرعبة عن البطالة في صفوف الشباب العربي. أرقام تهدد جيلاً عربياً توج ملكاً للبطالة على مستوى العالم وأميرا للفقر والجهل والتخلف وغير ذلك من الكوارث التي يعيشها العالم العربي اليوم، والتي يعول على جيل الغد تجاوزها. وقد خرجت الجلسة بتوصيات عدة منها كلمة وليد البنيوي الرئيس الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجمعية الرؤساء الشباب، التي أشار فيها إلى أن الشباب العربي قادر على المنافسة العالمية شريطة أن يبتعد عن العمل الحكومي! والتساؤل الأهم هنا متى سيتوقف الشباب العربي عن انتظار وظائفهم التي أصبحت أشبه بانتظار النبوءة -من وزارات الخدمة المدنية-؟ وهي وظائف لا تكاد رواتبها في الغالب تلبي أدنى درجات الحياة الكريمة لأي شاب حر ينبذ الفساد في وطنه ويأبى أن يقبله.. ومع هذا لا تكاد تخلو شروطها من المؤهل العربي الفريد العظيم "الوساطة".

دعوة البنيوي أيضا إلى إعادة هيكلة التعليم وتجاوز مشكلة عدم إجادة اللغة الانجليزية وأخلاقيات العمل وضعف مستوى التدريب، تطرح أمامنا العديد من التساؤلات حول مدى ارتباط التعليم العربي بمخرجات سوق العمل، وطريقة المناهج الدينية الحالية التي لم تتغلب على مشكلة ضعف أخلاقيات العمل.

بدورها انتقدت النائبة الأولى لرئيس منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمؤسسة إنجاز العرب ثريا السلطي، أساليب التعليم الحالية في غالبية الدول العربية التي تعتمد على التلقين والحفظ، وهذا بدوره يخرج أجيالاً غير قادرة على العمل بشكل عملي سليم قادر على الإبداع والمنافسة في سوق العمل.

واستعرضت السلطي أرقاما مؤلمة حول البطالة في العالم العربي التي تجاوزت 28% بالسعودية و27 % في البحرين و42 % في مصر وأكثر من 45 % في اليمن... الخ، الأمر الذي يهدد الجيل العربي القادم، مما سيجعل منه وصفة استقطاب ممتازة للتنظيمات المتطرفة والإرهابية.. إذ إن الإنسان يميل إلى العنف والتطرف في أي حال أكثر عندما لا يكون له شيء يخسره في هذه الحياة، وعندما تصبح لقمة العيش الكريمة أمنية شبه مستحيلة التحقيق.. كما تؤدي البطالة الى قتل الإبداع لدى الشباب العربي لأنها تجعل من إشباع الأمعاء والحصول على القوت اليومي أهدافاً سامية وغايات قصوى. وبما أنها تؤدي إلى غياب الأمن الغذائي لدى الشخص فإنها تقوده إلى التطرف والعنف والإرهاب، مما سيؤدي إلى عصر أشد عنفا من الماضي والحاضر.

لن تُحل هذه المعضلة ما لم تلتفت الدول العربية إلى البطالة في أوساط الشباب، وترعاهم باعتبارهم ثروة قومية ومسألة أمن قومي.. وتعي جيدا أن البطالة في أوساط الشباب أخطر من مشكلة القاعدة والحوثي، وأي خطر خارجي آخر... الخ من المصائب التي تجيد رمي العالم العربي في هذه الأيام.

ولن تُحل أيضا من دون الوعي التام للشباب بأهمية تأهيل أنفسهم ومواكبة التطورات والتكنولوجيا واكتساب الخبرات حتى يكونوا قادرين على فرض أنفسهم على كل الدول العربية لاستيعابهم في أسواق عملها بدلا عن العمالة الآسيوية التي كادت أن تهدد الوجود للعمالة العربية في بعض الدول الخليجية، بل وكادت تجعل من الصعب أن ترى أحد أبناء هذه الدول في أي مكتب او وظيفة أو شركة. وهذه مسألة أخرى خطيرة تهدد الأمن القومي العربي... فيا ليت قومي يعلمون.

وبما أن الحديث عن أهمية التكامل الاقتصادي العربي أمر مفروغ منه، لكننا -شباب العالم العربي- نخشى أن يُصبح التكامل الاقتصادي العربي حلما أشبه بالوحدة العربية التي أخبرنا التاريخ أن الحضارة والثقافة واللغة والتاريخ المشترك لنا لم يشفع لأمتنا أن تتوحد، بل كان أحيانا عامل تمزق وتفرقة. وهذا يدعونا الى إعادة هيكلة العلاقات العربية على أسس المصالح الاقتصادية -إن لم تكن على أسس برجماتية بحتة- أساسها وعاملها هو استغلال القدرات الشبابية العربية وتبادل الخبرات، والاعتماد على الثروة الشبابية كثروة مستقبلية دائمة، خاصة أن عصر النفط قد أوشك على الرحيل كما أوشكت في نفس الوقت زوارق البحر المتوسط أن تلتهم العقول الشبابية العربية في هجرة من دون رجعة.

وناسه

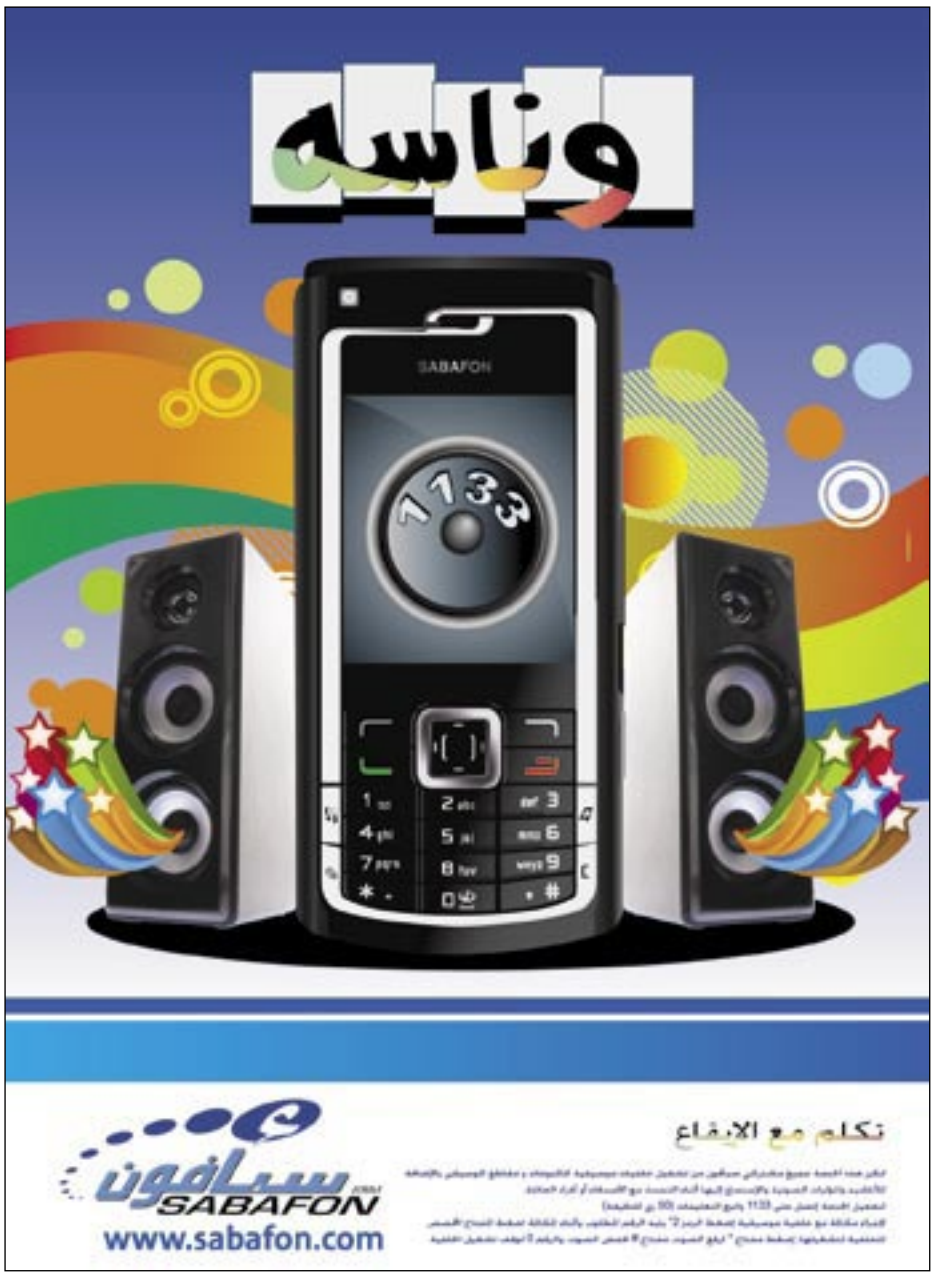

تكلم مع الإبداع
سبأفون
SABAFON
www.sabafon.com

بسم الله الرحمن الرحيم
وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون
صدق الله العظيم

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره
وبقلوب ملؤها الأسى والحزن
نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الاستاذ القدير

حسن العديني

وجميع أفراد أسرته الكريمة

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى «والده»
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد
بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبله قبولاً حسناً
ويسكنه فسيح الجنان ويعصم قلوب
أهله وذويها بالصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيف: أحمد الشلفي

البدوي وابو الرجال يطالبان بحمايتهما من الشيخ القوسي

تسير قضية البدوي وأبو الرجال مع ضباط المنطقة الرابعة بمحافظة صنعاء في ذات الاتجاه الذي سارت عليه قضية رعوي إب الذي قتل في أروقة البحث الجنائي بالمحافظة، وما زالت تداعياتها عالقة في الأذهان. فالمعتدون في كلا القضيتين ضباط أمن يستندون على الدعم القبلي.

يتهم البدوي وأبو الرجال الشيخ عبدالحميد القوسي، قريب وكيل وزارة الداخلية، بمساندة الضباط المعتدين على أرضيتهم، والشروع بقتل حارس الأرضية التي ينازعهم الضباط على ملكيتها.

محاضر نيابة جنوب غرب التي قيدت القضية برقم 362 لسنة 2009، تؤكد أن الشيخ القوسي قام بتقديم عريضة شكوى إلى رئيس نيابة الاستئناف ضد عضو نيابة جنوب غرب، مشككا بعدم قيامهم بواجبهم وفقاً للقانون. تلك الشكوى التي رد عليها عضو النيابة بأن الشيخ القوسي غير ذي صفة في القضية، كما أوضح عضو النيابة أنه لم يتمسك بالنظر في القضية، بل سبق له أن رفضها فور ورودها نظراً للزحمة الشديدة، ولكنه ألزم بها.

وتشير ذات المحاضر إلى حضور الشيخ القوسي إلى جانب المقدم حسين مجلي وتأييده لرفض الأخير عدم التوقيع على محضر التحقيق الذي أجرته النيابة.

كما تشير محاضر التحقيق التي أعدتها أقسام الشرطة وإدارة أمن المنطقة الرابعة بمحافظة صنعاء التي يتهم البدوي وأبو الرجال مديرها ومدير البحث في ذات المنطقة وضباطاً آخرين، بأن هناك 3 أشخاص تناوبوا على ادعاء ملكية الأرض، آخرهم المقدم حسين مجلي مدير البحث الجنائي في المنطقة الرابعة، والذي قام بمعية مجموعة من الجنود بأخذ البدوي وشخصين آخرين من وسط الأرضية وإيداعهم قسم شرطة بتهمة الاعتداء على أملاك الغير، كما أن المقدم حسين مجلي مارس دور المحقق مع أحد الشهود في المحاضر التي تم إرسالها من قسم شرطة بيت بوس إلى نيابة سنحان وبلاد الروس والتي قيدت القضية لديها برقم 218 لسنة 2009، وكان المدعي بالملكية في تلك المحاضر هو الشيخ محمد علي الأشبط، وتولى التحقيق في تلك المحاضر مع الشيخ الأشبط إدارة أمن المنطقة الرابعة بمحافظة صنعاء، في حين تولى التحقيق مع البدوي وشخصين إلى جانبه قسم شرطة بيت بوس.

ويقول البدوي إن النيابة أفرجت عنه بضمانة تجارية ولعدم تقدم أي مدع ضده، وإن الضباط كانوا يريدون ابتزازه باسم مستعار، وإن أحد الشهود ذكر في تلك المحاضر أنه سبق أن كان هناك خلاف على الأرض مع أصحاب سنحان، وتحديداً مع أشخاص من بيت الأحمر.

وبحسب شهادات الشهود فإن محمد مجلي شقيق حسين مجلي يملك الأرضة محل النزاع منذ 20 عاماً، أي أن عمر الشهادة التي قدموها يساوي عمر أصغرهم، في حين أن المدعي محمد مجلي كان عمره عند الشراء 15 عاماً، ويدعي شراءها من جمعية الإسكان عام 1991.

محاضر قسم شرطة حدة تم إرسالها إلى نيابة جنوب غرب الأمانة في 20/.../2009، وقيدتها النيابة برقم 1120 لسنة 2009. وبتاريخ 2009/8/10 فصلت النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى. وجاء في قرار النيابة "لم يقدم الشاكي محمد عبدالله مجلي أي وثائق تبين شراءه من الإسكان عام 1991 حسب دعواه، ولم يحضر أي أدلة على الملك سوى شاهدين من أصحابهم".

وكما جاء في محاضر التحقيق التي أعدتها نيابة جنوب غرب الأمانة فإن عضو النيابة أثناء سرده لرئيس نيابة الاستئناف وقائع القضية بناء على شكوى الشيخ القوسي أبدى إعجابه كيف أن محاضر التحقيق السابقة والدعوى التي قدمت إلى النيابة في وقت سابق كان المدعي للملكية والشراء من الجمعية السكنية شقيق المقدم حسين مجلي، وكان يتردد على النيابة في فترات متباعدة برفقة شقيقه الذي قدم الدعوى بواسطة المحامي وبحضور المقدم حسين مجلي دون اعتراض من الأخير، وبعد الفصل فيها في ذلك الوقت عادت القضية مرة ثانية بعد اقتحام المنزل، وفي هذه المرة ادعى حسين مجلي الشراء من جمعية الإسكان والحيازة وليس أخوه!

وأضاف أن رئيس لجنة شراء أراضي موظفي البلدية سابقاً قد رد على مذكرة النيابة الموجهة إليه بتاريخ 2009/11/24 ورقم 2599 بأن الأرض محل النزاع لا توجد في البلك الذي يدعي حسين مجلي وجودها، وأن صورة المستند الذي قدمه بعد أن شطب الرقم المسلسل منه يقع في بلك آخر، وأن الرقم التسلسلي يعد عنصراً أساسياً لمراجعة جميع وثائق المستندات حسب رد رئيس جمعية شراء أراضي الجمعية.

البدوي وأبو الرجال طالبا وزير الداخلية ومدير أمن محافظة صنعاء بتنفيذ توجيهاتهما التي استندا عليها في السير في قضيتهما، وحمايتهما من التهديد الذي يتعرضان له من مرافقي الشيخ القوسي وضباط المنطقة، وكذلك تنفيذ قرار النيابة وإعادة المتهمين إلى الحبس.

أهالي قرية المجحفة في لحج يناشدون مدير الأمن إيقاف طلق النار في قريتهم ومزارعهم

يتقدم أهالي قرية المجحفة م/لحج بمناشدة الأخوين مدير أمن محافظة لحج ورئيس نيابة المحافظة، يشكون فيها استمرار مجاميع مسلحة بإطلاق النار في قريتهم ومزارعهم في أوقات متفرقة، مستغلين الانفلات الأمني الموجود.

وقالوا إن التفلت الأمني أحد الأسباب الرئيسية في وفاة 3 أشخاص، وهم الشاب محمد عبدالله قاطش، الشيخ سعيد صالح الغريبي، والجندي سمير سعيد، وسبب في قلق الأهالي.

وأضافوا: لقد تغيرت حياة الناس في القرية، فبدلاً من سماع أصوات العصافير يسمع أصوات الرصاص، وبدلاً من ريحة الفل والكاذي يشتم رائحة البارود. ولا نقول في هؤلاء إلا حسبنا الله ونعم الوكيل.

حق الرد

الأخ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم

طالعتنا صحيفتكم الكريمة بموضوع للصحفي شفيع العبد الذي سبق واختلفت معه سابقاً حين كنت مدرباً لفريق تضامن شبوة، وعرفت عنه أنه دائما البحث عن الإثارة فقط دون تحري المصداقية والحقيقة، والعدد 213 بتاريخ 16 نوفمبر 2009، حيث كان الأحرى قبل كتابة المقال تحت عنوان «مهزلة أخلاقية بطلها المدرب عادل المنصوب»، تحري الحقيقة وله الحق في كتابة ما يشاء، وللعلم هو يعرف أخلاقي ويشهد هو بنفسه، وكان عليه الاتصال بي لمعرفة الحقيقة ثم نقل الواقعة كما هي، ولكن من خلال كتابته وسرد بعض العبارات الدالة على المهزلة الأخلاقية عن بعض الصحفيين.

وأتمنى كتابة الرد في نفس المكان وإحقاقاً للحق ولمعرفتنا بمصداقية جريدتكم ووقوفها مع الحقيقة.

بدأ الكاتب بالقول بأنني وقعت لنادي شمسان بعد توقيعي لعقد مع نادي النصر بالضالع، وأنني أخذت مبلغاً ثم رحلت. وأرفق صورة للعقد الموقع، وكذا سند استلام الراتب.

وأحب القول بأن إدارة نادي النصر والتي أكن لها كل الاحترام والتقدير ولجماهيرها ولاعبيها، تواصلت معي في 2009/9/20، وأبديت لهم الموافقة المبدئية، ولمعرفتي بظروفهم لأنني سبق تدريبهم وتعاملي معهم فقد حضر رئيس ونائب رئيس النادي الى إب وكذا الأمين العام وإداري، والذين كان معهم عزاء أحد أصحابهم في مدينة تعز، وعلى طريقهم جلسوا معي في تاريخ 2009/9/28 في منزل أحد الزملاء، وتم الاتفاق الأولي على أن أساس أسبوع أنهي فيها بعض الأمور الخاصة بالعمل وأعمال خاصة وأنزل إلى الضالع، وفعلاً تم النزول في تاريخ 2009/10/5، إلى الضالع، ولكن نظراً لعدم وجود ملعب خاص بالتدريب وكذا السكن، فقد رجعت إلى إب، والإتفاق معهم على تجهيز ذلك، وانتظرت أسبوعاً ونزلت إلى الضالع مرة ثانية. وللعلم لم يكونوا قد جهزوا السكن بشكلٍ نهائي، وعدم التحرك بشأن ملعب التدريب. وفعلاً تم استلام راتب يوم 2009/10/14 والتوقيع على عقد بشكل صوري فقط باعتبار أن هناك عدة نقاط لم نتفق عليها ومرفقة ضمن العقد، ولكن بطلب منهم حتى يتم إخلاء عهدة الراتب من المسؤول المالي. وفعلاً قمت بالتدريب حتى تاريخ 2009/11/8، وخلال هذه الفترة جهزت الفريق ولعبنا عدة مباريات وجدت:

1 – عدم الموافقة على نقاط التعديل.

2 – السكن غير لائق لإدخال اللاعبين المحترفين ومساعد المدرب فيه.

3 – استعمال مرافق السكن من أشخاص يجلسون بالنادي.

4 – الملعب الخاص بالتدريب غير جاهز ولا يتحركون لإصلاحه إلا ببطء.

5 – ملعب التدريب بالضالع لا نستطيع التدريب عليه.

6 – الملعب الخاص بالنادي تمر السيارات بل والشاحنات فيه.

7 – ظروف النادي المالية لا تساعد على جلب محترفين ذوي مستويات عالية.

وعليه فقد تم رفع تقرير نهائي ورفع متطلبات الفريق الفنية، وتسليمها. وفجأة وجدت أن العقد قد تم التوقيع عليه من رئيس النادي ووضع ختم النادي عليه والرفع بعدم معرفتهم برحيلي ومخاطبة الإعلام وكذا الكتابة بالشبكة الالكترونية انترنت عبر الصحفي المحترم، والذي هدفه فقط التشهير بالآخرين والقذف بألفاظ لا يجب أن تصدر من صحفي له اسمه بالساحة الإعلامية بالجمهورية اليمنية.

وحقاً لم أكن أحب الرد لانشغالي بعملي، ولأنني لا أحب الرد لأناس يسيئون، ولكن حق الرد جعلني أكتب هذا الرد وأتمنى نشره أسوة بما نشر سابقاً.

ولكم جزيل الشكر

وللعلم بأن الله شاهد على كل كلمة كتبتها.

الكاتب: عادل أحمد المنصوب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون

صدق الله العظيم

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره
وبقلوب ملؤها الأسى والحزن
نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الاستاذ القدير

حسن العديني

وجميع أفراد أسرته الكريمة

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى «والده»
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد
بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبله قبولاً حسناً
ويسكنه فسيح الجنان ويعصم قلوب
أهله وذويها بالصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

فوزي غالب، عبدالباري طاهر، علي الحريبي، عبدالعزيز الزارقة، سامي غالب، بشير السيد، محمد الغباري، نبيل سبيع، عبدالعليم مقبل، طارق السامعي وأسرة «النداء»

مكر التاريخ

عبدالباري طاهر

جاءت مذكرة التفاهم عام 2000 بين العربية السعودية واليمن كثمرة أو عطاء لحرب 94 بالقدر الذي كانت اتفاقية أخوة عربية وصداقة إسلامية عام 1934 كثمن لهزيمة جيش الإمام يحيى للحرب. فبينما استولت سلطنة نجد والحجاز حينها على 3 محافظات من أهم محافظات اليمن: جيزان، نجران، وعسير، كجزء من اليمن والدولة اليمنية مئات السنين، وتحديداً منذ توحد الكيان اليمني في الدولة الحميرية.

كانت «حجة» عبدالعزيز آل سعود قوية بفضل السلاح والمال والدعم البريطاني، ولكن الاتفاقية أبقت خيطاً واهياً ربما للتذكير بالحق والهزيمة.

لا أعقد مفاضلة بين الاتفاقية والمذكرة فكلاهما قد وضع لغماً مدمراً للعلاقة اليمنية السعودية منذ البداية، وكان استيلاء آل سعود على هذه الأرض اليمنية عبر عدة حروب ابتداء من قتل 3 آلاف حاج في تنومة عام 1932 مروراً بحرب 1934، وحرب الجمهوريين والملكيين 62 - 70 والاستيلاء على الشرورة والوديعة عامي 70 و73، وتشجيع الحروب الداخلية داخل الشطرين وبين الشطرين (حرب المنطقة الوسطى) وحرب 72 و79. واللافت أن هذه الحروب الكريهة قد آلت إلى الوحدة «كمكر للتاريخ» كفلسفة هيجل.

وعندما طرحت دولة الوحدة أو قبلت بترسيم الحدود لم تستجب الدولة السعودية لأنها تدرك أن الترسيم في زمن القوة لا يحقق أهدافها.

تأخرت مذكرة التفاهم بضعة أعوام عن حرب 1994 التي وضعت الجنوب في مواجهة الشمال ووضعت الحكم في مواجهة سافرة مع إرادة وأماني أبناء شعبه. لم تعلن مع المذكرة أو بالأحرى لم يشر إلى أي «اتفاقيات سرية» أو ملاحق.

صحيح أن السعودية قد تعهدت بإنشاء معاهد فنية وتقنية متخصصة لتدريب العمالة اليمنية، وحدد لها مبلغ يصل آلاف الملايين من الدولارات، ولكن المعاهد والمبلغ ذهبت مع الريح ولم يعد يتحدث عنها أحد.

الحرب السادسة في صعدة وعمران بدأت الكشف عن جوانب من كهوف في قمة جبل جليد المذكرة المومى إليها. فقد أشارت بعض التصريحات عن وجود تحالف استراتيجي بين الرياض وصنعاء، وقد ترافقت هذه التصريحات مع دخول السعودية على خط الحرب في صعدة، والتي دخلتها بضجيج إعلامي، وخطاب حربي ناري، ومطالب بما يشبه إزاحة الجبال عن مواقعها، وإعادتها عشرات الكيلومترات للوراء. واستقبلت الحرب التدميرية السعودية الآتية من الجو والبر والبحر، والتي أتت على ما تبقى من حجر وبشر وشجر ومعالم حياة في هذه المناطق..استقبلت هذه الحرب التدميرية بابتهاج وحماس شديدين للعدوان السعودي على الأرض اليمنية، وكانت أبرز نتائجها منذ البداية تهجير العشرات من القرى واليمنيين في الجانب السعودي إلى العمق. في حين جرى الحديث عن الاستيطان وإعادة الاستيطان لمناطق الحدود في الجانب السعودي. فهل تضمنت مذكرة التفاهم اقتلاع اليمنيين في الحدود بين الدولتين إلى مناطق أخرى.

لقد أجاب العدوان السعودي على غموض في هذه الحرب المتكررة والكريهة. فلكي تطرد الدولة السعودية مئات وآلاف المئات والآلاف من أبناء عسير والمخلاف لابد من حرب في صعدة تستمر بضع سنوات. فما كان باستطاعة السعودية الحديث -مجرد الحديث- عن تهجير المواطنين في عسير الجبال والتهايم لولا حرب صعدة.

الحرب في صعدة التي تدخل عامها السادس قد استهدفت في مداها القريب والعاجل طرد المواطنين بالقتل حد الإبادة في محافظات صعدة وأبها وجيزان وعمران ومناطق من حجة والجوف. لهذه الغاية المقيتة والتي سبق إليها ستالين وأتاتورك وصدام حسين والفاشية والنازية، وفشلت كلها في اقتلاع أبناء الأرض من بيئتهم، ولكن هذه الحرب المكرورة والمتناسلة لا تزال تخبئ أكثر مما تعلن، وهي لا تدور فقط في هذه المحافظات، ولكنها تدور أيضاً في عقول وقصور الحكام الذين يتقاتلون على اقتسام «المستقبل»! في حين يضيق بهم الحاضر.

الحرب ابنة شرعية للفساد والاستبداد في البلدين الجارين والشقيقين، وهي هروب من جرائم إلى أكبر فأكبر، وتعبير مكثف عن حالات من اليأس والضعف والخوف. الخوف من أنفسهم ومن أعدائهم الحقيقيين «شعوبهم»، وهي عودة «غير حميدة» للمناطقية والقبائلية والطوائفية التي اعتقدنا أننا قد تجاوزناها.

في تصريحات مسؤولينا وخطابنا الإعلامي ووعظ «السلف غير الصالح» حرص مريب على تدويل الحرب وجر أطراف إقليمية إليها. كما أن الخطاب السياسي شديد التأكيد على طائفيتها واستمراريتها.

الكارثة أن تصبح الحروب المستدامة وجرائمها مناجم ذهب، ومصدر ثراء، وأن تكون الحروب الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحكم أو المكوث في الكرسي أو صياغة اقتسام جديد.

الحرب في صعدة ودفع الحراك الجنوبي بالإرهاب وتهجير السعودية لأبناء عسير والمخلاف شأن الصراع الفلسطيني -الفلسطيني وحصار غزة والإرهاب في العراق والحرب في السودان ليس مؤامرة أمريكية ولا مكيدة صهيونية، ولا نزعة شيطانية، وإن كانت تحقق وتضمن المصالح الأمريكية الاستعمارية، وتخدم الاستيطان الإسرائيلي، وقد يؤذن بغروب نظام عربي فسد وفقد الرشد. فهو مكر التاريخ «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين» الآية (الأنفال: 30).

بدايات التمرد المحدود وتطوراته وامتداداته ودخول السعودية قد كشف مكر «مذكرة التفاهم».

ما لا ينبغي أن يُنسى أن حرب 34 قد بدأت بقتل 3 آلاف حاج يمني في أقل تقدير في تنومة. أما حرب مذكرة التفاهم -إن صح التعبير- فقد سبقها إحراق 18 مهاجراً يمنياً، وعلى مقربة من التنومة في خميس مشيط. وفي حين اكتفى الإمام يحيى بإثارة القضية عبر المفاوضات، ثم فوض عبدالعزيز آل سعود فإن قصة إحراق أجسام 18 مهاجراً لم تلق أي احتجاج رسمي، ومرت الجريمة بسلام.

نحن أمام إرهاب «رسمي ومتناسل» ومتوسع، فالحرب في مران قد امتدت إلى عديد من محافظات الشمال، ويجري دفع الاحتجاج الجنوبي السلمي بالإرهاب بأساليب مدمرة وخبيثة، وبدخول أمريكا الحرب لتبرر ضرب البدو الرحل بصواريخ كروز، يأخذ الإرهاب بعداً دولياً، وهو ما يريده حكم فشل في التنمية والبناء وفرض هيبة النظام والقانون والحفاظ على وحدة سلمية وديمقراطية.

الحريصون على عولمة الحرب لا يتعظون بباكستان وقائدها القوي «برويز مشرف»، كما لا يأخذون العبرة من العراق والصومال وأفغانستان، وسيجدون أنفسهم ضحايا حرب أوقدوها.

المقالح ضحيتنا...

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

منذ أكثر من 3 أشهر أدخل محمد المقالح في "الغيب" الأمني، وفي هذه الفترة القاسية والممتدة كان على الجميع التحول لشهود صامتين ومذعورين أمام الرعب الذي تخلفه سهولة انتزاع حياة كاملة من قريبهم وإلقائها في الصمت دون إجابات، في سابقة لم تحدث قبلاً في العهد اليمني الحديث، أي عقب الوحدة، حيث تتم حراسة "الإخفاء" لشخصية عامة بضراوة وحرص، وتفكيك التضامن من حولها وصده تماماً، بشكل يفتح الباب أمام المخيلة على احتمالات مؤلة عن مصيره.

لم يُحدث كل هذا الزمن ردود فعل ولا اهتزازاً في الضمير، ويُمكن بسهولة مشاهدة أن المخفي مع المقالح هو التزام الناس وضميرهم وتعاطفهم وقدرتهم على التضامن والتصدي للاعتداء على الحياة. لم يستقل أعضاء من اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، رفاق المقالح، احتجاجاً على إخفائه، ولم يتخذ المكتب السياسي، أو الدكتور ياسين أمين عام الحزب، موقفاً يُحدث فرقاً في الأمر. هل لأنه "شمالي" مثلاً ويجب التعاطف الآن مع المعتقلين الجنوبيين فقط كي لا يتفكك الحزب أو لا تأخذ الشبهة قيادات الحزب من انحيازات مناطقية لها؟ لا يشكك هذا الكلام من عدالة قضايا معتقلي الجنوب، ولكن المقالح وضع استثنائي حيث مازال مخفياً منذ اختطافه، وحياته مهددة فعلياً. مازال الجميع، في الاشتراكي والمشترك، يتبادلون الابتسامات والأحاديث الهاتفية، ويبرمون الاتفاقات السياسية سراً وعلناً مع جلادي المقالح ومختطفيه بدون حتى أن يتذكروه.

هل فعل زملاؤه أيضاً ما يحدث فرقاً؟ هل استقال مجلس نقابة الصحفيين احتجاجاً على الأمر؟ أو هل اعتصموا بشكل متواصل في مكتب النائب العام لاختبار وعوده بالكشف عن مصير المقالح وإجباره على تنفيذها؟! لم يشاهد أحد نقيب الصحفيين، ياسين المسعودي؛ الموظف الرسمي الكبير في الصحيفة الرسمية الأولى التي تتحدث عن بلد مواطنة وحقوق وضمانات دستورية للحريات، يتحدث عن المقالح أو يدافع عنه، وعلى الصحفيين الاكتفاء من نقيبهم بكونه مهذباً وخجولاً وضعيفاً كما يبدو.

إن تجريد المقالح من التضامن والفعل الجاد، والاستمرار في إخفائه حتى الآن، هو عنوان عريض لسقوط أخلاقي ونقابي وسياسي نتشاركه جميعاً بدون استثناء.

علينا أن نفعل شيئاً، أي شيء يحدث فرقاً، فلا يمكن أن نستمر هكذا في التآكل تحت وطأة الذنب والفشل والإحساس المستمر بخذلانه وأسرته. ولا أريد الاحتفاء بالمقالح كبطل أو مناضل، كونه ضحية للأجهزة الأمنية والنظام القمعي، وفشل النقابة والحزب الاشتراكي واللقاء المشترك. أريده، كما أسرته، بالقرب منا، حياً وسليماً بخطاياه وانفعالاته وحيويته. ولا يجب الاكتفاء بتحوله إلى أيقونة أو إطار تضامني في زوايا الصحف، حيث يفقد معناه الإنساني مع الزمن، ويصبح إحدى قضايانا الفاشلة التي نرثيها باستمرار.

من يخشى نصر أبو زيد؟

إلهام مانع
elham.thomas@hispeed.ch

"من الذي يملك أوطاننا؟".

تساءل مفكرنا الجليل نصر حامد أبو زيد. وكاد أن يكون مندهشاً.

فهل اندهشتم؟

وأنا لن أردد السؤال من بعده. ولن أسأل. فالجواب نعرفه، أنتم وأنا. أمام أعينكم. فهل رأيتوه؟

ولأن لكل سؤال مقدمة، دعوني أقص عليكم الحكاية من بدايتها. بعدها اطرحوا السؤال على أنفسكم، لكن في صيغة أخرى. اسألوا أنفسكم: من يخشى نصر أبو زيد إلى هذا الحد؟ وحينها ستفهمون.

البداية تعرفونها. خبر سمعتموه، بعد أن كررته وسائل الإعلام: منعت سلطات الأمن الكويتية يوم الثلاثاء الموافق 16 ديسمبر مفكرنا الجليل نصر حامد أبو زيد من دخول الكويت. كان مدعواً من قبل مركز الحوار للثقافة (تنوير) والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ليلقي محاضرتين عن "الإصلاح الديني في الدولة الدستورية" وعن "قضايا المرأة بين أفق القرآن والفكر الفقهي".

كان مقرراً أن يحاضر. فمنعوه.

منعوه رغم أن وزارة الداخلية الكويتية منحته تأشيرة دخول.

ولأن التأشيرة كانت على جواز سفره، سافر وهو مطمئن. ظن أنه يتعامل مع دولة ذات مؤسسات. وكنا نظن الكويت كذلك. لكن ظنه خاب عند وصوله إلى مطار الكويت.

لماذا منعوه؟

قالوا "منعناه حماية له". قالوا إن الحكومة الكويتية، التي وفرت الحماية للرئيس الأمريكي السابق بوش بجدارة، غير قادرة على توفير الحماية الأمنية للمفكر المصري. وذكّروا بفتوى إهدار دمه الشهيرة. خافوا أن يتعرض لمحاولة اغتيال!

هل ابتسمتم؟ أنا أيضا كدت أبتسم.

فالمذهل حقاً، أن من ردد هذا العذر (الذي لن أصفه)، توقع أن نصدقه.

كالنعامة تدفن رأسها في التراب وتنسى أن تغطي مؤخرتها. أليست كبيرة؟ المؤخرة، لا النعامة.

وصمتوا عن الجعجعة التي أثارها إسلاميون كويتيون، ينسى المرء أسماءهم من فرط تشابههم في اللفظ والفكر. من فرط إصرارهم على إقصاء الآخر، أيا كان هذا الآخر.

وصفوا مفكر القرن الحادي والعشرين بـ"الزنديق"، و"الكافر"، و"الملحد". وكلهم، أراهنكم، لم يقرأوا سطرا من كتبه. اعتمدوا على السمع. "طوبى للعقلاء، وغفر الله للببغاوات"، على حد قول مفكرنا الجليل.

لكن ألفاظهم كما ترون تتناسب مع فكرهم، وتعكس ببساطة متناهية رؤيتهم للعالم. ولذا، اسمعوني

● نصر أبو زيد

جيداً، لم يكن غريباً أن يصفوه هكذا. هل انتبهتم؟ موقفهم لم يكن غريباً. هم إسلاميون، وفكرهم متطرف. هل نتوقع منهم أن يلاقوه بالأحضان والزهور؟

ولأن الأمر كذلك، فإن دعوتهم إلى منعه أيضا طبيعية.

هم يرون فيه عدواً. عدواً تمكن بجدارة من تعرية خطابهم الديني.

فمفكرنا عندما قال إن "النصوص الدينية تأنسنت منذ تجسدت في التاريخ واللغة وتوجهت بمنطوقها ومدلولها إلى البشر"، لم يفعل أكثر من أن سحب البساط من تحت أقدام هؤلاء الذين يعتاشون على، ويرتزقون من الخطاب الديني، بعد أن حولوا النصوص إلى صنم يعبدونه.

لذا، أكرر، لم يكن موقفهم مفاجئاً. بل كان طبيعياً، يتماشى مع نسق فكرهم.

السؤال الذي يجب طرحه هو: إذا كان من الطبيعي أن يطالب إسلاميون بمنع دخول نصر أبو زيد إلى الكويت، فهل كانت استجابة السلطات الحكومية لهذا الطلب مفاجئة؟

بعضكم سيرد بنعم، ويذكر بأن نفس هذه الجهات الحكومية سمحت بدخول المفكر محمد أركون الكويت العام الماضي.

وتحديداً هذه المقارنة بين نصر حامد أبو زيد ومحمد أركون هي التي تفسر التفاوت في موقف السلطة. وهي التي تظهر في الواقع أن منع دخول أبو زيد لا يجب أن يكون مفاجئا، بل يتماشى هو الآخر مع طبيعة أنظمتنا الحاكمة.

المفكر الكبير محمد أركون كان ولازال مهموماً بدراسة النص الديني، والقرآن تحديدا، دراسة علمية، وبصورة نقدية تفكيكية، مستخدماً في ذلك مناهج بحث علمية حديثة. تماماً كمفكرنا أبو زيد.

لكن الدكتور نصر حامد أبو زيد قرر في الوقت ذاته أن يعري المدلولات السياسية لتفكيك الخطاب الديني، معبراً عن استقلاليته كمفكر ومثقف.

قرر ألا يصمت عن الزواج القائم بين خطاب السلطة السياسية والخطاب الديني. قال ببساطة إنهما وجهان لعملة واحدة. كل يعتمد على الآخر، وكل يستمد بقاءه من الآخر.

هل نسيتم ما قاله في نقد الخطاب الديني؟

"إن دعوى احتكار الحقائق، وما يترتب عليها من دعوى احتكار القرار، تمثل الأساس النظري لمفهوم الحاكمية الديني، ولا يكتفي الخطاب السياسي بهذه الدعوى الخطيرة، بل يقرنها بدعوى لا تقل عنها خطورة من حيث قيام مفهوم الحاكمية عليها، تلك دعوى الصواب الدائم وعدم اقتراف أي خطأ. وتتبدى هذه الدعوى واضحة في تحميل الخطاب السياسي كل أوجه القصور والعجز في سياساته، بل وكل أزمات الواقع ومشكلاته، على أكتاف المواطن العادي...".

بكلمات بسيطة، لم يكتف نصر أبو زيد بنقد الإسلاميين، وتعرية خطابهم، بل انتقد أيضا السلطة السياسية التي تعتمد على هذا الخطاب في تبرير بقائها حتى وهي تحارب الإسلاميين.

وهو ما يعني بداهة، أن أي حديث عن إصلاح ديني نسعى إليه في أوطاننا لا معنى له دون إصلاح سياسي مرادف له.

الاثنان يأتيان معاً.

نصر أبو زيد لم يمسك العصا من الوسط. وضع إصبعه على الداء، ووصف الدواء في الوقت ذاته.

ولأنه كذلك كان خطراً، ليس فقط على الإسلاميين، الذين جعجعوا لغطاً، بل على السلطة التي منحته التأشيرة ثم أدركت أن محاضرة تجمع في عنوانها "الإصلاح الديني" و"الدولة الدستورية"، ستعري عورتها. فغيرت رأيها.

لم يكن موقف السلطات الكويتية مفاجئاً.

تماماً كموقف الإسلاميين وحناجرهم الزاعقة.

في الواقع، المفاجأة الوحيدة والسارة، كانت في الموقف الملتزم المتحدي الراقي لمنظمي الندوة، الذين أصروا على عقد الندوة في وقتها، واتصلوا بالمفكر نصر أبو زيد، الذي ألقى محاضرته على مدى ساعة كاملة. لسان حالهم: "حتى لو منعتموه من دخول الكويت، فصوته، ومعه فكره، معنا!".

إصرارهم وإصرارهن أظهر أن الأمل في الإصلاح قائم.

وإن الإنسان في أوطاننا هو حامل شعلة هذا الأمل.

فالإنسان، لا تنسوا، هو الحل.

الإنسان.

الجانب الذي يهمّنا في كوبنهاغن

بقلم: توماس فريدمان

استمعت إلى وزيرة الشؤون الاقتصادية والتجارية الدانمركية وهي تتحدث عن كيفية استعانة بلادها بالضرائب المرتفعة على الطاقة من أجل تحفيز الابتكار في مجال الطاقة الخضراء ثم إقدامها على إعادة تدوير العائدات من هذه الضرائب إلى الصناعة الدانمركية والمستهلكين الدانمركيين لكي يسهل عليهم صناعة هذه التكنولوجيا النظيفة الجديدة وشرائها. لقد بدت الفكرة بأكملها سديدة. كما بدا وكأن الدانمركيين ألقوا نظرة من حولهم بعد الحظر النفطي العربي في العام ١٩٧٣، واكتشفوا أنهم يعتمدون بالكامل على نفط الشرق الأوسط ثم وضعوا استراتيجية طويلة الأمد لكي تستحيل الدانمرك إلى دولة مضمونة من حيث الطاقة ولإطلاق صناعة جديدة في الوقت ذاته.

كلما استمعت إلى الوزيرة الدانمركية، لينيِ إيسبرسن، فكرت في بلادي التي استمعت فيها مراراً وتكراراً إلى رجال السياسة الأميركيين وهم يقولون إن اقتراح زيادة بقدر ١٠ سنتات على الغالون في الضرائب على الوقود لكي تمسي الولايات المتحدة أكثر استقلالية على صعيد الطاقة ولتحفيز الفعالية من حيث الوقود "خارج النقاش السياسي"؛ وهو فعل من شأنه أن يضمن نهاية حياتهم السياسية.

ليس في الدانمرك. فطرحت السؤال التالي على الوزيرة الدانمركية: "أخبريني، ما الكوكب الذي يتحدّر منه شعبك؟"

ضحكت إيسبرسن. لكنني لم أضحك. إلى متى سنواصل نحن الأميركيون الاعتقاد بأننا قادرون على معرفة الازدهار في القرن الحادي عشر في حين أن المسائل المثلى – سواء أكنا نتحدث عن الطاقة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو العجز – "خارج النقاش السياسي". تم إبعادها من قبل تحالف مختص ومؤلف من أعضاء مجموعات الضغط السياسية الفاحشة الثراء ومن مقدمي البرامج الذين يتمتعون بنبرة قوية ويقضون على أي شخص يعترض طريقهم والمستشارين السياسيين الذين يحذّرون قائلين إن الرجل السياسي الذي يطلب من الأميركيين الاضطلاع بأي عمل هام وصعب في آن سيقضي حتماً على حياته السياسية، ومن المواطنية التي لا تسعى حتى وراء الأمور المثلى بعد الآن لأنها تعتقد أنه يستحيل تحقيقها.

المعذرة، ولكننا لا نتحمّل كلفة رفض الأفكار الجيدة التي برهنت عن فعاليتها في المجتمعات الديمقراطية/الرأسمالية الأخرى ووضعها خارج النقاش السياسي – وبخاصة إن أردنا بناء اقتصاد معرفة يخلق الوظائف الجيدة وهذا ما يسعى الجميع إلى تحقيقه.

قالت إيسبرسن، "على الرغم من أن الضرائب على التكنولوجيا البيئية مرتفعة هنا وعلى الرغم من معرفتنا أن الأمر لن يلقى رواجاً بين الشركات والصناعات، شكّل ذلك فرقاً شاسعاً بالنسبة إلينا. فقد ألزم شركاتنا بكسب المزيد من الفعالية من حيث الطاقة والتمتع بالابتكار، وعلى ذلك فجأة أننا كنا نخترع الأمور التي لم يخترعها أي شخص آخر لأن شركاتنا احتاجت إلى منافسة الشركات الأخرى."

أقام كل من معهد الدراسات البيئية ودراسات الطاقة، وهو مركز أبحاث مستقل، وسفارة الدانمرك جلسة إعلامية مؤخراً حول الطريقة التي تستند إليها الدانمرك لتتمتع باقتصاد الكاربون المنخفض. إليكم بعض المقتطفات من هذا اللقاء:

على الرغم من أن الدانمرك لا تزال تولّد معظم كهربائها من الفحم، "فمنذ العام ١٩٩٠، قلّصت انبعاثات غازات الدفيئة فيها بنسبة ١٤%. وفي الإطار الزمني ذاته، بقي استهلاك الطاقة في الدانمرك ثابتاً ونما الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة تفوق ٤٠%. تشكّل الدانمرك الدولة الأكثر فعالية من حيث الطاقة في الاتحاد الأوروبي؛ بفضل تسعير الكاربون وذلك من خلال فرض الضرائب على الطاقة والكاربون ونظام "تبادل حقوق الانبعاثات" وقواعد التشييد الصارمة وأنظمة وضع العلامات على الطاقة. وتولّد الطاقة المتجددة حالياً قرابة ٣٠% من الكهرباء في الدانمرك. ولا تزال الطاقة الريحية تشكل مصدر الطاقة المتجددة الأوسع، وتليها الكتلة الإحيائية.... اليوم، تضع كوبنهاغن ٣% فقط من نفاياتها في مدافن القمامة وتحرق قرابة ٣٩% منها لتوليد الطاقة للآلاف من المنازل."

كتبت مونيكا برازاد التي تعمل في مركز أبحاث السياسة في جامعة نورثويسترن في مقالة حول هذا الموضوع في الـ٢٥ من مارس عام ٢٠٠٨، أن الحكومة الدانمركية ترسل العائدات من الضرائب على الطاقة "إلى الصناعة وخصّصت معظمها لدعم الابتكار البيئي." وبالتالي، "يشجعون الشركات الدانمركية على تفادي الكاربون والمضي قدماً بالابتكار البيئي، ولا يلحق ذلك الضرر بالاقتصاد على صعيد المنافسة."

لهذا السبب تتمتع الدانمرك التي تضمّ ٥ ملايين نسمة، بشركات الطاقة الريحية والوقود الإحيائي والتدفئة والتبريد والفعالية الأكثر تطوراً في العالم. وتشكل تكنولوجيا الطاقة قرابة ١١% من صادرات الدانمرك. كما يدعم كل من صادرات النفط والضرائب على الطاقة العبور العام والفعالية من حيث الطاقة، ما يساهم في خفض الفواتير التي يتكبدها المستهلكون الدانمركيون.

من أين يأتي رجال السياسة الدانمركيين بالشجاعة للاضطلاع بالأمر الصائب – ولو كان ثمنه مرتفعاً؟ قالت إيدا أوكين، الناطقة باسم حزب البيئة/الاشتراكي الدانمركي، "لا نملك الكثير من الموارد. نملك دولة رفاه وعلينا المحافظة على هذا الوضع. علينا أيضاً مواصلة التفكير الاستشرافي والتحرّر من الماضي. من هنا نأتي بهذه الشجاعة. لقد شهدنا على نجاح هذه الاستراتيجية طوال ٣٠ عاماً. إنها تدرّ علينا بالأرباح. يتوسّل إلينا المتعاقدون الدانمركيون لكي نفرض المعايير الصارمة على مجال البناء مع العلم أنهم لو تمكنوا من كسب الفعالية وتلبية هذه المعايير هنا، سيتمكنون من التمتع بالقدرة التنافسية في أي مكان آخر في العالم برمته."

أيها المواطنون الأميركيون، صحيح أن قمة كوبنهاغن للمناخ الأخيرة منيت بالفشل في ما يتعلق بالتوصل إلى حلّ للمشاكل التي نواجهها في مجالي الطاقة والمناخ ولكن ذلك لا يعني أننا قادرون على تحمّل كلفة تجاهل هذه المشاكل – أو أننا قادرون على تحمّل كلفة تجاهل الدول الفردية، على غرار الدانمرك، التي توصلت إلى معالجتها بفعالية كبرى. نظراً إلى أن معدل البطالة في الدانمرك يصل إلى ٤% تقريباً مقارنة مع نسبة الـ١٠% التي نعرفها في بلادنا، ربما علينا التفكير في إدراج البعض من أفكارها في نقاشنا السياسي.

© c.2009 New York Times News Service

فليبدأ السباق

كوبنهاغن – لطالما اعتقدت أن معالجة التغيير المناخي تكمن في اعتماد استراتيجيتين أساسيتين – ألا وهما استراتيجية "يوم الأرض" واستراتيجية "سباق الأرض". استندت قمة كوبنهاغن حول تغيير المناخ إلى استراتيجية يوم الأرض. لم تكن نتائجها مبهرة للغاية. فقد طرح هذا المؤتمر سلسلة من التسويات المحدودة والمشروطة والفوضوية، ولم يكن واضحاً ما إذا كانت هذه التسويات ستساعدنا في الحدّ من التغيير المناخي بالسرعة والمستوى الضروريين.

بالفعل، إن أيّ شخص شاهد الطريقة الفوضوية التي تمّ من خلالها "تنظيم" هذا المؤتمر، والخلافات بين أعضاء الوفود التي اختتمت أعماله، سيتساءل إن كانت مسيرة الأمم المتحدة هذه التي بدأت منذ ١٧ عاماً من أجل بناء إطار عمل شامل للحدّ من آثار التغيير المناخي، تجدي نفعاً: يكثر فيها عدد البلدان – ١٩٣ – وتكثر فيها التعقيدات. أغادر هذا المكان وأنا على يقين تام من أن أميركا تحتاج إلى صبّ تركيزها الكامل على استراتيجية سباق الأرض. اسمحوا لي أن أفسّر لكم ما أرمي إليه.

قالت استراتيجية يوم الأرض إن الخطر الأكبر الذي تواجهه البشرية هو التغيير المناخي، وعلى المجتمع الدولي التضامن والإقدام على معالجة هذه المشكلة من خلال آلية عالمية جماعية بغية تدوين معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكاربون أو خفضها والتحقق منها، بالإضافة إلى نقل المليارات من الدولارات إلى التكنولوجيا النظيفة في الدول النامية لمساعدتها في المشاركة في هذه الجهود.

ولكن كما قال الرئيس البرازيلي، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، في المؤتمر، لن ينجح إطار عمل يوم الأرض هذا ما لم "تأخذ الدول على عاتقها الإيفاء بأهدافها" وما لم تسعَ الدول الغنية إلى مساعدة الدول الفقيرة في شراء مصادر الطاقة النظيفة.

ما كان سيحصل ذلك على نطاق واسع في ظلّ المناخ الاقتصادي العالمي الحالي. أما الوسيلة الوحيدة التي تتيح تحقيق هذا الهدف فتكمن في مواجهة "عاصفة مثالية" – عاصفة كبيرة بما يكفي لتنهي أخيراً النقاش القائم حول الاحتباس الحراري لا كبيرة بما يكفي لتتسبّب بنهاية العالم.

في غياب عاصفة مماثلة تؤدي من جديد إلى انقسام البحر الأحمر حرفياً إلى قسمين وتضع حداً للمشككين جميعاً في كون التغيير المناخي الكارثي خطراً واضحاً وقائماً، ستظل الضغوطات قوية في كل دولة بغية تفادي الحدّ الذي يمكن التحقق منه والملزم قانوناً من انبعاثات الكاربون.

هل يعني ذلك أن استراتيجية يوم الأرض كلها مجرّد إضاعة للوقت؟ لا. فالتفاهم العلمي حول المناخ الذي أوصلت إليه مسيرة الأمم المتحدة هذه والدافع العام إلى العمل الذي أحدثته عاملان قيّمان. وفي حال نجحت الآلية التي وضعها هذا المؤتمر لتمكين الدول المتقدمة والشركات من الحدّ من انبعاثاتها عبر تمويل حماية الغابات المدارية المطيرة، ستكون قيّمة إلى حد كبير.

على الرغم من ذلك، أدعم استراتيجية سباق الأرض. أعتقد أن تجنّب التغيير المناخي الكارثي مشكلة على نطاق واسع. أما المحرّك الوحيد المتوفر والكبير بما يكفي للتأثير في الطبيعة الأم هو الجشع: أي السوق. وحدها السوق المشكّلة بواسطة التشريعات والحوافز لتشجيع الابتكار الواسع النطاق في مجال مصادر الطاقة النظيفة والخالية من الانبعاثات، قادرة على إحداث انبعاج في الاحترار العالمي. لا سوق يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة أفضل من سوق أميركا.

بالتالي، على العدائين في سباق الأرض أن يهدفوا إلى حثّ مجلس الشيوخ الأميركي على تمرير مشروع قانون حول الطاقة يفرض سعراً طويل الأجل على الكاربون الذي من شأنه أن يحفز أميركا إلى أداء الدور القيادي في مجال التكنولوجيا النظيفة. إن شكّلنا قدوة حسنة للآخرين، سيتمثل بنا المزيد من الأشخاص طوعاً لا رغماً عنهم بموجب معاهدة صادرة عن الأمم المتحدة.

في الحرب الباردة، واجهنا سباق الفضاء: من سيكون الأول في إرسال إنسان إلى سطح القمر؟ شاركت دولتان فقط في هذا السباق ووحدها دولة واحدة كانت ستفوز باللقب. نحتاج اليوم إلى سباق الأرض: من سيكون الأول في اختراع التكنولوجيا الأكثر نظافة ليتمكّن الرجال والنساء من العيش بأمان هنا على كوكب الأرض؟

لعل أفضل ما كان الرئيس باراك أوباما قادر على فعله هنا في كوبنهاغن هو توضيح نية أميركا بتحقيق الفوز في هذا السباق. جلّ ما كان عليه فعله خلال الإدلاء بخطابه هو النظر في عينيّ رئيس وزراء الصيني والقول: "سأحثّ مجلس الشيوخ في بلادي على تمرير مشروع قانون حول الطاقة يفرض سعراً على الكاربون لإلحاق الهزيمة بكم في مجال التكنولوجيا النظيفة. إنه الإنجاز الذي سأضطلع به. فليبدأ السباق."

متى دفعنا أميركا إلى مسابقة الصين والصين إلى مسابقة أوروبا وأوروبا إلى مسابقة اليابان واليابان إلى مسابقة البرازيل، سنتمكن من تحريك منحنى الابتكار والتصنيع إلى الأسفل وخفض كلفة السيارات الكهربائية والبطاريات والطاقة الشمسية والريحية كي لا تظلّ منتجات كمالية خاصة بالدول الغنية بل سلعاً يمكن العالم الثالث استخدامها وإنتاجها حتى.

إن بدأنا الحديث بكلمة "مناخ"، قد نحفّز نصف السكان في أميركا للانضمام إلى العمل. وإن بدأنا الحديث بعبارة "صناعة جديدة" – صناعة تساعدنا في التمتع بالاستقلالية في مجال الطاقة والازدهار والأمان والابتكار والاحترام وفي التفوق على الصين في مجال التكنولوجيا النظيفة في الصناعة العالمية الأبرز التالية – سنفوز بصوت السكان جميعاً.

ولسبب جلي: حتى لو لم ترتفع الحرارة في العالم درجةً واحدةً، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان من ٦ مليارات و٧٠٠ مليون إلى ٩ مليارات بحلول العام ٢٠٥٠، وسيرغب عدد كبير من هؤلاء الأشخاص في اختبار نمط حياة الأميركيين. في هذا العالم، سيرتفع الطلب على الطاقة النظيفة والسيارات الفعّالة من حيث الطاقة ارتفاعاً حاداً.

فسباق الأرض الذي ستقوده أميركا – المبنيّ على الأسواق والتنافس الاقتصادي والمصالح الوطنية والميزة الاستراتيجية – سيشكّل وسيلة الإكتفاء الذاتي الفضلى للحدّ من انبعاثات الكاربون عوضاً عن ذاك المهرجان من الالتزامات الطوعية وغير الملزمة الذي حصل في مؤتمر الأمم المتحدة. فليبدأ سباق الأرض.

© c.2009 New York Times News Service

فقدان الغابات هناك والتداعيات هنا

بيليم، البرازيل – "مليون دولار؟" طرح السؤال والدهشة جليةٌ في عينيه المفتوحتين والشك ظاهراً في صوته. إنه أنطونيو فالديز غويز دا سيلفا، حاكم ولاية أمابا الأمازونية، التي تضم المنتزه الوطني الأكبر في العالم. كنتُ قد أطلعتُ لتوي فالديز غويز على مقال إخباري تم نشره في صحيفة "ذا هيل" الخاصة بالكونغرس الأميركي، وقد جاء فيه أن كلفة إرسال جندي أميركي واحد إلى أفغانستان لسنة واحدة فقط تبلغ مليون دولار أميركي.

فسألتُ الحاكم: ماذا لو لم يتم إرسال هذا الجندي الواحد إلى أفغانستان وتم إعطاؤك هذا المال؟ ماذا يمكن أن يشتري هذا المبلغ؟ فكّر فالديز غويز ملياً في المسألة وأجابني قائلاً: "إن لم نرسل ثلاثة جنود إلى أفغانستان، يمكن للمبلغ أن يمول جامعة ولاية أمابا لسنة كاملة، فيتمكّن ١٤٠٠ طالب من المشاركة في مختلف الحصص الدراسية حول التنمية المستدامة للأمازون".

حسناً، أعلم. من المضلل النظر في ميزانية الحروب والقول إننا لو امتنعنا عن إنفاقها على القتال، ستخصص الأموال إلى المدارس أو المنتزهات. ثمة أعداء فعليين وعلينا خوض بعض الحروب مهما بلغت كلفتها. ولكن هذه المقارنة مفيدة كيلا يدور النقاش حول أفغانستان في حلقة مفرغة. سنضطر إلى القيام ببعض التنازلات وتكثر المشاريع المهمة اليوم التي تحتاج إلى التمويل الطارئ وبخاصة، كما أشار زميلي نيك كريستوف، تلك المتعلقة بالرعاية الصحية.

في حال كانت أميركا ستتولى العبء الأساسي الرامي إلى إصلاح آسيا الوسطى، ربما في وسع الصين على سبيل المثال، مساعدتنا في تسديد كلفة المحافظة على ما تبقى من الأمازون والغابات الاستوائية الكبيرة الأخرى في العالم. هل يمكن للرئيس باراك أوباما أن يأتي على طرح هذه الفكرة في بيجينغ؟

استناداً إلى فريق عمل حكومي يعنى بالمحافظة على الغابات المطيرة، من الممكن الحد من عملية قطع أشجار الغابات في الأماكن المختلفة من العالم على غرار البرازيل وإندونيسيا والكونغو بما يعادل ٢٥% بحلول العام ٢٠١٥ لقاء ٣٠ مليار دولار. وعليه، يمكن تأمين الكلفة المتبقية عبر التمويل الصادر عن أسواق الكاربون العالمية وموارد الدول الخاصة. تملك الصين اليوم قرابة تريليونين ومئتي مليار دولار في احتياطها. إذاً، ما القصة، يا بيجينغ؟ لمَ لا تخطين خطوة إلى الأمام وتقدمين بعض المنافع العامة إلى العالم لمرة واحدة – لا للحصول على فائدة مباشرة بل لتحويل العالم إلى مكان أفضل للجميع بكل بساطة؟

بالطبع على أميركا مواصلة ترأس الجهود المماثلة. ولكن على الحقبة التي تمتعت في خلالها الصين بتذكرة مجانية للعيش في هذا العالم، أن تنتهي. على الصين أن تدفع حصتها – لا بل أكثر – بما أن المسألة ستدرّ عليها بالفائدة ذاتها التي تكسبها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. بالفعل، استناداً إلى مؤسسة الأمم المتحدة، إن الغابات الإستوائية الحيّة تشكل مخزناً هائلاً للكاربون – الذي يتم إطلاقه في الهواء عندما نقطع الأشجار – وإن امتنعنا عن إزالة الغابات، سيتم خفض جزء بارز من معدل انبعاثات الكاربون الذي سيحتاج العالم إلى التحكّم به بحلول العام ٢٠٢٠.

قال غلين بريكت، نائب الرئيس الأقدم في منظمة الحفظ الدولية ورفيق سفري في هذه الرحلة، التالي، "ها أن الدول النامية الغنية بالغابات على غرار البرازيل مستعدة للاضطلاع بدورها لأنها تعتمد على المياه الذي تتدفق في الغابات المطيرة من أجل الطاقة والزراعة ولأنها ترى نموذجاً جديداً للنمو استناداً إلى رأسمالها الطبيعي. طوّرت البرازيل العلم والإرادة السياسية والأنظمة الأساسية والمؤسسات الضرورية للمحافظة على الغابات المطيرة. غير أن البرازيل والدول الغنية بالغابات المطيرة الأخرى على غرار إندونيسيا، تفتقر إلى التمويل الضروري للمضي قدماً بهذا النموذج الاقتصادي الجديد".

فوجئت عندما رأيت الخطوات الأساسية المتعددة نحو "الرأسمالية الطبيعية" التي أقدم عليها فالديز غويز –وتقع ولايته في وسط الأمازون– بغية التمتع باقتصاد يستند إلى المحافظة على الغابة المطيرة عوضاً عن إزالتها. اعتمد على هذه المسائل الثلاثة، ألا وهي إنشاء المناطق المحمية في الغابة وتحسين الإنتاجية في الأراضي المقطوعة الأشجار كيلا يحتاج المزارعون إلى المزيد من المساحات وتعزيز حقوق الملكية في الأراضي الأمازونية التي افتقرت إلى التنظيم في السابق ودعت إلى الاستيلاء على الأراضي كما كان يحصل في منطقة الغرب القديم في الولايات المتحدة وأبعدت المستثمرين في مجال الزراعة المستدامة.

سبق أن أقدم فالديز غويز على حماية ٧٥% من الغابة المطيرة في ولايته وقام بتفعيل القوانين وأنشأ كلية تقنية تعنى بقطع الأشجار المستدام والسياحة البيئية وتطوير المنتجات التجميلية والطبية من نباتات الغابة المطيرة. ولكنه يحتاج إلى التمويل لتنفيذ هذا المشروع والإشراف عليه على المدى الطويل، وذلك لكي يثبت أن "الرأسمالية الطبيعية" قادرة على درّ الأرباح التي تفوق تلك الناجمة من النسخة الاستغلالية.

فسّر لي الوضع قائلاً، "أنا ابن عامل مكلّف باستخراج اللثى. أبصرت النور في هذه الغابة وترعرعت فيها. قبل الدخول إلى عالم السياسة، جمعني بالطبيعة رابط قوي." وأضاف قائلاً إن العالم في مواجهة "مسيرة التنمية تلك" التي لا تلين "والتي تتسبّب بالتلوث والتدهور البيئي وإزالة الغابات." يرغب إلى جانب عدد من سكّان البرازيل في برهنة القدرة على درّ المزيد من الأرباح عبر الجمع بين "الحفظ البيئي والتنمية".

تشكّل الغابات المطيرة قرابة ٥% من مساحة الأرض ولكنها تعد كذلك موطناً لما يفوق ٥٠% من الكائنات الحيّة في العالم. لمنظمة الحفظ الدولية شعار: "فقدان الغابات هناك والتداعيات هنا". إن خسرنا ما تبقى من الأمازون، ستظهر آثار التغيير المناخي في العالم بأجمعه وسيتبدّل نمط هطول الأمطار وسنواجه الخسائر في التنوع البيئي الذي يغني عالمنا. يبدو أن البرازيل مستعدة للاضطلاع بدورها. ماذا عنا؟ وماذا عنك أيتها الصين؟

© c.2009 New York Times News Service

القضاء الإداري! خطوة إلى الخلف

أحمد الوادعي

جاءت الوحدة بخير عميم لليمن لم يسبق أن حظيت بمثله، وبها تحققت مكاسب كثيرة جاءت دفعة واحدة، وبدون الوحدة كانت اليمن بحاجة إلى سنين من النضال والمرارات حتى تحصل عليها، وأهم المكاسب هي:

- نظام القيادة الجماعية.
- الحرية السياسية والحزبية.
- التداول السلمي للسلطة.
- حرية الصحافة وحرية التعبير.

وتلك مكاسب إيجابية، ومثلها من النوع السلبي مثل: منع إنشاء محاكم استثنائية، وتحريم التعذيب وغير ذلك كثير.

لكن كل ذلك وببساطة وصراحة تبخر وتلاشى شيئاً فشيئاً، وأولاً بأول، وعلى رواق وبنظام، في البداية كانت حرب الشمال في الجنوب صيف عام 1994، وهي فاتحة تلاشي تلك المكاسب، فعند نهايتها طار من أيدينا مبدأ القيادة الجماعية والتشارك في السلطة، واستعادت اليمن سابق عهدها بالقيادة الفردية والحاكم الفرد.

وكان الدور التالي على الحظر الدستوري إنشاء محاكم أمن دولة أو محاكم استثنائية، وكان الدور على مرحلتين؛ في الأولى تم إنشاء محكمة في العاصمة صنعاء تحت اسم "محكمة متخصصة"، ولما نجحت التجربة في صنعاء جرى توسيع هذا النظام، فأنشئت عام 2009 محاكم مماثلة في عواصم المحافظات الكبرى: عدن والحديدة والمكلا وتعز، وهذه المحاكم هي بطبيعة وظيفتها والغاية منها، محاكم تملك العناصر الرئيسية للمحاكم الاستثنائية، وقد فصلنا القول فيها في بدء إنشائها خلال مقال منشور في الصحف. ومنذ أيام أنشئت محكمة استثنائية خاصة بالصحافة وحرية التعبير، ولما عوتب وزير العدل في ذلك من قبل بعض الصحفيين، رد عليهم ساخراً بما معناه: "كان الأحرى أن ترحبوا بذلك، فقد أنشئت المحكمة تكريماً لكم وحمايتكم من محاكمتكم في المحاكم العامة مع المجرمين والقتلة".

وهذا التعليل لإنشاء المحاكم المتخصصة (الاستثنائية) هو أقصى درجات السخرية بالعقول، وفيه ازدراء بالقضاء.

المفارقة أننا استعدنا نظام المحاكم الاستثنائية سيئة السمعة بكامل قوامها رغم أن النص الدستوري الذي يحظر ذلك بقي كما هو يزين صدر النظام أمام الخارج، وصار النص في عرف القانونيين ضمن النصوص الميتة.

وإنصافاً للنظام يجب التنويه بأنه أدخل على نظام هذه المحاكم تغييراً جذرياً، فبدلاً من محكمة واحدة للبلد كله ومقرها في العاصمة كما كان الشأن أيام محاكم أمن الدولة ومحاكم الثورة، جاد بها لعدد من المحافظات المرشحة في حسابات النظام للثورة عليه، فقد أرست الوحدة في الدستور الذي أنتجته مبدأً هاماً من وجهة العدالة، ومن جهة حماية الحقوق والحريات العامة، وهو جعل الاختصاص في كل نزاع ينشأ في اليمن للقضاء العادي أياً كان موضوع النزاع، ومؤدى هذا المبدأ الذي يفوت على الكثيرين أنه لن يحاكم مواطن على نحو صحيح إلا إذا تم ذلك أمام قاضيه الطبيعي، وهو مبدأ من أهم أسس الأنظمة الديمقراطية.

والآن باتت البلاد على وشك أن يكرمها الحاكمون بقضاء إداري إلى جانب القضاء العام، والهدف ليس تقليد فرنسا الديمقراطية التي اخترعت نظام "القضاء الإداري"، وإنما فقط تحصين وحماية قرارات السلطة التنفيذية بمختلف مراتبها من رئيس الدولة ورئيس مجلس النواب إلى ناظر المدرسة الابتدائية، من عرضها على القضاء العادي لفحص وجاهتها ومدى مشروعيتها وإلغاء القرارات الكيفية، والتي طالما لجأت إليها السلطة التنفيذية كلما احتاجت إلى إجراءات أو قرارات تتجاوز القانون تماماً كما فعلت وما زالت في كل شيء جميل اقترحه لنا دستور الوحدة، فلدينا في الدستور ديمقراطية مثل أي بلد على عافية في حاله، ولكن بدون ديمقراطية، ولدينا انتخابات محرم عليها أن تفضي إلى التداول السلمي للسلطة كما يرجو الدستور، ولن يختلف مصير القضاء الإداري المزمع إنشاؤه عن مصائر غيره.

والمدهش أن في النخب السياسية والمثقفة والقانونية عدداً كبيراً يدعون أو يرحبوا بإنشاء قضاء إداري، بل إن فيهم من يعتبره وببساطة ساذجة مكسباً ديمقراطياً. وهؤلاء -في نظري- لا يدركون المآل الأسود لهكذا قضاء، وكأنهم لم يستفيدوا من تجاربهم مع هذا النظام.

وأرجو أن أذكر هؤلاء بأن خضوع القرارات الإدارية لرقابة القضاء العام والعادي خلال العقد والنصف السابق كان مثمراً إلى حد ما، فقد صدرت عدة أحكام بإلغاء أو التعويض عن قرارات إدارية مخالفة للقانون، وفيها قرارات صادرة من مجلس الوزراء، أو من رئيس الوزراء، بل وأحدها مس قراراً صادراً من رئيس الجمهورية، وكل ذلك رغم ضعف القضاء العادي، وتدني مستوى الاستقلالية المعطاة له.

وأزعم أن كل تلك الأحكام رغم قلتها كانت السبب الوحيد الذي دفع النظام إلى تبني نظام القضاء الإداري، وسحب المنازعات الإدارية من اختصاص هذا القضاء، وحكرها على القضاء "الخاص" أو المتخصص بتعبير النظام.

إن إنشاء القضاء الإداري في فرنسا قد تم لأسباب تقنية بحتة، وبهدف توفير رقابة قضائية على القرارات الإدارية عالية التخصص والمهنية، وليس حالنا في اليمن يشبه ذلك بأي قدر من الأقدار، وإنما على العكس لدينا سلطة تريد من إنشاء القضاء الإداري تحصين قراراتها الإدارية من أية رقابة ومن أي تعقيب. السلطة هنا تريدنا أن نصدق أنها تسعى وبأريحية إلى اصطناع جهاز اسمه "القضاء الإداري" يراقب عملها، وليس لهذه السلطة أدنى قدر من الأريحية، ولدينا معها تجربة عقود من السنين، ومع ذلك ليس تحت أيدينا سبب واحد يحمل على الظن السيئ بأنها تهدف من مبادرتها بإنشاء "قضاء إداري" إلى تعريض أعمالها لرقابة هيئة قضائية متمكنة ومتخصصة كما يتوهم البعض، وما يناقض هذه الأوهام ليس تاريخها (الزاهر) والطويل والخالي من أي نموذج يشبه ما يرجوه هؤلاء الواهمون من حماسها التطوعي لإنشاء القضاء الإداري فحسب، وإنما السياق الذي سيأتي فيه هذا القضاء لو تم هو ذات السياق الذي نشأت فيه المحاكم المتخصصة ومحكمة الصحافة.

وليس في اليمن عاقل نجته حظوظه من عمايات السلطة يجهل الغاية من تلك المحاكم.

إن "القضاء الإداري" في الأصل هو جهاز رقابي، ولم يستجد في اليمن ما يحمل على الاعتقاد بأن مصائره ستختلف عن المآلات السوداء التي انتهت إليها الأجهزة والهيئات الرقابية السابقة عليه، فالجانب الرقابي من وظائف مجلس النواب هو أكثر وظائفه غياباً بشهادة أعضائه، وفيهم أغلب نواب الحزب الحاكم، وهكذا شأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والمحكمة الدستورية المنوط بها أداء فريضة الرقابة الدستورية، ولجنة الفساد بحسب التعبير الشعبي، ولن يشذ القضاء الإداري المزمع إنشاؤه عن مصائر تلك الرقابات، إذ لم يستجد جديد على الحياة في اليمن، فالخباز واحد لكل هذه الفطائر، وهو ليس إنشاء قضاء إداري يهدف إلى رقابة السلطة التنفيذية في ما تعمل، وإنما يهدف حمايتها من الرقابة.

ونتمنى على الذين يحتفون بهذا القضاء المزمع إنشاؤه، أن يتذكروا أن الاستبداد الذي حلمنا أن وحدة 1990 قد دفنته إلى الأبد، قد استعاد ذاته، وهو منذ نهاية 1994 يعيش ذروة عنفوانه، وبعد أن أمسك "بيد من حديد" كل كبيرة وصغيرة في حياتنا، ولن يكون القضاء الإداري إلا آلية من آليات اشتغاله تماماً كما هو حال القضاء المتخصص، وقضاء الصحافة، ولا ننسى أن ما يسمى "المحاكم المتخصصة" بدأت فكرة إيجابية ولهدف مرغوب مطلوب هو إيجاد محاكم متخصصة في قضايا تحتاج أداءً محترفاً، ولكنها ضمن القضاء العادي والعام مثل المحاكم التجارية ومحاكم المرور... إلخ.

ولكن ما تم في الواقع هو أنها أبعد بكثير من فكرة التخصص، وأنها بالتعريف محاكم استثنائية، وعودة صريحة إلى نظام محاكم أمن الدولة بعد أن كانت الوحدة قد أغلقت هذا الباب، وتساوى اليمنيون أمام القضاء، ولأول مرة أصبح المواطن كل مواطن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي.

ولن تخرج "المحاكم الإدارية" عن هذا المآل، إذ لا يوجد سبب يشجع على افتراض احتمال مختلف، بل أزعم أن فكرة إنشاء "قضاء إداري" في اليمن مستحيلة التطبيق بالنظر إلى الظروف، وبالأدق المرحلة التي يعيشها البلد، وهذه الاستحالة ترجع إلى النشأة التاريخية للقضاء الإداري، فمن المعروف أن الموطن الأصلي للقضاء الإداري هو فرنسا ثورة 1789، فحين قامت الثورة الفرنسية لم يكن للمحاكم الإدارية وجود، وكان الاختصاص في نظر المنازعات الإدارية منعقداً للقضاء العادي.

غير أن الثورة لم تلبث أن أنشأت القضاء الإداري لدافعين هامين هما:

- كانت محاكم القضاء العادي بسبب دخول القضايا الإدارية ضمن ولايتها قد عوقت كل إصلاح يراد إدخاله على الجهاز الإداري، إذ كانت ترى فيه اعتداء على سلطتها.
- وكان الثوار يرون أن استمرار المحاكم العادية في الحكم في قضايا الإدارة فيه إهدار لاستقلالها، فيلزم إحالة هذه القضايا إلى محاكم خاصة بالإداريات تحقيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات إلى أقصى مداه.

وليس في اليمن اليوم أي من الدافعين لإنشاء قضاء إداري، فليس اليمن بصدد تطبيق إصلاح إداري حقيقي وجدي يخشى عليه من القضاء العادي، وليس في اليمن أشباه لرجال الثورة الفرنسية حتى يلجأوا إلى "القضاء الإداري" لترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، وفي هكذا أوضاع لا يبقى من سبب منطقي ويوائم الواقع اليمني لإنشاء هذا القضاء غير ما قلناه، وهو تحصين القرارات والتعليمات والتعميمات التي يصدرها مسؤولو وهيئات الدولة من الرقابة القضائية، وإيجاد آلية إدارية في بزة قضائية تشرعن للحاكمين أعمالهم وأسلوب إدارتهم للبلاد حين تأتي كالعادة بالمخالفة للقانون وبالانتهاك السافر لمبدأ المشروعية.

وصفوة القول هو أن دستور الوحدة أرسى مبدأ المشروعية كاملاً غير منقوص بجعله اختصاص المحاكم العادية (عكس الاستثنائية) شاملاً جميع القضايا والمنازعات أياً كان أطرافها، وخولها سلطة الرقابة على السلطة التشريعية من خلال إحدى المحاكم العادية هي الدائرة الدستورية (ضمن دوائر المحكمة العليا)، وسلطة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية بجعل الاختصاص في نظر الدعاوى الإدارية للمحاكم العادية. وهذه التدابير الدستورية هي الآن عرضة لإزالة ما تبقى منها.

أموال الأغياب والأوقاف في مركز ابن عبيدالله السقاف

■ توفيق شيخ

في إطار نشاطه الأسبوعي نظم مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيؤون، مساء أمس محاضرة بعنوان "أموال الأغياب والأوقاف وأهمية الحفاظ عليها"، ألقاها المؤرخ والباحث السيد جعفر بن محمد السقاف، الذي قدم من خلالها لمحات تاريخية عن مسميات وتفاصيل الوقف الشرعي بكافة أنواعه، وبين مدى عراقة هذه الثقافة المرتكزة على القيم الدينية الراسخة والتكافل الاجتماعي الحميم في عموم وادي حضرموت منذ القرون الأولى للإسلام، والتي لم تغفل من الوقف والأحباس حتى لحمام الحرمين الشريفين ودور للأغراب والساقيات والأربطة وغيرها في عموم مناحي الحياة.

كما أورد العديد من التعريفات القانونية. مبينا أن تعريف الوقف هو حبس المال والتصدق عليه. وبحسب القانون اليمني الذي أولى الوقف الشرعي اهتماماً كبيراً باعتباره لا يباع ولا يوهب كونه تجارة مع الله وينبغي استثماره في عمل الخير والصالح العام إلى ما شاء الله.

وقد استعرض المحاضر في محاضرته صوراً نادرة لجانب من السقايا الأثرية التي طمست في معظمها والمنازح القديمة التي استخدمها الأجداد لجلب الماء وأنشأها أهل الخير كوقف خيري وكصدقة جارية ينتفع بها الناس.

وأكد السيد جعفر بن محمد السقاف في محاضرته التي أدارها مدير الأوقاف السابق الأستاذ حسين بن عبيدالله السقاف، وحضرها عدد من الأكاديميين والأساتذة والمهتمين بالأوقاف وبالشؤون البحثية، ورواد مركز ابن عبيدالله السقاف، على أهمية توظيف أموال الوقف والاستفادة منها في ما خصص له وما ينفع عامة الناس، مشددا عند استعراضه عدداً من الوثائق الوقفية القديمة، على العمل على ترميم الوثائق الموجودة في المحاكم والاحتفاظ بالأصول منها في خزائن حديدية خاصة منعاً من تعرضها للتلف وعوامل الدهر، لدى المعنيين بذلك.

وأوصى الجهات المختصة بتوثيق أعمال المشتغلين بالأوقاف والمحاكم الشرعية في الحقب الزمنية الماضية كما هو متبع في كثير من محافظات الجمهورية.

هذا وقد أثريت المحاضرة بالنقاشات والمداخلات التي أكدت على حرمة المتاجرة بالأراضي الوقفية أو تأجيرها، وأهمية التوعية بحرمة ومخاطر التصرف الخاطئ والكسب غير المشروع من تلك الأراضي، والذي يعرض مرتكبيها للعقاب في الدنيا والآخرة، لأنها موقوفة لله وحده سبحانه وتعالى، فكيف يجرؤ أحد على حقوق وحدود الله.

وخرجت المحاضرة بجملة من التوصيات، والتي من شأنها تعزيز جوانب التوعية بأهمية المحافظة على الوقف الشرعي وأموال الاغتياب، والمطالبة بها في اليمن والمهاجر الحضرمية.

عام 2009 في اليمن..

أزمات و"حراكات" واتهامات وحرب

تعددت الأزمات التي شهدها اليمن خلال 2009، من حرب صعدة بين الجيش والحوثيين، إلى احتجاجات الجنوب، ومخاطر توسع نشاط القاعدة، فيما تصاعد النفور بين السلطة والمعارضة إلى حد دفع سياسيين ومحللين إلى وصف الحوار كحل للخروج من الأزمة بأنه "ملغوم".

ووفقا لما ورد بجريدة "الخليج" الإماراتية، دهم 2009 الحياة السياسية بأحداث وتطورات متتابعة، طبعت بتأثيراتها مجمل نواحي الحياة من حرب في الشمال، إلى مطالبة بالانفصال في الجنوب، إلى الإعلان عن واجهات سياسية سميت بـ"الحراك"، إذ أصبح هناك أكثر من حراك بعدما بدأ بـ"الحراك الجنوبي" لينضم إليه ما يسمى "حراك المناطق الوسطى"، "فحراك أبناء الصحراء"، ولا يعلم أحد الحراكات الآتية.

وكان علي سالم البيض نائب رئيس اليمن الجنوبي السابق خرج في 21 مايو الماضي، عن صمت دام 15 عاما لينادي بفصل الجنوب وعودة جمهورية ما قبل الوحدة.

وتضيف صحيفة "الخليج" دخلت احتجاجات سكان الجنوب مرحلة جديدة، استقرت فيها مطالبهم على الانفصال.

وقال نشطاء الاحتجاجات التي يطلق عليها "الحراك السلمي": "إن نظام صنعاء يمارس سياسات تمييزية ضد سكان الجنوب، ويسخّر الوحدة لاستغلال الثروات الموجودة في مناطقهم".

وبدأت الاحتجاجات بالجنوب في يوليو 2007، من خلال تجمعات لموظفين عسكريين يقولون: "إن نظام الرئيس علي عبدالله صالح سرّحهم من وظائفهم بعدما حسمت قواته الصراع".

وشكلت احتجاجات الجنوبيين مثالاً، اقتدى به ناشطون ينتمون إلى محافظة الحديدة الساحلية غرب البلاد فأعلنوا تشكيل "الحراك الغربي التهامي" منتصف 2009، والحديدة من أشد المناطق فقراً في اليمن.

وقال الناشطون: "إن منطقتهم عرضة لأنواع من التمييز والتهميش، ويشكون من أن نافذين في السلطة يستولون على مساحات واسعة من أراضي المحافظة الزراعية الخصبة بالقوة أو عبر شرائها بأثمان زهيدة مستغلين فقر السكان".

كما أعلن سياسيون وناشطون مدنيون في مناطق الوسط حركة للمطالبة بحقوق سياسية ومدنية، سموها "الحركة الجماهيرية للعدالة والتغيير"، وكان رجال قبائل وساسة ينتمون إلى مناطق الصحراء شرق البلاد أعلنوا "الحراك الصحراوي السلمي"؛ بهدف مطالبة السلطات بتنمية مناطقهم النائية التي تمتد على نطاق محافظتي مأرب والجوف.

ويسهم حقل نفطي في مأرب بجزء من كمية النفط المصدر، إلا أن سكان المنطقة يشكون من أنهم محرومون.

من جهة أخرى، تجدد القتال بين القوات الحكومية والحوثيين في 11 أغسطس الماضي، في أعنف صوره، بعدما كان خلّف آلاف القتلى والجرحى على مدى 5 سنوات مضت.

وتشهد الجولة السادسة من القتال الذي اندلع في يونيو 2004، مواجهات عنيفة تعم محافظة صعدة الحدودية في الشمال ومحافظة عمران فضلاً عن اشتباكات في محافظة الجوف.

وانضمت السعودية إلى القتال في 3 نوفمبر الماضي بعد اشتباكات بين مقاتلين حوثيين وجنود من حرس الحدود.

ويتهم الحوثيون الحكومة السعودية بدعم نظام صنعاء، فيما تتهم الأخيرة إيران بدعم الحوثيين الذين ينفون ذلك.

وتقول الحكومة اليمنية: "إن الحوثيين يريدون إعادة حكم الإمامة الذي كان يحكم شمال البلاد وأطيح به عام 1962، لكن هؤلاء يقولون إنهم يدافعون عن مناطقهم التي تتعرض لقمع حكومي وطمس مذهبهم".

ومع انشغال الحكومة المركزية بحرب صعدة، ومحاولة احتواء الاحتجاجات في الجنوب، وجد تنظيم القاعدة فرصته السانحة لترتيب صفوفه والنشاط بعيداً عن اهتمام الحكومة.

وظهرت قوة التنظيم مطلع 2009 حين واجه قوة عسكرية من قوات النخبة في مأرب الصحراوية وكاد يغتال وكيل جهاز الأمن القومي "المخابرات" عمار صالح نجل شقيق الرئيس.

وفي محافظة أبين الجنوبية أحد معاقل التنظيم، يسيطر ناشطو القاعدة على مناطق بينها مدينة جعار، وينشرون فيها الرعب كما يهاجمون مراكز للشرطة ويقتحمون السجون.

وأعدموا خلال فبراير الماضي نحو ثمانية أشخاص في نطاق حملة ما يسمى تطبيق الشريعة الإسلامية، وهاجموا قوات الأمن الحكومية قبل أن يقود وزير الدفاع قوة عسكرية لمواجهتهم.

وأمام هذه الأزمات، أبدى رئيس مجلس الشورى اليمني عبدالعزيز عبدالغني تفاؤله بأن "الحوار"، الذي سيرعاه المجلس في الأمد القريب قد يكون بارقة أمل لحل أزمات البلاد.

وقال عبدالغني: "إن العام 2009، شهد العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية، التي تفاوتت في تأثيراتها الإيجابية والسلبية، لكنها جميعاً أكدت حقيقة واحدة هي أن اليمن قوي بما يكفي للتعامل مع مختلف التحديات".

وأضاف أن اتفاق فبراير بين الحزب الحاكم والمعارضة على تعديل المادة 65 من الدستور لتمديد فترة مجلس النواب عامين حدث إيجابي، لكن المعارضة اليمنية ومعها الكثير من النخب السياسية لا ترى في حديث عبدالغني إلا مزيداً من الهروب من حل أزمات البلاد عبر حوار مشروط اعتادت السلطة عليه.

وقال رئيس المجلس الأعلى لأحزاب المعارضة ممثلة في "اللقاء المشترك" حسن محمد زيد: "زرعت السلطة اليمنية الكثير من الألغام التي تعيق الحركة وتمنع الاستقرار، وحولت كل القضايا التي كنا نراهن على إمكانية حلها بالحوار، إلى جروح ملتهبة غير قابلة للحل إلا إذا تصورنا واقعا غير الذي نعيشه، وسلطة غير هذه، والمشكلة أنها حجبت منافذ الرؤية".

وأضاف زيد قائلا: "إن السلطة تريد أن تفرض علينا حالة من عدم الاستقرار لتمنع التغيير وتفرض على المحيط التعامل مع الحالة اليمنية كمشروع صومله لا تحتمله المنطقة للمحافظة على مواقعها وسلطتها تحت تهديد العالم بأن البديل هو الأسوأ".

واحد قانون مضبوط من فضلك!

د. لبنى حسين المسيبلي

عندما تكون في بلد العجاب فلا عجب أن يأتي اليوم الذي تطبخ فيه القوانين الاقتصادية بحسب الطلب كما تطبخ القهوة المضبوط والسادة وعلى الريحة.

ولكن الأعجب أن طباخة تلك القوانين ليست بحسب الحاجة والاحتياج أو بحسب الدراسات والبحوث، أو كنتيجة للتطورات الاقتصادية المحلية أو الدولية، ولكن بحسب ما يحتاجه فرد أو فردان أو ثلاثة قائمون على تلك المؤسسات الاقتصادية.

فعندما يعجز القائم على هذه المؤسسة أو تلك عن إدارتها وعن تقديم شيء ملموس، تجده يضع اللوم واللعنات على القانون المنظم لتلك المؤسسة.

وهنا يبدأ تفصيل القانون على مقاس ذلك المسؤول بتجريد القانون من كل مصلحة عامة والتركيز على مصالحه الذاتية الضيقة.

فيا ليت أن هذه القوانين لها أثر محايد على الاقتصاد، ولكن "كلمة ياليت عمرها ما كانت تعمر بيت" كما يقولون، فهذه القوانين كما قرأتها في مسوداتها النهائية كمشاريع قوانين لها أثر سلبي على المديين القصير والبعيد.

فيا ترى أهؤلاء القائمون على تلك المؤسسات باقون عليها حتى قيام الساعة؟ أو يا ترى أنهم إما جهلاء أو جهال، وبالتالي لا يستشرفون العواقب؟

وكمثال لتلك القوانين مشروع قانون الاستثمار الذي تعرضت له في مقالتين سابقتين في العددين 105، و115 من صحيفة "الديار". وهنا نواصل ما يراد لقانون الاستثمار النافذ ليس تطويره بل وأده كوأد البنات في الجاهلية الأولى.

سأحاول أن أتعرض اليوم لجزئية واحدة، وإن شاء الله سأستكمل في أعداد قادمة القضايا الأخرى.

المسودة الأولى لمشروع قانون الاستثمار، الذي تقدمت به الهيئة العامة للاستثمار، كان باسم «قانون تشجيع الاستثمار»، ونصت المادة 1 منه «يهدف هذا القانون إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية... الخ».

وفي المادة 15 «تنشأ بموجب هذا القانون هيئة للترويج والتسهيل للاستثمار... الخ».

هذه هي النية الحقيقية لإلغاء القانون النافذ فيه متمثلة بإنشاء هيئة مهمتها فقط الترويج وإلغاء مهمة التنظيم.

ومع الجلسات التي لا تعد ولا تحصى من اللجنة المعنية لتعديل أو إضافة أو إلغاء مواد قانونية على المسودة الأولى، للأسف لم تخرج تلك اللجنة إلا بإلغاء كلمة تشجيع من اسم القانون وإضافتها إلى المادة 1 مع كلمة تطوير، وإبقاء مسودة المشروع الأولى على علاته.

نصبت خيمة استعداداً لتلقي العزاء باغتيال قانون الاستثمار النافذ. موعد العزاء هو نفس يوم مصادقة مجلس النواب على مشروع هذا القانون الهزيل.

إن رسالتي اليوم هي موجهة إلى نواب الشعب، وأقول لهم فقط هذه العبارة: "أدركوا قانون الاستثمار رقم 22 لعام 2002".

والآن أعود إلى الجزئية التي سأتعرض لها اليوم من قانون الاستثمار والمشروع.

يتكون قانون الاستثمار النافذ من 10 أبواب تتضمن 76 مادة.

الفصل الأول من الباب الثالث يتعلق بالإعفاءات الجمركية والضريبية. أما الفصل الثاني منه فيتعلق بتشجيع الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات.

وهذا الباب يضم 9 مواد قانونية بـ49 فقرة قانونية. ولأن القائمين على العملية الاستثمارية شباب من مواليد عصر السرعة والوجبات الخفيفة، فكانت توجيهاتهم للطباخ اطبخ قانوناً خفيفاً على المعدة سريع القراءة -عفواً سريع الهضم، وكان لهم ما طلبوا فقد تم قص أي إلغاء كامل لهذا الباب.

المستثمر المهتم بالاستثمار في اليمن بغض النظر عن جنسيته، أول ما يبحث ويسأل عن القانون المنظم لمشروعه الاستثماري، فعندما لا يجد أية حوافز مالية وغير مالية في القانون، سيفكر رأساً بمكان آخر لن ينتظر أحداً ليخبره على رسلك يا رجل نحن لدينا حوافز ولكنها متناثرة هنا وهناك؛ جزء في قانون الضرائب، وجزء في قانون الجمارك، وجزء آخر في قانون الشركات، و... الخ.

المستثمر: ما شاء الله لا قوة إلا بالله، اللهم لا حسد. كل هذا لديكم ممكن تضعها جميعها في حقيبة كل هذه القوانين المباركة حتى أطلع عليها بنفسي، فأنا مستثمر ووقتي كله ملك للاستثمار في اليمن مع رأس مالي طبعاً.

جهة الاستثمار: لا لا لا يا عزيزي المستثمر، ليس أنت الذي تحتاج إلى حقيبة، نحن الذين نحتاج إلى الحقيبة، فنحن سنأتي إليك حيثما كنت ومتى شئت لنروج لهذا القانون وغيره من القوانين.

فيا عزيزي المستثمر، الإعفاءات الجمركية والضريبية مازالت موجودة، ولكن كل ما في الموضوع أننا لا نريد أن نتعب دماغنا بها فأعدناها إلى أصلها، وهما قانونا الجمارك والضرائب، وعدلنا عليها، والتعديل عزيزي المستثمر هو: في قانون الاستثمار النافذ أنت تحصل على إعفاء لمدة 7 سنوات من ضريبة الأرباح، وممكن تزداد إلى سنتين إضافيتين إذا أقيم المشروع في المنطقة الاستثمارية (ب)، أو حتى 50٪ من مكونات المشروع في هذه المنطقة، وتعفى الرسوم الجمركية إذا كان مشروعك زراعياً أو سمكياً أو حيوانياً، أما إذا كان مشروعك من نوع آخر فستحصل على إعفاء 50٪ من الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، بشرط ألا تقل قيمة الموجودات الثابتة عن 50 مليون ريال يمني أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية الحرة والقابلة للتحويل. مع العلم أنه ممكن تكون موجوداتك الثابتة بقيمة 25 مليون ريال بشرط أن توظف 10 عمال.

كما يعفى المشروع من ضريبة العقار وضرائب أخرى، ولكن عزيزي المستثمر لأننا دائماً نبحث ونسعى نحو الأفضل وإلى ما يجذب المستثمر إلى اليمن فإنه تم إلغاء الإعفاءات التي يتضمنها قانون الاستثمار النافذ، ونقلها إلى قانوني الضرائب على الدخل والجمارك.

لحظة من فضلك عزيزي المستثمر، سأخرج لك قانون الضرائب على الدخل من الدرج، ذلك لأن هذه الإعفاءات لا مكان لها في قانون الاستثمار.

المادة 64 فقرة أ: تستوفى الضريبة على الدخل الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بمعدل 15٪ دون تنزيل حد إعفاء من دخل المنشآت أو المشاريع الاستثمارية التي تتوافر فيها الشروط التالية:

1 - ألا يقل رأس المال المستثمر عما يعادل خمسة ملايين دولار أمريكي، ولا يقل عدد العمالة المستخدمة فعلاً في المنشأة أو المشروع عن مائة عامل.

المستثمر: ممكن لو تفضلت توضح لماذا 5 ملايين دولار أمريكي، وفي نفس الوقت يتوجب عليه أن يوظف 100 عامل؟ ولماذا رأس المال مقيم بالدولار وليس بالريال اليمني؟

جهة الاستثمار: يا أخي من يوم ما شاهدت فيلم أحمد زكي بعنوان «أنا لا أكذب ولكني أتجمل» وأنا أحاول أن أطبقه لعملية الترويج الاستثماري لليمن، والمفروض أن هذا الكلام لا يقال لمستثمر من باب رسم الصورة الجميلة لليمن، بس أنت صديق وتعز علي فلن أكذب عليك ولن أتجمل لك.

بيني وبينك العملة المحلية (الريال) ما لها قيمة، وكل يوم وهي في النازل، فخليك مع الأخضر تكسب. ونحن كحكومة برضه لازم نكسب زينا زيكم، مش بس أنتو يا رجال الأعمال.

المستثمر: كيف؟

جهة الاستثمار: أعطيك مثالا: قانون الاستثمار النافذ حدد قيمة الموجودات الثابتة بـ50 مليون ريال حتى يتمتع المشروع بالإعفاءات، ويومها كانت الـ50 مليون ريال تساوي 300 ألف دولار، واليوم 50 مليون ريال تساوي بسعر صرف اليوم 240.485 دولاراً أمريكياً، ويا عالم غداً أو بعد غد الـ50 مليون ريال يمني كم سوف تعادل بالدولار الأمريكي، وفي نفس الوقت تخسر الحكومة إيراداتٍ من تمتع هذا المشروع البسيط بالإعفاءات.

المستثمر: لكن هذا اعترافاً رسمياً، وفي قانون سيادي، بعدم احترام الحكومة لعملتها الرسمية واعتمادها عملة دولة أجنبية أخرى بغض النظر عن أن هذه العملة حرة، فكان يمكن أن تعالج مشكلة سعر الصرف بطريقة أو أخرى في القانون، ولماذا أصلاً في هذه الفقرة من القانون تم اعتماد عملة الدولار دون البنود الأخرى فيه؟

جهة الاستثمار: أصبر يا خبير خليني أول أكمل لك الإجابة على أسئلتك الأولى، وبعدين ستأتي معها الإجابة على سؤالك الأخير.

أنت سألت لماذا 5 ملايين دولار أمريكي؟ أقلك: اليوم سعر الصرف 208 يعني الخمسة ملايين دولار تساوي ملياراً وأربعين مليون ريال يمني. نحن ندور على رجال الأعمال أبو المليارات، أما أبو فكة أي أبو الملايين المlاليم ما عاد يخارج معنا، واللبيب يفهم.

أما لماذا تحديداً هنا قيمنا بالدولار الأمريكي وليس بالريال اليمني، علشان هدفنا واضح ومحدد، نحن نبحث عن المستثمر الأجنبي.

المستثمر: لماذا في نفس الوقت لا يقل عن 100 عامل؟ لماذا لا يكون "أو"، أي 5 ملايين دولار أو يوظف ما لا يقل عن 100 عامل؟

جهة الاستثمار: آه منكم أنتو يا مستثمرين! دائماً يحلو لكم التحايل، لم نضع "أو" لأن المستثمر ممكن يؤسس مشروعاً برأس مال 50 مليون ريال ويوظف 100 عامل ويتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية و15٪ ضريبة عن الدخل.

المستثمر: فهمت الآن ماذا تقصد أن الحكومة لازم تربح أيضاً. طيب وماذا عن الإعفاءات الجمركية؟

جهة الاستثمار: لحظة من فضلك، مشروع قانون الجمارك في الدرج الثاني سأحضره حالاً. أبوه المشروع ينص في مادته 7 فقرة ب: تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية والمتمثلة في المستورد من الآلات والأجهزة والمعدات بما في ذلك الطائرات والسفن المعدة للنقل والصيد البحري.

المستثمر: وماذا عن مستلزمات الإنتاج؟

جهة الاستثمار: بكل أسف عزيزي المستثمر ألغيت، يعني لا إعفاء لمستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني، ولا تخفيض للأنشطة الأخرى.

ها أيش رأيك باللي نعمله من أجل تحسين المناخ الاستثماري في اليمن؟

المستثمر: أود أن أخبرك شيئاً ألا وهو أن الاستثمارات التي أقيمت في اليمن سابقاً والتي تقام حالياً وفق قانون الاستثمار رقم 22 لعام 2002، كنتيجة أن هذا القانون هو قانون خاص، وهذه الخاصية منحته قوة تنفيذية، بالإضافة إلى المزايا المالية وغير المالية، والتي حفزت المستثمر للاستثمار في اليمن، وجعلته يغض الطرف عن المناخ الاستثماري السيئ، والمتمثل بعدم الاستقرار السياسي والأمني، وتدخل أصحاب النفوذ، وضعف البنية التحتية، وعدم استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية. أما الآن فلا يوجد شيء واحد يشجع على الاستثمار في اليمن. ولذا أقول لك باي باي خيو، وقهوتك المضبوطة اشربها صحتين وعافية على قلبك.

أشتات قصص

عبدالباسط عبدالله مقبل

يعضُّ بعضه على الكلمات، ويعير بعضه للكآبة، وبعضه يغيب في أهواء الكتابة، وفي بعضه يكتفي بالبحث عن ذكرياته الضائعة، أما ما يتبقى منه فيجالس به الليل على ظلال الجدران يتحدث معه عن بكاء الأشجان وظهور هدى في ضوء النافذة.

في الانتظار (يتحرزي) الرجل أغنيات المطر ويتطلع بشغف إلى مساقط الحياة بين أفخاذ الصبايا أملاً ببث النشوات فيه وفيها.

يقوده تطلعه إلى مماشي معاشر المتنات بأثدائهن، وفي تطواف توتره ينتهل قواه حتى تثمل روحه بالسأم والزهق والاحتقار لرخص أسعار الجسد في أسواق هذه الأيام، ولكي ينسى ذلك يدور في البحث عن حياء النساء وعن ضحكاتهن الهادئة في الطرقات العامة.

●●●

يعضُّ الرجل على الكلمات عند المرور على الملقى منها في الطرقات كسلعة بائرة، أو حين يُنزع عنها طلباً لنزوله إلى الأسواق وقت اكتظاظها بالزبائن ومختلف أصناف البشر ليسأل: ما إذا كان أحد قد قدم من قريته، وما إذا كان قبر أمه باقياً على حاله، وهل سيظل كذلك حتى يتمكن من زيارته في السنة القادمة، وما إذا كان أحد قد أرسل له بعض الوقت للقرية، أو -على الأقل- بعث له بدليل للأمكنة التي توزع المفاتيح للواقفين على الأبواب كباعة وتجار شنطة.

●●●

في الطريق يتبادل الرجل الحديث مع نفسه عن سارقي معاني الكلمات وعن أمجادهم فيها، يصرخ: حتى الكلمات لم يتركوها لنتعزى بها، أرأيت يا صاحبي.. عزاؤنا الوحيد تغنى به أولاد الحرام، وسلبوه منا، لأن الكثير منا كان لا يؤمن بمعاني الكلمات، وفي وقت متأخر للأسف عرفنا أنهم كانوا يتاجرون بنا.

●●●

في أسى بالغ يقف الرجل مندهشاً أمام باعة الكلمات والحروف وعروض بضائعهم لمجد الزائفين، يراهم يتدافعون في أهواء قواد على أرصفة المتمجد بالدم.. فيتشاغب مع الضجر والأسئلة والكلمات التي صحبت معه أثناء المرور على عمره الملقى تعباً في طرقات العثور على قرص خبز.

●●●

أثناء التجوال في منازل الله، يسأل الرجل من يصادف أمامه: هل معه مفاتيح الجنة، ورصيد أيامه المنتهية لها، أو على الأقل يدله على من يحتفظ بها لوقت الحاجة. ها هو الوقت قد حان لاستخدامها الآن للدخول إلى البلاد المرصوصة بكواكب النجوم وأجساد الحور العين.

●●●

يتشاغب الرجل مع نفسه، ويشغب في تجمعات محاضن مهبات العواصف، صارخاً لها ألا تتركه وحده على الأرصفة مع الأسئلة والجوع والملل.

●●●

لا يعرف الرجل نفسه وقت اندماجه في أوقات الاستعداد للقراءة، أو حين يحث خطاه إلى عذوبة الوقت، وأبواب الكلام ومطالع مباني الكلمات.. لكنه يظل يتساءل بمرارة:

ماذا تبقى من أولئك الواقفين على عتبات الأبواب التي كان يخرج منها الكلام خبزاً للفقراء وأرغفة ساخنة لأبناء السبيل والمسافرين. وهل هناك بعض من أحلامهم، أو أحد تبقى منهم، وهل هناك أحد مثله يجوب مساحات العثور على قرص خبز وقليل من نشوات الاحتراق في دخان السجائر والمشروبات المصاغة للألم.

●●●

وقت اكتظاظ الأسواق بأصناف البشر، يفتش الرجل عن أماكن أبواب الرياح.. يتطوع للكلام ويبني تنهداته خياماً للهالكين في آلامهم.. ويصير بيوتاً للأتقياء، يطبع الله والمطر في ظله ويعير نفسه للمبيت ليلة أو ليلتين تحت سقف ساكني البرد والأرصفة، فيعاشر الريح ويعانق السحاب ويمضي.

●●●

في افتخار كان الرجل يصفق ويتباهى بجماله:

- ذاك رجل لم يعر نفسه أبداً لمن ليس لها إقامة مسبقة في الكلمات ولا في امتداح ما يُكتَب من الأغاني.

ذاك رجل لا يهب وقته لحس لا يطوف في غير أهوائه، ولا يلقي بالاً على يقظة ضمير لصانع حقير تعوّد على نهب أوقات الناس وسرقة الأموال بالسلع الفاسدة.

ويظل أبداً يلعن الصمت الواقف بمتسوليه على أبواب الإمبراطوريات المشيدة بالسلع الرديئة حتى يكاد أن يقتل في هذه المعمعة، فيلعن التاجر الذي رآه يهز رأسه أسفاً على اختيار القواد للأنثى الضائعة في شهيته على جمال المدينة:

قال له بصوت عال:

- ملعون أبوك -ياً ابن الكلب- وأنتِ تتقلب وسط نار قواد لا يشبع لهفها شيئاً من نهمك.

●●●

يتبدد الرجل في أحزان الفقراء ويضيع في ملاحقة صوته المتجول في الأسواق لاعناً القواد ورأس التاجر الذي كان يهتز ويتهاوى على أجمل أنثى مما قد وضع له على المائدة، أنثى لم ترها العين من قبل -كما قال- في ابتسامة حقيرة.

- (عَيِّن) يقول التاجر للقواد: من اللواتي حبلت بهن المدينة وتباهت بجمالهن.. هكذا يطلب ابن الحرام ويتلذذ.

●●●

رجل مضى بعضه للكلام وأعار بعضه لوجع الكلام ونسي نفسه في أحلام الكلام، ونسي أن الكثير منه انتهى في الحديث عن الأسعار التي كان يقبضها باعة الحروف في مقاهي التجارة المغشوشة.

يجلد الرجل الوقت الذي جاؤوا له فيه بالثمن، ويذكر أنه ضحك وبكى في آن واحد، وكثيراً ما يجلس إلى الظلال المنسية في المدن شاكياً لها الأسباب التي جعلت حياته انتظاراً للحصول على قرص خبز.

يشده الندم على العرض الذي ذهب إلى غير رجعة، وتغيظه مقابلة الزائفين، وهم يلقون على سمعه:

- "يستاهل البرد من ضيع دفاه".

يتسلى بالضحك ويهتف:

- ذاك رجل لا يعير نفسه للبيع بثمن بخس ولا يُعرض في المزاد.

●●●

ينتظر الرجل حين تقفل المدينة أبوابها وتعلن للصمت أن يحتفل بأنفاس الشوارع والطرقات وما خلف العابرون وما دار من أحاديث للرجال والنساء في أجواء الساحات المخفية، وفي حيز مظلم يجلس يكتب ويمزق أحلام الأسواق والمتسوقين.. وما يملك من ذكريات الألم وأوجاع البلاد... يبكي ويكتب:

مر على أبواب الراقصين على دماء الضحايا تبول على ضحكاتهم، وبكى في هواجس القتلى وطناً يلتهمه الدمار.. ومثلي سيظل زمناً يرقب رجلاً يخب مسرعاً على جواده ليعيد للبلاد مفقوداتها وللوجوه المرهقة رونقها وللمهانة في موانئ السفر والتراحيل شيئاً من كرامتها. أنا وأمثالي -قال الرجل- ننتظر الوقت الذي تدوس فيه الأحذية أولئك الذين سرقوا الاعتزاز بالانتماء للأرض، وطبعوا التسول عنواناً لوجوهنا.

الماجستير لبرجاء عن رسالته الموسومة بـ"الشعر العربي في المهجر الشرقي - الهجرة الحضرمية أنموذجاً"

نال علي أحمد بارجاء درجة الماجستير بتقدير امتياز من كلية التربية بالمكلا جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، وذلك عن رسالته الموسومة بـ"الشعر العربي في المهجر الشرقي -الهجرة الحضرمية أنموذجاً: إندونيسيا، سنغافورا من 1900 إلى 1967، دراسة موضوعية فنية".

بارجاء هو شاعر وكاتب من مواليد مدينة سيئون بمحافظة حضرموت في 19 فبراير 1962، الموافق 15 رمضان 1381هـ.

متزوج وأب لولدين و3 بنات.

حاصل على شهادة البكالوريوس عام 1988، تخصص لغة عربية وآدابها من قسم اللغة العربية بكلية التربية بالمكلا.

مدرس بقسم اللغة العربية -كلية التربية - جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

رئيس فرع وادي حضرموت لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين وعضو المجلس التنفيذي.

له عدد من المؤلفات:

الدان الحضرمي دراسة تاريخية وصفية -مخطوط

المعجم الهادي إلى لغة الوادي -مخطوط

الشاعر الحكيم أبو عامر -مطبوع

من أدب النخلة "جمع وتعليق" -مطبوع

له 4 دواوين شعرية:

"رواء" -مطبوع

"أشرعة الروح" -تحت الطبع

"نبض يتشكل حرفاً" -مخطوط

ديوان غنائي "رد نجمي في سماك" -جاهز للطبع

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الندى

الاثنين 11 محرم 1431هـ
الموافق 28 ديسمبر 2009 العدد (217)
Mon. 11/1/1431
28 December 2009

ALbeak Al-Shaibani Rest. مطعم ومخبزة البيك الشيباني
ABDUL QAWI AL-SHAIBANI
GENERAL MANEGER
TEL : 504245
FAX: 504246
SANA'A
HADDAH ST.
NEXT TO QATAR AIR
عبدالقوي الشيباني
المدير العام
ت: ٥٠٤٢٤٥
فاكس: ٥٠٤٢٤٦
ص.ب: ١٨٠٩٧
صنعاء - شارع حده
جوار الخطوط القطريه
البيك
Albeak al-shaibani Rest

اعتصام في الذكرى الأولى لاستشهاده

بمرور عام على الاعتداء الإجرامي على الدكتور درهم القدسي -رحمه الله- في 27-12-2008، يقيم أولياء دم الدكتور درهم والمتضامنون معهم اعتصاماً خاصاً يوم الثلاثاء الموافق 29-12-2009 في ساحة الحرية أمام مجلس الوزراء الساعة التاسعة والنصف صباحاً، احتجاجاً على مماطلة الجهات الأمنية في القبض على المتهمين بالجريمة.

"ليلة خميس" مجموعة قصصية لأروى عثمان

ضمن إصدارات عام 2009، صدر حديثاً للأستاذة أروى عثمان مجموعة قصصية بعنوان "ليلة خميس"، عن مركز عبادي للنشر، في 135 صفحة من الحجم الصغير.

وتتضمن المجموعة 12 قصة كُتبت في الفترة السابقة، وحملت عناوين مختلفة (... و...، الغواية، في الدهاليز، المسبّ، كيف صارت الوردة جملاً، حوار خفي مع أقدام مضربة، 188، ليلة خميس، أين السروال، باقي من الحب وقية، شارع التربة، المعكر الله يذكره بالخير،...)، وكلها تقترب من اللهجة الشعبية، وتحمل في دلالتها موروثاً.

أروى عثمان القاصة والباحثة في التراث الشعبي، لها عدد من المؤلفات الإبداعية والتراثية والاهتمامات الصحفية والشعبية والاجتماعية، وحازت على الجائزة الأولى في مسابقة الشارقة الثقافية بدولة الإمارات العربية المتحدة، في مجال القصة القصيرة، عن مجموعة "يحدث في تِنكا بلاد النامس"، أسست وترأس بيت الموروث الشعبي.

في ظل انفلات أمني غير مسبوق بالقاعدة

العثور على "عصام" قتيلاً خلف باب "الرحمة"!

■ يحيى هائل سلام

خلافاً للمألوف اليومي، على امتداد سنوات، أمس الأول السبت، بلغ الزمن مضارب العاشرة صباحاً، تجاوزها، ومع ذلك، بقالة "الرحمة"، الواقعة في مبتدأ شارع رئيس على الطريق العام، بقلب مدينة القاعدة، لم تفتح بابها أمام الزبائن.

ساعات أخرى مرت، وباب الرحمة على حاله: مغلقٌ!

أخذ "صدام"، وهو أحد أبناء محمد عبدالله ناجي، مالك البقالة، يدق الباب، استبدل الدق بالنداء على أخيه: عصام، ولكن، ما من جواب.

تكررت المحاولات، وبعد طول انتظار، التجأ صدام، وبمساعدة آخرين، إلى استفتاح الباب قسراً.

ومن وراء الباب، تراءى للفاتحين شيءٌ غير الرحمة، تراءى لهم منظر العذاب:

عصام.. جثةٌ هامدةٌ على الأرض، على رقبته حبلٌ مشدودٌ إلى الباب، ربما أراد قاتلوه التمويه، فربطوا الحبل إلى رقبته، ليقال، هي واقعة انتحار، غير أن الثقوب والكدمات المتوزعة في أنحاء جسده، كما ودمه المراق في الأرض، والمتطاير في غير مكان، تقول غير ذلك.

عصام مات مقتولاً، وثمة معلومات غير مؤكدة تشير إلى أن السرقة، كانت الدافع وراء الجريمة.

أكثر من 15 شخصاً يقبعون في سجن شرطة المدينة، على خلفية الواقعة، بينهم صدام شقيق القتيل، وفي انتظار الحقيقة، فثمة مؤكدٌ وحيد، هو أن ارتكاب فعل، بكل هذا القدر من الجرأة والبشاعة، وفي مكان من أكثر أماكن المدينة صحوةً على امتداد الليل والنهار، ما كان له أن يكون، لولا تهاون شرطة المدينة في تطبيق القانون إزاء حالات الخروج عنه، ما حوّل المدينة إلى مسرح مفتوح للتنابز بالسلاح، وتجارة الخمور، بل وأشياء أخرى!

إزاء ذلك، سكان القاعدة أكثر من مستائين، إنهم قلقون، وفي ظل تواصل انفلات الوضع الأمني في المدينة، والذي كان قبل ما يقارب الشهرين أطاح بمديري قسم المدينة وأمن المديرية، على إثر مقتل 5 أشخاص وسط الشارع العام، فليس أمام السكان إلا أن يكونوا قلقين، وأن يظلوا كذلك، إلى أن يطمئنوا إلى وجود مسؤولين أمنيين في المدينة، يسعون لبسط نفوذ القانون، وليس لجلب واكتساب المصالح، ويأتمرون بأوامر وزارة الداخلية، لا أصحاب النفوذ، والوجاهات!

الدكتور المقالح يفوز بجائزة العويس الثقافية بدورتها الـ11

أعلن السبت الماضي فوز الأديب والشاعر الكبير الدكتور عبدالعزيز المقالح، بجائزة العويس الثقافية "فرع الشعر" في دورتها الـ11 لعام 2009.

وقال لأمين الجائزة عبدالحميد أحمد في بيان صحفي: إن لجنة تحكيم الشعر اختارت الشاعر اليمني عبدالعزيز المقالح من بين 209 مرشحين في حقل الشعر لتميزه في استثمار القصيدة الحديثة عبر لغة خاصة شكلت نهجا فنيا.

وأضاف "لقد استطاع المقالح عبر سنوات طويلة العمل على توظيف الرموز التراثية والوطنية والإنسانية في شعره ليتحول إلى طاقة جمالية غنية ملهمة للأجيال"، ولذلك تكافئ لجنة التحكيم شعرية اللغة الصافية ذات البعد المجازي العميق.

كما أعلن عبدالحميد أحمد فوز كل من الطاهر وطار وعبدالسلام المسدي وجلال أمين بجوائز العويس الثقافية في فروع القصة والمسرح والنقد والدراسات الإنسانية على التوالي.

وأشار أمين الجائزة إلى أنه سيتم إعلان الفائز بجائزة الإنجاز الثقافي والعلمي لهذه الدورة في وقت لاحق، حيث يبحث مجلس الأمناء حالياً أسماء المرشحين البالغ عددهم 148 مرشحاً لاختيار الفائز من بينهم، وأن موعد حفل توزيع الجائزة سوف يقام في شهر مارس من العام المقبل 2010.

يذكر أن قيمة الجائزة تبلغ 600 ألف دولار أمريكي بواقع 120 ألف دولار لكل حقل من حقولها، وفاز فيها حتى الآن 63 مبدعاً عربياً، وحكم فيها حوالي 150 محكماً ومستشاراً من أهل الرأي السديد ومن مختلف التوجهات الثقافية.

واقعتا ميتشيجان والشيخ عثمان في قراءة شعبية

نجيب محمد يابلي

تابع رجل الشارع المغموم والمهموم بأخبار الشارع المجهولة المصدر والمجهولة النتيجة، وهل ستطال النيران ضحاياها أم أنها ستقع على أصحابها جزاء وفاقاً، والأخبار كثيرة وأبرزها واقعة السبت 26 ديسمبر 2009، وملخصها أن طائرة الركاب الأمريكية (دلتا) أقلعت من أمستردام (هولندا) إلى ديترويت (ولاية ميتشيجان، بالولايات المتحدة الأمريكية)، وأن أحد الركاب ويدعى عمر فاروق عبدالمطلب (23 عاماً)، وهو نيجيري الجنسية، ويدرس في بريطانيا، ومن أسرة ميسورة عميدها رئيس لأحد البنوك النيجيرية، سعى إلى تفجير الطائرة فحبط عمله لأن جهاز التفجير اشتعل فيه وانقض عليه الطاقم والركاب، وفي مقدمتهم شاب جسور يدعى جاسبر شورينجر أجرت فضائية cnn لقاء معه تحدث عن خلفيات الواقعة.

الأخبار الأولية تفيد بأنه تلقى أوامر بذلك من تنظيم القاعدة، وأنه زار صنعاء، وتدرب على السلاح في شمالها (أي شمال صنعاء). ويتساءل رجل الشارع: ماذا يريد الأمريكان أو النظام في صنعاء من هذا الخبر؟ هل المستهدف من هذه الواقعة الشعب في الجنوب بحجة أن القاعدة تعمل في أراضيه؟ والحقيقة أن لا قاعدة ولا هم يحزنون.

القضية محصورة في ضرب الشعب الجنوبي بعد إفلاس نظام صنعاء في تعامله وتعاطيه مع الحقوق والمطالب المشروعة لهذا الشعب المغبون الذي نهبت ثروته وتم إقصاؤه بعد الحرب الظالمة التي شنها النظام على شريكه في صيف 1994.

الواقعة الثانية هي واقعة إطلاق نار في الثالثة والنصف من فجر الأحد 27 ديسمبر 2009، على مركز شرطة الشيخ عثمان، بحسب الخبر الذي تردد في الوسط الاجتماعي في المدينة، فوقف السكان على أطراف أصابعهم وهم يسمعون تفاصيل الواقعة، فالمواطن أصبح فطناً وحاذقاً في مواجهة سلطة غبية استمرأت الضحك على الذقون واللعب بالنار وهي لا تعلم أن النار سترتد إلى صدرها وستصيبها بمقتل.

فهم المواطن الواقعة على أن السلطة تريد استهداف الحراك والمعارضة الجادة (ولا أقصد المعارضة إياها)، مستغلة هذه الواقعة التي رسم لها في السيناريو بأنها لجوء إلى استخدام السلاح وانتهاج العنف لإقلاق السكينة العامة، وربما تتوسع السلطة «حبتين» بأن جماعة الحراك تخطط لانقلاب عسكري على النظام للانفصال بالجنوب. وطالما أن هناك إطلاق نار -إقلاق السكينة العامة- الانقضاض على الوحدة والمكاسب والمنجزات الوحدوية وأبواقها المأجورة.. فكل هذا يبرر لها اعتقال من تشاء وكم ما تشاء وإلى ما تشاء!

المواطن العادي لا يهمه إلا الرأي العام عند جماعة الجوار والقوى الدولية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهل سيفهمون أن هذه الألاعيب والملاعيب التي تفبركها السلطة ستنطلي عليهم. لا يزال هذا المواطن مشدوداً للمقولة الشعبية أن المرأة السيئة السمعة كلما واجهها زوجها بما يقوله الناس ردت عليه: هل تصدق عينك على أم عيالك؟

ثمة مواطن يرى أنها مسخرة، وثمة مواطن آخر يرى أنها من علامات قيام الساعة.. والله أعلم!

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

شهقة الأنفاس الأخيرة

أصبح اجتماع وتكالب الخصوم من مختلف المشارب والمضارب والاتجاهات والجبهات على استهداف رأس النظام يستحضر صورة الصومال بإلحاح وقوة، وكما كانت عليه في أواخر أيام حكم الدكتاتور محمد سياد بري الذي كان يرمق مخازن السلاح بغبطة الخبير المستغور والسابر للدخائل الخفية، والمحركات السحرية لسيكولوجيا الجموع التي احتشدت وتخندقت بقصد خلعه من القصر الجمهوري بمقديشو، ولكنها لم تصل إليه فقد كان الدكتاتور العتيد صاحب الضربة الاستباقية التي أضاعت على الثائرين طريق الوصول إلى القصر الرئاسي عندما فتح أبواب مخازن السلاح عشية اعتزامه مغادرة القصر الجمهوري في ليل 26 يناير 1991 كأي حاطب ليل.

وتبين أن خبرته الوحيدة قد انحصرت في انشحاذ حدسه وتقديراته لاتجاه حركة ذبذبة الحشود الهائجة، والرؤوس الحامية التي كانت تندفع إلى القصر الجمهوري وترجع من محيطه إلى مخازن الأسلحة المفتوحة التي تكدست فيها ترسانة ضخمة تكفي لتدمير الصومال ألف مرة.

ذلك لأن خصوم وأعداء الدكتاتور كانوا لا يتوفرون على السيناريوهات البديلة لعهده الذي شارف على الأفول، وكان يلفظ آخر أنفاس خريفه، ولم يخطر على بال أحد أن مكر التاريخ سيقول كلمته، وأن الدكتاتور سيدير الساحة وهو بعيد عن القصر الرئاسي والصومال، وسيحتفظ بدوره وإدارته من موقع الخبير بهندسة الحروب الأهلية المؤجلة والمحتملة والقادمة.

وكان محمد سياد بري هو الشخص الوحيد الذي تمكن من اختطاف مفتاح المستقبل الذي لا يعقل لبلاده، وتمكن من رسم خريطة طريق الصومال في قابل الأيام والأعوام التالية لرحيله وحتى يوم الناس هذا.

وبرهن على أنه داهية في الدمار حتى وهو بعيد عن كرسي النار، وداهية في مراكمة عوامل وشروط حفلات الانتحار الجماعي في الصومال، وفي تجزئته إلى شمال وجنوب وشرق وغرب، لأن الوحدة التي قامت مطلع ستينيات القرن الماضي، على أجنحة المشاعر والانفعالات الفوارة، والنوازع الفورية والإرادية، كانت كفيلة بأن تفضي إلى تهميش وإقصاء الشمال من قبل فئة قليلة بل جزء من قبيلة ثم عائلة عاثت فساداً في الصومال وهمشته وأفضت به إلى ما نرى اليوم من خراب عظيم.

وكأن إيقاع الرواية الصومالية وحبكاتها ينسبك ويتكرر فوتوغرافياً وحرفياً وميدانياً في اليمن، حيث تستعاد وتحيى طقوس فلكلور حروب العصبيات الأولى بكامل مفرداتها من أزياء ورقصات وخناجر وسيوف وبنادق وذخائر ومباخر، وتسري قعقعة السلاح في الأرجاء، وتتواتر أخبار توزيعه من قبل المراجع العليا على جحافل القبائل وعلى الكثير من الواجهات والجبهات، ويعلن الفضلي عن اعتزامه توزيع السلاح لأتباعه وأشياعه، وتنبري قيادات القاعدة للتلويح بقنابلها ومتفجراتها، وتتطاير دعوات «الكفاح المسلح» من هنا وهناك ومن جهات لا حصر لها، ويغتنم الحوثيون كميات هائلة من الأسلحة من معسكرات الجيش اليمني ومن الجيش السعودي الذي دخل المعركة وهو مدجج بآخر التقنيات، وشكل مدداً إضافياً للحوثيين بأسلحة لم يكونوا يحلمون بها، ومن أسواق الأسلحة العامرة بمختلف أنواع السلاح الذي ازدهرت تجارته بالتلازم مع استعار الحرب، وانفجار الجديد والمزيد من بؤرها.

ويحدث كل هذا تحت سمع وبصر دول الجوار والمجتمع الدولي. والمؤسف أن تدخل الخارج جاء ليصب في مجرى إحراق السهل كله، ومن هذه الزاوية فحسب يمكن النظر إلى مغامرة التدخل العسكري السعودي والتورط في مواجهة الحوثيين، ومقامرة التدخل الأمريكي في المشاركة والتوجيه للضربات التي استهدفت ما يزعم أنه «القاعدة»، وأخطأت الحساب في المعجلة بأبين، وأثارت هياج قبائل باكازم وغيرها من قبائل شبوة وأبين وردفان والضالع ولحج، وأخطأت التصويب في شبوة لتستنفر هياج قبائل العوالق، وتمثل خطأها الفادح بل خطيئتها الكارثية في التوقيت الحقير لغاراتها التي استعجلت عقد ضفيرة ما يشبه «العصبية الجنوبية» الجامعة، وفي تشديد الضغوط على نظام صنعاء الهش لكي يخوض حرباً على تنظيم القاعدة، وكانت بذلك كمن يطلب المستحيل من نظام لا يستطيع القفز فوق ظله، وغير مؤهل حتى للانتحار الأنيق أو الانفجار الرشيد في داخله وبما فيه وعلى من فيه.

وكثيرة هي المقاربات الصحفية والسياسية التي تحذر من تبعات وعقابيل ما يحدث اليوم في اليمن، وتتقاطع معظم الآراء الإقليمية والدولية عند نقطة أهمية التدخل الإقليمي والدولي لتدارك اليمن من الهلاك في قعر الانهيار.

والأعجب أن مثل هذه المناشدات تصدر عن بعض الفاعلين في المنطقة، وكأن المقصود منها كائنات فضائية أخرى غيرهم، ما يشير إلى أن فريق الإسعاف الخارجي لن يصل إلا بعد أن يموت المريض، رغم أن «الجميع» يدرك ويدري أن الأمور بين الفرقاء الداخليين قد وصلت إلى انسداد محكم، وليس ثمة بارقة تلوح في الأفق لاختراق الجدار السميك لهذا الانسداد الناتج عن فشل وانعدام أهلية ومؤهلات إدارة الحوار الناجح لدى فرقاء طالما أدمنوا تسول الحلول والوساطات من الخارج كأشقياء قصّر اعتادوا وأدمنوا تسول المساعدات والإعانات الخارجية على مر الزمن ومن عهد سيف بن ذي يزن الذي استنجد بالفرس من أجل طرد الأحباش، ليستقر في الذاكرة اليمانية الجمعية كأيقونة وبطل وطني لمجرد أنه استبدل استعماراً بآخر.